المحافظون الجدد

قراءة في خرائط الفكر و الحركة



أميمة عبد اللطيف

مكتبة الشروق الدولية

الطبعة الأولى
١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م



شارع الفتح - أبراج عثمان أمام الدريلاند - روكسي - القاهرة
تليفون وفاكس: ٤٥٤٤٤٦٧ - ٢٥٦٥٩٣٩ - تليفون ٤٥٣٦٢٤٨
Email: shoroukintl @ hotmail. com
shoroukintl @ yahoo.com

المحافظون الجدد

قراءة فى خرائط الفكر والحركة

أميمة عبد اللطيف



تقديم

المحافظون الجدد

تحولات الفكر، تحالفات السياسة، وعودة الإمبريالية

هبة رءوف عزت (*)

هذا الكتاب محاولة جادة للقراءة والفهم، وسعى رصين لاستكشاف خرائط فكر وحركة «المحافظون الجدد» فى الولايات المتحدة الأمريكية، ثم ربط ذلك بالسياسات الاستعمارية الجديدة للولايات المتحدة والجيب الصهيونى الاستيطانى، آخر الجيوب الاستيطانية من بقايا القرن العشرين، وهى السياسات التى تعيد الآن تشكيل واقع منطقتنا العربية حيث تدور مواجهة شاملة بين دول المشرق العربى كافة والعدو الاستعمارى على جبهات فلسطين والعراق ولبنان وسوريا، وقريبًا مصر والحجاز.

والأيديولوچية المحافظة فى الأصل هى منظومة من الأفكار نشأت فى كتابات المفكر البريطانى «إدموند بيرك» فى نهاية القرن الثامن عشر وانتشرت مع مطلع القرن التاسع عشر، وهى الأفكار التى نمت كرد فعل للتغيير الواسع الذى أحدثته الثورة الفرنسية فى أوروبا، تلك الثورة التى أثمرت العديد من التحولات بل الهزات الاجتماعية والسياسية الكبرى. وتستخدم «المحافظة» للإشارة لمجموعة من الأفكار أبرزها التركيز على التضامن الاجتماعى، ورفض تدخل الدولة فى الاقتصاد واتهام الليبرالية والفردية بهدم البنية الاجتماعية التضامنية والسياسية المتماسكة للأمة، وتركز المحافظة على دور الأسرة ودور الدين اجتماعيًا، وتنبرى

(*) مدرس مساعد علوم سياسية ـ جامعة القاهرة.

للدفاع عن التقاليد والنظام، وتؤكد أهمية التاريخ والخبرة التاريخية فى تحديد معالم التغيير واتجاهه، وتذهب لاحترام الملكية الخاصة، والدفاع عن قيمة الحرية ـ التى تأتى لدى أنصارها قبل قيمة المساواة ـ وتجنح لتقليص هيمنة الدولة.

وما لبثت أن انقسمت أفكار المحافظة إلى العديد من المذاهب والمدارس التى تبنت هذا الفكر بدرجات مختلفة، ووجدت لها صدى فى دول عديدة، كما واجهت معارضين ألصقوا بالتسمية دلالات توحى بالرجعية والجمود أو معاداة للتحديث والتطور والتغيير، وهو ما ليس صحيحًا بالمرة، إنما المحافظة رؤية محددة لمركزية التاريخ، وأهمية التدرج فى التغيير، وضرورة القيم الاجتماعية وتطورها الطبيعى، ووضع حدود لكبح جماح الفردية المتطرفة، ويصبح التطبيق والمواقف المختلفة التى يتم اتخاذها عمليًا فى الواقع من قبل المحافظين بعدها موضع تقويم ونقد، شأن أى تيار فكرى آخر.

والحق أن التمييز هنا لازم بين الرؤية المحافظة والتوجه الجمهورى، على الأقل من الناحية النظرية، فبرغم أن «الجمهوريون» يؤمنون بأهمية المشاركة والولاء والالتزام كأساس للمواطنة والجماعة السياسية، ويميلون إلى مدخل للواجبات وليس مدخل الحقوق فى رؤيتهم للمشاركة الديموقراطية، إلا أن القيم الجمهورية أو قيم الحرية المسئولة تجاه الجماعة والمواطنة الفاعلة (وليس السلبية) هى أيضًا قيم يدافع عنها طيف متنوع من الديموقراطيين باعتبارها تعالج مثالب فكرة الفردية النفعية، دون أن يتبنوا بالضرورة رؤى «المحافظون» للتاريخ والفرد والجماعة، وهو ما يوضح أهمية التفريق والتمييز بالغ الحساسية من الناحية النظرية والفكرية بين الأفكار المختلفة ودورانها داخل الأنساق الفكرية، ومسارات التقاطع ونقاط الالتقاء، ومساحات التنافر ونقاط الافتراق، فخريطة الأفكار والأيديولوچيات مركبة ومتشابكة لا يجب اختزالها بنظرة سطحية متعجلة تطلق الأحكام السهلة، كما لا يجوز النظر لها بشكل جامد ثابت إذ أنها حية وديناميكية ومتطورة، وهو ما يستلزم الاستمرار فى المتابعة والرصد بشكل مستمر، وتطوير أدوات نظرية للتحليل والفهم، وأيضًا تطوير قنوات عملية للفعل والتفعيل لواقعنا؛ لإدراك ما قد يمثله بعضها من إضافة يجب تحصيل منافعها، وما يمثله بعضها الآخر من خطر داهم ينبغى مجابهته.

ورغم أن المحافظة فى الغرب كأيديولوچية هى نسق من الأفكار المتنوعة، لكن أبرز ما تتسم به هو تعريفها بما تعارضه وليس بما تمثله، أى أن «المحافظون» ـ خاصة على المستوى السياسى ـ يحددون مواقفهم كرد فعل رافض للسياسات الليبرالية، فحين كان الفكر الليبرالى يؤمن بحرية الفرد، ركزوا على قيم الجماعة، وحين كان يؤمن بتحجيم الدولة ركزوا على النظام والتقاليد والتاريخ والمؤسسات النيابية المستقرة، لكن حيث تنامت أفكار المواطنة الاجتماعية وحقوق المواطنين فى الرعاية الصحية والتعليمية والحد الأدنى من الرفاهة الذى توفره الدولة، عارضوا هذا التوجه باعتباره يزيد من سلطة الدولة فى الاقتصاد والاجتماع، ويقيد الفرد والجماعات الاجتماعية. وهو ما دفع منافسى المحافظة لوصفها بالمراوغة والانتهازية، والرغبة فى مخالفة الليبرالية أيّا كانت سياساتها.

والحق أن المحافظة كأيديولوچية لم تجد لها صدى قويّا فى الولايات المتحدة الأمريكية حتى الستينيات، فقد كان كلاً من «الجمهوريون» و«الديموقراطيون» يأنفون من تلك التسمية حتى ذلك العقد من القرن العشرين، لكن مناخ الحرب الباردة والرغبة فى تكريس القيم الأمريكية فى مواجهة المد الفكرى الشيوعى، أدى إلى بداية ظهور الأفكار المحافظة على سطح الحياة الفكرية والسياسية الأمريكية واكتساب وصف المحافظة ثقلاً متناميًا فى الخطاب السياسى فى الستينيات، وقد وصف بها بعض «الجمهوريون» من أنصار السيناتور «بارى جولد واتر»، بل وبعض الديموقراطيين من الولايات الجنوبية فى ذلك العقد من القرن العشرين.

وما يهمنا فى تحليل الفكر المحافظ هو التصورات العامة المميزة له وآثارها السياسية:

فالمحافظون حين يرفضون تدخل الدولة يتبنون رؤية تثق فى الطبيعة الإنسانية وعفويتها ومنطقها، لكنها أيضًا تقترب من الرؤية النفعية بل والداروينية من أن تطور المجتمعات يتم بشكل تلقائى لا يجب التدخل فيه بالتعديل والتغيير، والتقاليد التاريخية ـ سواء على مستوى القيم أو المؤسسات ـ مهمة بالنسبة لهم، لكن هذا أيضًا يشبه إيمان داروين بأنها كذلك؛ لأن المؤسسات والتقاليد التى استمرت تاريخيّا لا بد أنها تتمتع بقوة وصلاحية ما مكنتها من الصمود فى وجه التغيرات، ولا يجب المغامرة بإبداع مؤسسات جديدة، وهم حين يرفضون النزعة العالمية والإنسانية

العامة لليبرالية، فإنهم يكرسون فكرة الاختلاف، لكنه ليس اختلاف التنوع الخلاق بل الاختلاف الذى يكرس التمييز بين الأنا والآخر، لذلك ففكرة الجماعة الوطنية والتقاليد والتاريخ لديهم تقترن بالتمييز بين الأنا والآخر، بل والنظر لمن ينشد التغيير الراديكالى باعتباره «العدو فى الداخل» كما وصفت «مارجريت تاتشر» أحد إضرابات العمال احتجاجًا على السياسات الاقتصادية لحكومتها، وهذه الفكرة التى ترى أن الذات لا تتماسك إلا بتميزها عن الغير، هى فكرة تضع الحرية قبل المساواة وتحتاج باستمرار للفرز والتصنيف للآخرين، وتصنيفهم دومًا كى تكتسب شرعية الأنا وتميزها عليهم، ولذلك فلا عجب أن يعارض المحافظون التعددية الثقافية ويتبنون رؤية صلبة للجماعة الوطنية التاريخية لا تتقبل بسهولة الوافدين لأرضها من قوميات أخرى، أو أصحاب الرؤى الجديدة على الساحة الثقافية، بل والممارسات الدينية التى تعتنق أديان تخالف الأديان السائدة عدديًا أو المستقرة وطنيًا وتاريخيًا.

ويمكن التمييز بين أساطين الفكر المحافظ الكلاسيكيين، والذين تعد قراءة كتبهم حول العلم والتاريخ والعقلانية متعة ذهنية أيًا كانت مساحة الاتفاق أو الاختلاف، فعلى مستوى الفكر المحافظ تبرز أسماء مثل «ليو شتراوس» فى مجال الفلسفة و«ملتون فريدمان» و«فريدريك حايك» فى مجال الاقتصاد والاجتماع، والتى ترى أن الليبرالية الفردية أهدرت قيم الحرية وكرست عبر سياسات الرفاهة الاعتمادية على الدولة وأفسدت قوة الدافعية الفردية لدى الناس، وتتدخل فى مسار التاريخ بالهندسة الاجتماعية والتخطيط والمركزية، كما أنها سعت لتطوير فكرة العدالة الفردية على يد أبرز مفكريها الليبراليين مثل «جون رولز» وتناست قيم الحرية والمساواة، وأهدرت الفردية التنافسية الإبداعية. أما على مستوى رموز كتاب المحافظين شهرة فى مجال الفكر الأمريكى المعاصر فنجد على سبيل المثال «إرفينج كريستول» صاحب الكتابات العديدة فى فلسفة «المحافظون الجدد»، لكن العمق الفلسفى يتوارى هنا فى مقابل الحسابات السياسية والمصالح النخبوية.

ورغم أن أنصار المحافظة فى الأصل يحترمون التقاليد الدينية كمصدر أخلاقى ودور الدين كمؤسسة لها دور اجتماعى، ويؤكدون على أهمية الأسرة، إلا أنهم لا يقترنون بالضرورة باليمين الدينى. لذا من المهم هنا إذًا التأكيد على أن المحافظة

والفكر الجمهورى واليمين الدينى ليست مفاهيم مترادفة فى النظرية السياسية بأية حال من الأحوال، حتى لو تقاطعت بعض أفكارها هنا أو هناك.

هذا عن النظرية والأفكار، فماذا عن اللحظة الأمريكية الراهنة ودلالاتها بالنسبة لنا تحديدًا؟

لعل أبرز ما يميز المشهد الأمريكى الآن هو ما يمكن أن نسميه هنا عن حق «**مثلث الرعب**»، وهو اجتماع الجمهوريين مع أتباع الفكر المحافظ مع أنصار اليمين الدينى المتطرف بشكل غير مسبوق تاريخيًا، وهو ما أفرز «محافظون جدد» أفكارهم لا تقاس على الفكر المحافظ كما يتم تدريسه نظريًا فى كتب الفكر والنظرية السياسية، إذ أن هؤلاء «المحافظون الجدد» الآن فى الولايات المتحدة يركزون على التاريخ والثقافة الأمريكية كفكرة إقصائية، فلا عجب أن تكرس سياساتهم للتمييز المدنى والأمنى ضد الأقليات العرقية والدين الإسلامى، ولا شأن لهذا التحيز بأحداث الحادى عشر من سبتمبر بالضرورة، من وجهة نظرنا، فهى قد أعطتهم مناسبة جيدة (سواء قدرية أم مدبرة إذا قبلنا الشكوك حول التحقيق فى أحداث الحادى عشر من سبتمبر التى يحاول الديموقراطيون الآن بعد استقرار الأوضاع فتح ملفها الشائك والغامض).

والطريف أنه رغم انتماء الفكر المحافظ فى نشأته للأرضية المسيحية من الناحية الأخلاقية، فإن أبرز رموز هذا الفكر الآن فى أمريكا من اليهود (بدون أية تلميحات لرؤى مؤامرة أو أى نزعة «معادية للسامية» ـ هذه فقط ملاحظة موضوعية)، ومن المهم قراءة بيان «ما الذى نحارب من أجله؟» الذى وقعه عدد من المفكرين والمثقفين الأمريكيين لدعم الحرب ضد أفغانستان بعد ٩/١١ لنرى عددًا من أبرز أسماء اليهود الموقعين عليه.

وأيضًا من أسباب العداء الصاعد للإسلام التعريف الضيق «المحافظ» للتاريخ الأمريكى كمصدر للشرعية والهوية الأمريكية وزعم «المحافظة على التقاليد الأمريكية» (من المضحك ـ عفوًا ـ أن أمريكا أصلاً دولة بلا تاريخ ولا تقاليد)، فضلاً عن الحاجة للبحث عن عدو، فكما ذكرنا فإن «المحافظون» يبنون رؤية الذات عبر تمييزها عن الآخر، فعلوا ذلك مع نمو فكرهم فى الستينيات ضد

الشيوعية، وبعد تراجع قوة الشيوعية كأيديولوجية صار الإسلام عدواً مثاليّا . . أراضيه مستباحة، ونخبه الحاكمة طيعة للخارج، باطشة على الداخل.

سبب ثالث للعداء للإسلام هو التحالف المحافظ مع اليمين المتشدد الدينى، وخاصة أصحاب الرؤى الأصولية الإنجيلية الألفية التى تؤمن بقرب نهاية العالم وتبشر بعودة المسيح وتدعم إسرائيل كى تعجل بمجيئه، كما تقول تأويلاتها للإنجيل، فلا بأس بذبح وإبادة الفلسطينيين لو كان هذا هو الثمن، وتقطيع أوصال العالم الإسلامى إذا كان هو القوة الرئيسية (وليست الوحيدة بحال ـ فأعداء أمريكا كثير) التى تقف فى مواجهتها.

هذا المثلث المرعب يدمر الآن التجربة الليبرالية والإنسانية المهمة للولايات المتحدة ـ بما لها وما عليها ـ ويوظف الفكر الجمهورى المحترم صاحب رؤى المواطنة الإيجابية والفعالة والديموقراطية النشطة، ضد الحريات المدنية لجموع الأمريكيين فى هذه اللحظة التاريخية، ويضرب عرض الحائط بحقوق الإنسان فى مشهد جوانتنامو البربرى، ويقوم الآن ـ للطرافة ـ باجتياح البيوت وترويع المدنيين فى العراق (لطفًا ـ هل يذكرنا هذا بالسياسات الإسرائيلية من قبيل المصادفة؟)، ويستقر هذا المثلث بقوة على أرضية الرأسمالية العالمية، فهى ترى فيه حليفًا سياسيّا يحقق لها اجتياح المزيد من الأسواق وعقد المزيد من الصفقات وفتح المزيد من مجالات الاستثمار، وفى هذا المشهد تتراجع قيم حقوق الإنسان والمساواة والعدالة، وتسود معايير المصلحة والمنفعة، والعقل المحافظ الذى كان قديمًا ضد العقلانية النفعية يجيد الآن تبرير سياساته بخطاب لزج عن الحرية والحرب على الإرهاب ونشر الليبرالية بالقوة، والبنية التحتية للرأسمالية العالمية من قوى وشركات ومنظمات ومؤسسات ومصارف وأسواق نقدية، لا تبالى أى خطاب يستخدمه الساسة . . على أية حال.

المهم بالنسبة لنا أن نعى جيداً أن خطاب الضحية ليس الخطاب الأمثل، وأن فكرة المؤامرة العالمية على الإسلام ليست الرد الأنسب، فلسنا وحدنا الضحايا، بل إن الضحايا يسكنون المعمورة فى جهاتها الأربع، بما فيها أرض الولايات المتحدة نفسها، لكن الضحية الأكبر ربما ستكون هى الليبرالية الديموقراطية الجماهيرية

الحقيقية كمنظومة قيم إنسانية وعالمية، وثمرة نضالات العديد من الشعوب، بما فيها الشعب الأمريكى نفسه.

إنها مفارقات تاريخية تستحق التأمل، ولحظة تاريخية تستدعى التفكير التجديدى العميق، وتفتح نافذة لأمل فى أن يتحد الضحايا ليتحولوا إلى مناضلين، وهو ما يمكن بلا شك أن تحققه الانتفاضة الفلسطينية أو المقاومة العراقية كمشاهد كفاحية ملهمة، لكن من المهم أيضًا أن تدرك تاريخية اللحظة والفرصة القوى المدنية والديموقراطية الوطنية الحقيقية فى عالمنا العربى والإسلامى ذات التاريخ المدنى الطويل ـ خاصة فى بلد مثل مصر ـ وتبنى عليها مساحات جديدة لتشبيك جهودها وتنظيم فعلها اليومى على خريطة الواقع المحلى فى بلدان شتى، بما فيها المجتمع المدنى الحقيقى فى الغرب وأمريكا ـ والذى يشكل معنا فى خريطته البانورامية الكلية العامة ما يسمى بالمجتمع المدنى العالمى ـ لنتحالف دفاعًا عن الحرية والإنسان «ومحافظة على التقاليد» الحقيقية للإنسانية وتاريخها الممتد، تقاليد النضال ضد الظلم والاستبداد والهيمنة. وتلك مهمة ممكنة وليست مستحيلة أبرزت مسيرات لندن وواشنطن وبقية عواصم العالم فى العامين الأخيرين ـ والتى خرجت تتظاهر ضد هيمنة القطب الأوحد وضد الرأسمالية المتوحشة الباطشة ـ أننا فى حاجة للاهتمام بها وتطوير أفقها الواعد.

إن كتابًا مثل كتاب الأستاذة/ أميمة عبد اللطيف هو خطوة فى مسيرة العقل العربى المعاصر، يعكس وعى جيل جديد بقضايانا الملحة، ودأب هذا الجيل ووراثته للهم الوطنى والقومى والإنسانى، وهو رسالة لأمتنا يذكرها أنها فى حاجة متجددة للوعى بأهمية الفهم والتدبر، ثم التجريب والتطوير، ثم بعدهما القيام بأمانة الحضور والشهادة، فهذا عين التفاعل الحضارى ـ تعارفًا.. أو تدافعًا..

هذا الكتاب خطوة على هذا الدرب، والقارئ يحمل من بعده.. مسئولية المعرفة.

هبة رءوف عزت

مقدمة

منذ حوالى عشر سنوات قبل أن يدخل الرئيس الأمريكى «جورج دبليو بوش» البيت الأبيض، وقبل أن تقع أحداث الحادى عشر من سبتمبر، خططت مجموعة من المحافظين الجدد لإزاحة الرئيس «صدام حسين» من السلطة واتّباع سياسة أكثر حزمًا فيما يخص الشرق الأوسط، بما فى ذلك استخدام القوة إذا تطلب الأمر. وفى تقرير صدر قبل وقت قليل من انتخابات عام ٢٠٠٠م والتى فاز بها «بوش»، تنبأت المجموعة بأن النقلة النوعية فى السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ستكون حثيثة، إلا فى حالة واحدة ألا وهى ما وصفته بـ «وقوع حدث كارثى مثل بيرل هاربور جديد»، وكان هذا الحدث هو ١١ سبتمبر الذى مهد لتحويل النظرية التى ظهرت فى عام ١٩٩٧م إلى أن تكون واحدة من أهم مبادئ السياسة الخارجية الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية فى عام ٢٠٠٠م. وقد وصل نفوذ مجموعة معهد القرن الأمريكى الجديد، أحد أهم مراكز الفكر اليمينى فى واشنطن، والتى يدعمها الثلاثى «ديك تشينى» نائب الرئيس الأمريكى، و«دونالد رامسفيلد» وزير الدفاع، و«بول ولفوفيتز» مساعد وزير الدفاع، إلى حد أن اعتبرت جريدة «الصاندى هيرالد» الاسكتلندية أنه «خطة عمل سرية للهيمنة الأمريكية على العالم»، غير أن هؤلاء لم يخفوا أبدًا أهدافهم، ولم يكن ظهورهم والنفوذ الذى يتمتعون به الآن من قبيل المصادفة، وإنما كانت هناك أفكار فلسفية محددة هى التى جعلت عددًا من الأفراد ينالون نفوذًا ما لإنجاز هذه الأهداف، وقد عملوا على نسج شبكة من العلاقات أتاحت لهم التواجد فى مواقع السلطة والنفوذ، وقد قاموا بتوثيق أهدافهم واستراتيجيتهم و تقديم المبررات الأخلاقية لكل ما أرادوا إنجازه.

حركة المحافظين الجدد تضرب بجذورها في الماضي حتى ميكافيللي، أما الحركة الحديثة فهي تعود بجذورها للستينيات من القرن الماضي. وكثير من أفكار المحافظين الجدد الحالية تعود لأفكار «تيدي روزفلت» و«ودرو ويلسون»، وما يروج له المحافظون الجدد على حد قول أحد منظريهم «ماكس بوت» هو «الويلسونية الصعبة».

وفي الوقت الذي يبدو العالم فيه مأخوذًا بما يراه من حزمة السياسات الغريبة التي تمارسها واشنطن فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط، فإن فهم شبكة العلاقات التي أقامتها ونسجتها حركة المحافظين الجدد يمكن أن يساعد، ولو بالنزر اليسير، في فهم ما يحدث، سيما وأن أمريكا على أعتاب معركة انتخابات رئاسية في نوفمبر ٢٠٠٤م. ولكن يجب أيضًا أن نضع في الاعتبار أن هؤلاء الأفراد والمجموعات البحثية ليسوا هم الوحيدين الذين يحاولون ممارسة نفوذ ما على السياسة الأمريكية فيما يتعلق بالشرق الأوسط، وإنما هناك بالقطع لاعبون آخرون وقوى أخرى يحاولون التأثير في اتجاهات مختلفة، أما نفوذ هذه المجموعة فربما يعود بالدرجة الأولى لكونها تتحرك في مناخ موات ومؤيد للأفكار التي تفرزها. ويرى بعض المراقبين أن أفكار هذه الحركة لا تعبر فقط عن الحزب الجمهوري، وإنما تعكس التيار العام السائد في أمريكا، وبالتالي بغض النظر عمن سيكون الجالس في المكتب البيضاوي بواشنطن بعد انتخابات نوفمبر ٢٠٠٤م، ديموقراطيًا كان أو جمهوريًا، فإن تأثير هذه المجموعة سيظل قائمًا. هذا الكتاب إذن يهدف بالدرجة الأولى إلى إلقاء الضوء على أهم الشخصيات التي تمسك بخيوط حركة المحافظين الجدد، ومصادر تمويلهم، وطرائق ممارسة النفوذ الإعلامي والسياسي، وماهية آلياتهم ومؤسساتهم للعمل وبعض من أدبياتهم، وهو يهدف أيضًا إلى تقديم أفكار هذه المجموعة كما هي بدون قراءة تحليلية ؛ ذلك أن العديد من أوراقهم البحثية وآرائهم خضعت للبحث والتحليل من قبل العديد من الكتّاب والمحللين، الذين عادة ما قدموا أقوالاً مبتسرة ومختصَرة من أوراق بحثية ضخمة ؛ لذا يهدف الكتاب بالدرجة الأولى لأن يضع بعضًا من هذه الوثائق أمام القارئ العربي.

الفصل الأول
مَنْ المحافظون الجدد؟

«نحن نتهم عصابة من المسئولين بأنهم يسعون لتوريط الولايات المتحدة فى سلسلة من الحروب لا تخدم المصالح الأمريكية. نتهمهم بأنهم يتعاونون مع إسرائيل لإشعال هذه الحروب وتدمير اتفاقيات أوسلو، ونتهمهم بأنهم يسعون عمداً لتدمير علاقات الولايات المتحدة مع كل دولة فى العالم العربى تحاول أن تتحدى إسرائيل أو تؤيد حق الشعب الفلسطينى فى وطن قومى، ونحن نتهمهم بأنهم قد عزلوا أصدقاءنا وحلفاءنا فى العالم الإسلامى والغربى بتعنتهم وصلفهم وسعيهم للحرب»

بات بيوكانن، حرب مَن؟ مجلة المحافظ الأمريكى

٢٤مارس٢٠٠٣م.

تعود جذور حركة المحافظين الجدد إلى تقليد اتبعه الرئيس الأمريكى السابق «جون كنيدى» أثناء سنوات حكمه، حين قام بتعيين مجموعة من الأساتذة الجامعيين المنتمية ليسار الوسط ـ من جامعة هارفارد على وجه التحديد ـ فى مناصب الإدارة واستعان بهم فى رسم السياسات. وقد تم اختيارهم وفق نظرية «الأفضل والأكثر ذكاءً»، غير أن نجمهم لم يبزغ إلا بعد مرور ثلاثة عقود تقريبًا حينما تولى الرئيس الأمريكى الأسبق «رونالد ريجان» الحكم، ووجدوا فيه السياسى الذى يمكن أن يحتضنهم. كان «ريجان» يتحدث بلغتهم عن «شرور الشيوعية» و«إمبراطورية الشر»؛ ولذا لم يكن من المستغرب أن يبدأوا فى ملء المناصب الشاغرة، ومن ثَمَّ حيازة نفوذ كبير فى الإدارة الريجانية. الرئيس «بوش الابن» إذن لا

يكون مبتدعًا لأى تقليد جديد حين استعان بأفكار هؤلاء فى صياغة رؤيته للعالم.
فى مقال له بعنوان: «مقدمة لسياسة المحافظين الجدد» يستعرض «جارى نورث» بإسهاب تاريخ حركة المحافظين الجدد منذ الثلاثينيات، **ويعتبر أنه فى الستينيات والسبعينيات تم تأسيس عدد من مراكز الفكر داخل الحزام الجغرافى لواشنطن، وكان على رأسها هيرتدج فاونديشن، ومنظمة الكونجرس الحر، ومعهد كاطو، ومعهد المشروع الأمريكى**. وقد بدأت هذه المراكز فى تركيز نشاطها لمحاولة ممارسة نفوذ ما على الحكومة الفيدرالية، وقد تمكنت من جمع ملايين الدولارات من قطاعات الأعمال والشركات التى كانت تسعى لعرقلة صدور بعض القوانين. ويصف نورث الحركة بأنها صغيرة الحجم وتضم أناسًا على درجة عالية من التعليم، وقد ركزت الحركة نشاطها فى البداية على المسائل الاقتصادية، وليس موضوعات السياسة الخارجية. واليوم يقول نورث: «**إن النقلة النوعية التى حدثت من المسائل الاقتصادية إلى مسائل السياسة الخارجية والشئون العسكرية، تعد بمثابة تغيير هائل فى اهتمامات الحركة. فالحركة التى بدأت منذ جيل ماض كحركة احتجاج أكاديمية ضد التجارب البيروقراطية الفاشلة التى مارستها الحكومة الفيدرالية، تحولت فجأة إلى الاهتمام بنشر الديموقراطية عبر الآلة العسكرية الأمريكية، وبالذات فى منطقة الشرق الأوسط، وهذه السياسات تتم بزعم تقليل مخاطر الإرهاب**»، ويضيف نورث بأن التقليد المتبع فى إدارة السياسة الخارجية الأمريكية كان مبدأ «الخبز والبندقية» فالبنادق دائمًا ما تأتى فى المرتبة الثانية بعد الخبز، ولكن السياسات التى يتبعها المحافظون الجدد تتمثل فى إعطاء «البندقية» أسبقية على «الخبز»، وهو ثمن لا مهرب منه فى ظل الوجود الأمريكى المكثف فى الخارج. ويتحدث المحافظون الجدد بكل صراحة عن «عبء الرجل الأبيض»(*)، طالما أنه سيكون هناك عقود للإعمار بعد الغزو.

(*) صكت انجلترا هذا المصطلح منذ حوالى ثلاثة قرون، ويعنى أن على «الأنجلوساكسون البروتستانت ـ WASP» مسئولية إلهية ـ بصفتهم شعبًا مختارًا ـ أن ينقلوا قيمهم وحضارتهم لبقية العالم، وشكّل ذلك المفهوم ثقافة وسياسة بريطانيا والولايات المتحدة لعدة قرون، ومن يريد الاستزادة فيمكنه الرجوع لكتاب «الشعب المختار ـ الأسطورة التى شكلت انجلترا وأمريكا» من منشورات مكتبة الشروق الدولية ٢٠٠٣م.

ويعتبر الصحفي «مايكل ليند»(*) في مقال شهير بمجلة «النيوستاتسمان» الأسبوعية ذات التوجه اليساري، والتي تصدر في لندن، أن المحافظين الجدد هم **«نتاج الحركة التروتسكية الأمريكية - اليهودية في الثلاثينيات والأربعينيات، والتي تحولت إلى حركة ليبرالية مناهضة للشيوعية في الفترة من خمسينيات وسبعينيات القرن السابق، وانتهت إلى كونها حركة يمينية إمبريالية وعسكرية»**، ويشير «ليند» إلى أن هذه الحركة ليس لها سوابق في التاريخ الثقافي أو السياسي، **وتتبنى توجهًا يزواج بين الإعجاب بسياسات حزب الليكود اليميني الإسرائيلي، المتضمنة فكرة الحرب الوقائية، والتي تمثلت إحدى وقائعه بقيام إسرائيل بضرب المفاعل النووي العراقي «أوزيراك» في عام ١٩٨١م، وبين الحماس للديموقراطية**. وهم يصفون هذه الأيديولوجية الثورية بـ «الويلسونية» تماثلاً بالرئيس الأمريكي الأسبق «وودرو ويلسون»، ولكن «ليند» يرى عكس ذلك، فهو يعتبر أن أيديولوجية اليمين الأمريكي ليست سوى مزيج من النظرية التروتسكية للثورة الدائمة، وتيار ليكودي يميني متطرف من الصهيونية؛ ذلك لأن الويلسونية الأمريكية الحقة تؤمن بحق الشعوب في تقرير مصيرها.

ويعرّف «چيمس زغبي» مدير المعهد العربي الأمريكي **حركة المحافظين الجدد بأنها فلسفة سياسية علمانية تشكل رد فعل مجموعة من بعض معتنقي الليبرالية ضد سياسة التهدئة للحزب الديموقراطي تجاه الاتحاد السوڤيتي، ولا سيما فيما يتعلق بمعاملة مواطنيه اليهود وعلاقاته مع العالم العربي**، ويضيف «زغبي» بأنها مجموعة صغيرة ولكنها متنفذة من الكتّاب والمعلّقين والمسئولين الحكوميين. أهمية هذا التعريف كونه يشير إلى حقيقة أن هناك عددًا قليلاً من المفكرين الحقيقيين، بينما البقية تشمل الصحافيين ورجال الإعلام من دوائر النخبة النيويوركية وأشخاصًا ممن ينتمون إلى ما يعرف بـ «واشنطن الرسمية»، أي أولئك الساسة الذين يسكنون منطقة چورچ تاون.

بينما يصف الصحفي البريطاني المخضرم «جودفري هودجسون» ومؤلف كتاب

(*) مايكل ليند زميل بالمعهد الأمريكي بواشنطن ومؤلف كتاب «صنع في تكساس: چورچ بوش والاستيلاء الجنوبي على السياسة الأمريكية»

"Made in Texas: George Bush and the Southern Takeover of American Politics".

«تاريخ صعود حركة المحافظين فى أمريكا»، **المحافظين الجدد بأنهم نتاج «الأيفى ليبج» إحدى أشهر كليات القانون بجامعة ييل المرموقة، وآراؤهم تعكس فكر قلة فى المجتمع الأمريكى، كما أنهم يمثلون جزءاً من نخبة نيويورك الأدبية**، ويمضى «هودجسون» موضحًا بأنه على الرغم من أن بعضًا منهم يدعون بأنهم «أساتذة» أو «علماء اجتماع» فإن موهبتهم تكمن بالأساس وفى معظم الحالات، فى كونهم يطلق عليهم «الصحافة العليا» وهو تعبير فرنسى أكثر من كونه أمريكيًا، ويعنى بأنهم ينكلون بأولئك الذين يختلفون معهم فى طروحاتهم، ولا سيما تلك المتعلقة بالسياسات العليا والمصير القومى. والفريق الذى أسس مجلة «پابليك إنترست، أى المصلحة العامة» كان النواة لأولئك الذين أطلقوا عليهم «المحافظين الجدد». ويقول «هودجسون» بأنه «**منذ أواخر الستينيات بدأت هذه المجموعة فى تطوير عدد من الأفكار والاتجاهات التى أصّلت لحركة محددة المعالم للمحافظين الجدد، وقد كان لها تأثير هائل على الطريقة التى تشكلت بها حركة المحافظين فى أمريكا فى الثمانينيات، وربما الفكرة الأساسية التى تدور حولها حركة المحافظين الجدد هى الحاجة للتأكيد على القومية الأمريكية أو الوطنية الأمريكية أو «الأمركة» أو «الاستثنائية الأمريكية» أو فكرة أن المجتمع الأمريكى، رغم عيوبه، يظل أسمى أخلاقيًا حين يقارن بمجتمعات أخرى**»، ويضيف «هودجسون» بأن «هذا الاعتقاد بالتفوق الأخلاقى له أصول عميقة فى الفكر الأمريكى، ويجد جذوره فى حركة المتطهرين (البيوريتانز-Puritans) للثورة الإنجليزية فى القرن السابع عشر، **والفكرة الأساسية ترى بأن قدَر الولايات المتحدة يحتم عليها أن تكون الـمُخلِّص للعالم الخاطئ، هذا الأمر اصطلح على تسميته بـ «الدين العلمانى»، وهو موجود فى كل ركن من البلاد جغرافيًا، كما أن الأمريكيين على اختلاف أصولهم الإثنية والطبقية، بما فى ذلك أولئك ذوو الأصول الأفريقية، يؤمنون بذلك**».

يدل كلام «هودجسون» على أن جوهر فكر المحافظين الجدد لا يخلو من طبيعة إمبريالية وفاشية، مثلما كان الأمر سائدًا حين بلغت الإمبراطورية البريطانية ذروة مجدها؛ **حيث كانت الفكرة السائدة هى علو القيم الأخلاقية البريطانية على ما عداها، وبالتالى فالأمر ليس مجرد مصادفة أن بعضًا من أولئك المحافظين الجدد يتبنى فكرة «عبء الرجل الأبيض» فى العالم الثالث**. فى حقيقة الأمر تحدث المفكرون مؤخراً عن الدور الذى قامت به مجموعة من المؤرخين البريطانيين،

ولا سيما أولئك المتصلين بجامعة كمبريدج، فى إعادة النظر فى الكتابات التى انتقدت الإمبراطورية البريطانية وممارساتها؛ ذلك لأن قراءتهم لتاريخ الإمبراطورية البريطانية جعلتهم يصلون إلى اعتقاد مفاده أن الإمبراطورية البريطانية لم تكن فى الحقيقة شيئًا سيئًا على الإطلاق، كما هى الفكرة السائدة لعقود طويلة، ومن أشهر هؤلاء المؤرخين الجدد «نيال فيرجسون» الأستاذ بجامعة كمبريدج، والذى أصدر كتابًا العام الماضى بعنوان: «صعود وأفول النظام العالمى البريطانى: دروس فى القوة العالمية».

ويرجع «ويل هاتن» مؤلف كتاب «العالم الذى نحن فيه» نفوذ المحافظين الجدد القوى إلى عاملين أساسيين: انهيار الليبرالية الأمريكية، ووقوع الديموقراطية الأمريكية تحت تأثير أموال الشركات الكبرى، أو ما يطلق عليه «الأموال الكوربراتية»، ويضيف «هاتن» بأن كلاً من الولايات المتحدة وأوروبا تتقاسم تقاليد ليبرالية عريقة للغاية، وهى أعمق من أن تتأثر بما أسمّاه «ظاهرة الاحتلال المؤقت للبيت الأبيض بواسطة إدارة اختطف المحافظون الجدد سياستها الخارجية».

* * *

الأبوان الروحيان لهؤلاء المفكرين هما «نورمان بودهورتز» و«إيرفنج كريستول»، وهما أيضا المؤسسان للدورية الأسبوعية «كومنتارى»، وهى مطبوعة شهرية تصدرها اللجنة الأمريكية اليهودية، وهى تنضح بموالتها للوبى الصهيونى فى الولايات المتحدة، وكلاهما تخرج من صفوف اليسار. فى عدد سبتمبر ٢٠٠٢م من المجلة طالب «بودهورتز» بعمل تغيير لكل أنظمة الشرق الأوسط، وامتدت قائمته لمحور الشر لتشمل مصر ولبنان وليبيا والسلطة الفلسطينية والسعودية وسوريا، كما أنه جاهر برغبته فى أن تقوم الولايات المتحدة بقلب أنظمة الحكم فى هذه الدول العربية وتستبدلهم بديموقراطيات حسب النموذج الجيفرسونى.

يستقى المحافظون الجدد خلفيتهم الفلسفية من أحد أهم الفلاسفة الألمان وهو «ليو ستراوس» الذى ولد فى عام ١٨٩٩م وتوفى عام ١٩٧٣م، وغادر ألمانيا عشية تولى «أدولف هتلر» مقاليد السلطة، واستقر فى باريس وانجلترا لفترة

قصيرة، ثم توجّه للولايات المتحدة حيث استقر بمدينة نيويورك، وعمل بالتدريس فى الجامعة الجديدة للبحث الاجتماعى، **قبل أن يتجه لولاية شيكاجو، حيث أسس لجنة الفكر الاجتماعى، والتى تحولت فيما بعد إلى بوتقة لأفكار «ستراوس».**

ورغم أن «ستراوس» لم يكتب أبدًا عن القضايا السياسية الحالية أو العلاقات الدولية، واشتهر باطّلاعه الواسع على النصوص القديمة اليونانية والمسيحية واليهودية والإسلامية، واشتهر كذلك بطرقه التفسيرية الناقدة، لقد جمع بين الفلسفة الكلاسيكية وعمق التجربة الألمانية فى بلد تنقصه التقاليد الفلسفية. **و«ستراوس» كان يهوديًا ملحدًا، وكان شديد الإعجاب بالإمبراطورية البريطانية وبـ «ونستون تشرشل» كأحد القادة السياسيين، وكان يعتقد بأن الديموقراطية الأمريكية أقل النظم السياسية سوءًا، وكان يرى بأن «الدين» أمر مفيد لاستمرار تضليل الأغلبية، كما أنه بدون الدين لا يمكن استتباب النظام. واعتبر «إيرفنج كريستول» أحد الآباء المؤسسين لحركة المحافظين الجدد أن «ستراوس» له فضل عظيم فى تشكيل فكره، كما أن تلامذة «ستراوس» يتقلدون مناصب مهمة فى الإدارة الحالية. أهم مؤلفات «ستراوس» هى: تحرير مؤلف «تاريخ الفلسفة السياسية» الذى صدر عام ١٩٦٣م، وكذلك كتاب «أفكار حول ميكافيللى»، وقد كان «ستراوس» مشرفًا على رسالة الدكتوراه لبول ولفوفيتز.**

وقد ذهب البعض إلى حد الاعتقاد بأن ما يسعى إليه المحافظون الجدد ليس فقط إحداث عملية تحول سياسى فى دول الشرق الأوسط المسلمة، **وإنما اللعبة النهائية التى يسعون لها هى «عملية إصلاح وتحديث داخلى و شامل للإسلام»(*).**

ويحدد عضو الكونجرس «رون بول» فى خطاب له للكونجرس فى ١٠ يوليو ٢٠٠٣م أهم خصائص فكر أعضاء حركة المحافظين الجدد، وهى كالآتى:

*** يتفقون مع «تروتسكى» على أن الثورة دائمة، وقد تستخدم فيها القوة أو الوسائل الفكرية.**

***يطالبون بإعادة خريطة الشرق الأوسط، وهم على استعداد لاستخدام القوة لتحقيق ذلك.**

*** يؤمنون بالحرب الوقائية لتحقيق النتائج المطلوبة.**

(*)أحمد فاروقى زميل بالمعهد الأمريكى للدراسات الدولية، دراسة بعنوان: «الرؤية الأبوكليبتيكية - المتعلقة بسفر الرؤيا فى الكتاب المقدس - للمحافظين الجدد»، مجلة كاونتر بانش www.counterpunch.com.

* لا يخجلون من مبدأ الإمبراطورية الأمريكية، وعلى العكس من ذلك فهم يوافقون على هذا الأمر.
* يؤمنون بأن الكذب أمرٌ ضروريٌ لكى تحيا الدولة.
* يرون أن الحقائق المهمة حول كيفية إدارة المجتمع لا بد أن تظل بيد النخبة الحاكمة، وإخفاؤها عن أولئك الذين ليس لديهم الشجاعة للتعامل معها.
* يعتقدون بأن الحيادية فى شئون السياسة الخارجية هى أمر لا يوصى به.
* يؤمنون بأن الإمبريالية إذا كانت تقدمية بطبيعتها فهى أمر جيد.
* استخدام القوة الأمريكية لفرض المثل والقيم الأمريكية هو أمر مقبول، وأن القوة لا يجب أن تكون قاصرة على الدفاع عن أمن البلاد فقط.
* يساندون إسرائيل بشكل غير مشروط ولديهم تحالف وثيق بحزب الليكود.

تمويل المحافظين الجدد

فى هذا الجزء سيتم الإشارة إلى مصادر تمويل بعض من أنشطة المحافظين الجدد فى الولايات المتحدة. كان هناك برنامج لمحاولة إحداث نقلة فى الرأى العام الأمريكى باتجاه اليمين، فى مؤتمر عُقد فى عام ١٩٩٥م، فى إحدى مؤسسات الفكر المحافظ، قدّم «ريتشارد فينك»، والذى كان آنذاك رئيس شركة «تشارلز كوش وكلود لامب فاونديشن» إحدى المؤسسات الخيرية التى قامت على عائدات الطاقة لعائلة كوش بولاية كانساس، برنامجًا للعمل عن كيفية الترويج لأيديولوچية سياسية، مثلما يتم الترويج لمسحوق غسيل. وتعتمد نظرية «فينك» للتسويق السياسى على الاقتراح بأن أى أيديولوچية سياسية يمكن تشكيلها والترويج لها لدى المستهلكين مثلما هو الحال بالنسبة لمسحوق الغسيل أو أى منتج آخر، ويقول «فينك» بأن عملية تحويل أفكار المحافظين إلى أيديولوچية سياسية تتطلب الآتى:

١ - تطوير مواد فكرية خام.

٢ - تحويلها إلى منتجات سياسية معينة.

٣ - تسويق وتوزيع هذه المنتجات للمواطنين المستهلكين.

وعلى أية حال ، تقول النظرية ، إذا كان يمكن إقناع ربة البيت الأمريكية بأن «برسيل يغسل أكثر بياضًا» ، فمن الممكن إقناعها أيضًا وبسهولة شديدة أن طريقة الحياة الأمريكية هى الأكثر سموًا .

يقول «فينك» بأن الذين يقدمون المنح لا بد وأن يستثمروا أموالهم فى إحداث التغيير من خلال : (١) تمويل الأكاديميين والبرامج الجامعية ، حيث يتم تطوير الإطار الفكرى لعملية التحول الاجتماعى .

(٢) مراكز الفكر ، حيث تتم ترجمة الأفكار إلى اقتراحات سياسية .

(٣) مجموعات التنفيذ التى ستحول هذه الاقتراحات إلى السوق السياسى ، ومن ثم إلى المستهلكين .

خلال العقدين الماضيين ، سارت مؤسسات الفكر المحافظ على نهج هذا النموذج ؛ حيث قامت باستثمار مئات الملايين من الدولارات فى عدد من المعاهد بغرض تحقيق التغيير السياسى ، وتم توجيه الأموال إلى النواحى التالية :

* تمويل برامج المنح التى تروج للفكر المحافظ ؛ وذلك بهدف تدريب الجيل القادم من المفكرين والناشطين المحافظين ، والعمل على إلغاء المناهج ذات الأفكار التقدمية وكذا الاتجاهات السياسية فى الجامعات والكليات الأمريكية فى كل أنحاء الولايات المتحدة .

* بناء وتقوية البنية الأساسية من مراكز الفكر وجماعات الضغط ، مع التركيز بالأساس على موضوعات السياسة المحلية ، وعلى المعاهد التى تركز على مصالح الأمن القومى الأمريكى والسياسة الخارجية والشئون الدولية .

* تمويل وسائل إعلام بديلة ، جماعات مراقبة ومحطات الراديو والتليفزيون .
ووفق نظرية فينك ، قامت مؤسسات اليمين المتطرف فى الفترة من ١٩٩٢-١٩٩٤م بتحويل مصادر مهمة للمنح إلى حوالى ١٤٥ معهد أكاديمى وبرامج ومنظمات التعليم الجامعى ، وشمل ذلك :

٢٣ مليون دولار لتطوير أو توسيع برامج أو مناهج أكاديمية بعينها .

٨, ١٦ مليون دولار لدعم برامج تدريبية لطلبة جامعيين ومتخرجين من خلال منح دراسية فى القانون والاقتصاد والعلوم السياسية وتحليل السياسة العامة.

٨, ٧ مليون دولار لدعم مجهودات منظمات التغيير الأكاديمية.

٦, ٧ مليون دولار لإقامة كراسى بالجامعات ودعم أساتذة بعينهم.

١, ٦ مليون دولار لتمويل أبحاث السياسات المحلية.

٦, ٤ مليون دولار لتمويل أبحاث عن السياسات الخارجية.

١, ٢ مليون دولار للمساعدة فى مشروعات لإصدار كتب موجهة.

وبقية الأموال تم استخدامها لتمويل أغراض محاضرات ومطبوعات، وتم التبرع كذلك بما يعادل ٩, ٨٨ مليون دولار لمعاهد أكاديمية أو لأغراض لها علاقة بالتعليم الأكاديمى، من هذا المبلغ ٣, ٥١ مليون دولار تم توجيهها إلى ستة عشر معهداً أكاديمياً، منها جامعة شيكاجو، هارفارد، چورچ ماسون، وجامعة ييل. والخطورة أيضاً تكمن فى تمويل المؤسسات التى من شأنها أن تمثل عنصراً ضاغطاً على مجالس أمناء الجامعات والكليات، إحدى تلك المؤسسات هى المؤسسة القومية للأساتذة، والتى تأسست فى عام ١٩٨٥م من أجل «توحيد صفوف الكليات التى تنتمى لليمين ضد التعليم المتعدد الثقافات..»، وقد تلقت معونات بلغت قيمتها ٦٧٨, ٥٢١, ٧ مليون دولار وكانت «چين كيركباتريك» و«إيرفنج كريستول» من معهد المشروع الأمريكى عضوين فى مجلس المحافظين.

يوجد أيضاً المجلس الأمريكى للأمناء، والذى يركز نشاطه على مجالس الأمناء فى الجامعات، وكذلك الموضوعات المتعلقة بمناهج التعليم. أما المجلس القومى لمناهج التعليم فهوجزء من اليمين الجمهورى، ويوجد به أعضاء على شاكلة «لين تشينى»، زوجة نائب الرئيس الأمريكى «ديك تشينى»، و«إيرفنج كريستول»، و«ويليام بينيت» وزير التعليم فى عهد الرئيس السابق «رونالد ريجان». أما فيما يتعلق بالإنفاق على مراكز الفكر، فإن أحد التقارير التى صدرت فى عام ١٩٩٩م، فى تقييم لحوالى عشرين من مراكز الفكر السياسية المهمة ذات التوجه المحافظ، ذكر

أنه تم إنفاق ما يعادل ١٥٨ مليون دولار في عام ١٩٩٦م، وكان من المحتمل أن تنفق بليون دولار خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٠م، والـ١٥٨ مليون دولار التي أنفقت في عام ١٩٩٦م، يمكن مقارنتها بـ «المساهمة الناعمة» للحزب الجمهوري التي بلغت ١٣٨ مليون دولار التي أنفقها الحزب للفترة ذاتها. إن أكبر **وأشهر خمسة معاهد للسياسات المحافظة وهي (مؤسسة التراث، ومعهد المشروع الأمريكي، ومعهد هوفر، ومركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، ومؤسسة الكونجرس الحر للتعليم والبحث)** قد أنفقت نصف مبلغ ١٥٨مليون دولار في عام ١٩٩٦م، والـ٨٠ مليون دولار المتبقية أنفقت على خمس عشرة مؤسسة بحثية تعمل لدعم عناصر من أجندة المحافظين.

إن لدى معهد المشروع الأمريكي، على سبيل المثال، أرصدة تقدر بحوالي ٣٥,٨ مليون دولار، وبلغ دخله السنوي في عام ٢٠٠٠م حوالي ٢٤,٥ مليون دولار، وقد تلقى سبعة تبرعات بلغ قيمة كل منها مليون دولار أو أكثر، وذلك في صورة نقود سائلة أو أسهم.

أما معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط، فتبلغ قيمة أرصدته ١١,٢ مليون دولار، و بلغ دخله السنوي ٤,١ مليون دولار في عام ٢٠٠٠م. ووفقًا للائحة المعهد فإن أسماء المتبرعين معروفة؛ لأن المتبرعين هم عادة من بين الأمناء، غير أن قائمة الأمناء تبلغ ٢٣٩ اسم؛ مما يجعل من الصعب التمييز بين المستفيدين الكبار من الصغار. أما الميدل إيست فورام، فقد بلغ دخلها ١,٥ مليون دولار عام ٢٠٠٠م وكان أكبر تبرع ٣٥٥ ألف دولار(*).

إحدى أشهر المنظمات التي تمول حركة المحافظين الجدد، هي برادلي فاونديشن (مؤسسة برادلي)، والتي قدمت خمس عشرة منحة، بما قيمته ١,٩ مليون دولار لمشروع المواطن الجديد، وهي مجموعة يقودها «بيل كريستول»، كما أن المؤسسة ذاتها تعد أيضًا مصدر دعم مالي لمعهد المشروع الأمريكي. يكفي أن نعلم أن برادلي فاونديشن كانت لفترة طويلة الممول الرئيسي لمركز چون أولين للدراسات

(*) برايان وايتكر «مراكز الفكر الأمريكي تقدم دروسًا في السياسة الخارجية»، الجارديان ـ ١٩ أغسطس ٢٠٠٢م.

الاستراتيجية بجامعة هارڤارد ، وهو المركز الذى كان يُدار حتى عام ٢٠٠٠م من قبل «صمويل هنتنجتون»، صائغ نظرية صراع الحضارات التى ضمنها فى كتابه «صراع الحضارات وإعادة صياغة النظام العالمى»، وقد تدرب عدد كبير من الأكاديميين الذين كان لهم دور أساسى فى تطوير نظريات المحافظين الجدد على يد هنتنجتون(*).

من هم المحافظون الجدد؟

هناك رؤية سائدة بأن أيديولوچية المحافظين الجدد هى فى الحقيقة أمر شديد التعقيد، فهى عملية إعادة إنتاج للريجانية. تعود حركة المحافظين الجدد بجذورها لمعارك فترة الحرب الباردة، وهى بالأساس عملية تزاوج بين القوة والمبادئ؛ حيث تختلط القدرة الأمريكية البالغة السيطرة لتغيير النظم، مع اعتقاد يحمل الصبغة الأنجليكانية بأن نظام الحكم الحق هو الديموقراطية ولا شىء سواها. وهم لديهم اعتقاد يبلغ حد التقديس بأن الفضل يعود للقوة الأمريكية التى لا ينافسها أحدٌ، وأن اللحظة الآنية هى اللحظة التاريخية لاستكمال عملية التحول العالمى التى بدأها «رونالد ريجان»، والذى أعلن فى عام ١٩٨٢م بأن الاستبداد مصيره «مزبلة التاريخ» وعملية التحول تلك تُركت ولم تتم بعد انتهاء الحرب الباردة.

هناك مجموعتان رئيسيتان: **المجموعة الأولى**: السياسيون الذين يحتلون مناصب متنفذة فى الإدارة الأمريكية الحالية، سيما فى وزارة الدفاع الأمريكية، أما **المجموعة الثانية**: فهى تشمل صحافيين وباحثين بعدد من مراكز الأبحاث التى تروج للفكر اليمينى.

يقود نائب وزير الدفاع الأمريكى «پول ولفوفيتز» المجموعة هو و«ريتشارد پيرل»، ومعظم أعضاء هذا الفريق الذى تأثر بأفكار السيناتور الراحل هنرى سكوب جاكسون، أحد أقوى مؤيدى إسرائيل فى الكونجرس فى السبعينيات.

(*) (نفوذ المحافظين الجدد كما تجلى فى سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق)، بروس ميرفى، ميلووكى جورنال سنتينل ٥/ ٤/ ٢٠٠٣م.

«بول ولفوفيتز» بدوره هو أستاذ لويس سكووتر ليبى وهو أحد أهم مساعدى نائب الرئيس «ديك تشينى»، وعمل مساعداً له فى الثمانينيات فى كل من وزارتى الخارجية والدفاع. «دوجلاس جى فايث» هو أحد مساعدى ولفوفيتز، و يشغل حاليًا منصب نائب وزير الدفاع للسياسات، وهو الرجل رقم ثلاثة فى وزارة الدفاع، وكان أحد المشاركين فى تأليف عدد من الأبحاث الاستراتيجية لحكومات إسرائيل اليمينية. أما مساعدا وزير الدفاع فهما «بيتر رودمان» و«دوف زخاكايم»، وهما وجهان قديمان منذ الإدارة الريجانية التى شهدت بدايات ظهور المحافظين الجدد، والذين شغلوا المناصب المتوسطة فى وزارة الدفاع، كما شغلوا إدارات سوريا ولبنان وإسرائيل فى الوزارة، ومعظم هؤلاء كانوا يأتون من معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، وهو أحد المراكز الفكرية التى نشأت من منظمة الإيباك منظمة اللوبى الصهيونى الأكثر نفوذًا فى أمريكا.

ما الصلة إذن التى تجمع بين كل من «ويليام كريستول»، و«نورمان بودهورتز»، «إليوت إبرامز»، و«روبرت كاجان»؟ طبعًا ما يربطهم هو كونهم من الصقور الذين يسيطرون على السياسة الخارجية الأمريكية منذ أحداث الحادى عشر من سبتمبر، ولكنهم أيضًا جزء من عائلة المحافظين الجدد الكبيرة، وهى عائلة ممتدة من الأزواج والأطفال والأصدقاء الذين يعرفون بعضهم البعض لأجيال ممتدة.

إيرفنج كريستول

أحد الآباء المؤسسين لعائلة المحافظين الجدد هو «إيرفنج كريستول»، وتشتمل سيرته الذاتية على مجهوداته التى قام بها لشن حروب ثقافية لحساب وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ضد الاتحاد السوفييتى فى السنوات الأولى من الحرب الباردة، وكان يدعو إلى أن تمارس الولايات المتحدة دورًا إمبرياليًا خلال حرب ڤيتنام. وقد لعب «بابا كريستول» كما يلقب دورًا رائدًا فى تحديد الأفكار الأساسية التى شكلت فكر المحافظين الجدد. وفى عام ١٩٨٣م ألّف كتابًا بعنوان: «تأملات أحد المحافظين الجدد»، وهو متزوج من «جيرترود هيملفارب»، والتى كانت من أعمدة حركة المحافظين الجدد، وكانت دراساتها عن العصر الڤيكتورى

في بريطانيا هي التى أوحت للرجال الذين روّجوا للرئيس الأمريكى «جورج بوش» فكرة «المحافظ العاطفى ـ Passionate Conservative» .

أما الابن فهو «ويليام كريستول»، ويوصف بأنه ولى عهد حركة المحافظين الجدد ورئيس تحرير مجلة «ذى ويكلى ستاندرد» التى يمولها ويمتلكها «روبرت مردوخ» اليهودى!! فى عام ١٩٩٧م أسس كريستول الابن معهد مشروع القرن الأمريكى الجديد (بناك)، **وهو أحد المراكز الفكرية التى أسست لتحالف قوى بين الجمهوريين ذوى الاتجاهات اليمينية مثل «ديك تشينى» و«دونالد رامسفيلد»، وبعض قادة اليمين الكاثوليكى والمسيحى مثل «جارى باور» و«ويليام بينيت»، وهما من أعضاء الحركة الذين كانوا وراء نظرية السيطرة العسكرية الأمريكية على العالم.**

نورمان بودهورتز

رئيس تحرير المطبوعة اليهودية ذات التوجه المحافظ «كومنترى»، ومتزوج من «ميدج ديكتر»، و«بودهورتز» مثل كريستول الأب ساهم فى اختراع حركة المحافظين الجدد فى أواخر الستينيات، وقد أسس هو وديكتر فريقًا سياسيًا قويًا فى «اللجنة حول الأخطار الحالية» فى عام ١٩٨٠م حينما عملا بالتعاون مع «دونالد رامسفيلد» للترويج لصعود «رونالد ريجان». و«بودهورتز» لديه ابن هو«جون بودهورتز»، وهو كاتب عمود بجريدة «النيويورك بوست» التى يمتلكها «مردوخ»، وهو ضيف دائم على شبكة فوكس نيوز، والتى هى أيضًا من ممتلكات «مردوخ».

وبصفته مدير تحرير مطبوعة «كومنترى» فإن نورمان يعطى مساحة لكتابات النجوم الصاعدة فى حركة المحافظين الجدد، وهو يفعل ذلك لقرابة ثلاثة عقود. وهو قريب من «جين كيركباتريك» مندوبة الولايات المتحدة السابقة فى الأمم المتحدة من ١٩٨١-١٩٨٥م، وهى أكاديمية بجامعة چورچ تاون، وقد حصل بودهورتز على أعلى جائزة يمنحها معهد المشروع الأمريكى وهى جائزة إيرفنج كريستول. أما «ريتشارد بايبس» فقد شغل منصب المستشار الأول لـ«رونالد ريجان» حول موضوع «إمبراطورية الشر»، وهو اللقب الذى أطلقه «ريجان» على الاتحاد السوفيتى، وابن ريتشارد هو «دانيال بايبس» **ذو التوجهات الصهيونية والكاره لكل ما هو عربى وإسلامى وهو رئيس منتدى الشرق الأوسط، كما أنه قام منذ حوالى عام بإطلاق موقع إلكترونى يسمى «مراقبة الحرم الجامعى ـ Campus Watch»، وذلك لمراقبة الأساتذة**

الجامعيين والأنشطة الأكاديمية التى من شأنها أن تنتقد إسرائيل أو السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل . . ومن أهم آرائه أنه ليس للمسلمين أى علاقة حقيقية بالقدس، وأن ارتفاع مكانة ونفوذ المسلمين الأمريكيين يشكل خطراً على اليهود الأمريكيين، وأن المساجد يجب أن تخضع للمراقبة، وقد عين الرئيس بوش فى أغسطس ٢٠٠٣ بايبس عضواً بمجلس إدارة معهد السلام الأمريكى وهو معهد متخصص فى الشئون الخارجية رغم احتجاجات المنظمات الإسلامية بأمريكا.

بول ولفوفيتز

نائب وزير الدفاع للسياسات، تولى منصبه بعد أن صوّت مجلس الشيوخ لتنصيبه فى مارس ٢٠٠١م، يلقب «ولفوفيتز» بالصقر السوبر، ويُعرّف بأنه الأكثر نفوذاً بين أعضاء الحركة، وهو نابغة فى علم الرياضيات. **ألّف فى عام ١٩٨٢م ورقة تخطيط دفاعية بعنوان: «وثيقة توجيه السياسات الدفاعية»، وهى الوثيقة التى روجت لمبدأ الضربات الاستباقية، وشددت على ضرورة أن تكون الولايات المتحدة على استعداد للتصرف بمفردها فى حال صعوبة عمل أحلاف، وأن الهدف الأساسى للولايات المتحدة هو العمل على منع ظهور أية قوى من شأنها أن تشكل تحديًا للولايات المتحدة.** وحين تسربت الوثيقة إلى «النيويورك تايمز»، تم العمل على تخفيف خط التطرف الذى ميزها، ولكن معظم المبادئ التى وردت بها أصبحت جزءًا أساسيًا من استراتيجية الأمن القومى الأمريكية بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر. شغل «ولفوفيتز» منصب عميد وأستاذ علاقات دولية بمدرسة بول نيتشه للدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جون هوبكنز. فى الفترة من عام ١٩٨٩ - ١٩٩٣م عمل «ولفوفيتز» كنائب وزير الدفاع للسياسات، وكان مسئولاً عن فريق عمل يتألف من سبعمائة شخص للسياسات الدفاعية، ويرفع تقاريره مباشرة لوزير الدفاع آنذاك «ديك تشينى». وخلال تلك الفترة تمتع «ولفوفيتز» وفريقه بصلاحيات جمة فى إعادة رسم السياسات الاستراتيجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة. وخلال الحقبة الريجانية خدم «ولفوفيتز» فى منصب سفير الولايات المتحدة لإندونيسيا لمدة ثلاث سنوات.

و «ولفوفيتز» يُقدّم على أنه ذو وجهين: **الوجه الأول:** هو شخص مهووس

بتدعيم السيطرة الأمريكية على العالم بلا هوادة وبدون تقديم أية تنازلات، وعلى استعداد جاد «لإنهاء الدول» ـ على حد قوله ـ التى تدعم الإرهاب، أما **الوجه الآخر: فهو** المتحدث الهادئ النبرة، بل والأخلاقى السياسى الديموقراطى. فَقَدَ «ولفوفيتز» العديد من أعضاء عائلته فى المحرقة النازية، ويبدو أن هذا الأمر قد ترك أثرًا عميقًا فى نفسه وتفكيره. وفى أحد مقالات جريدة «النيويورك تايمز»، ذكر الكاتب «بيل كيللر» بأن «ولفوفيتز» قضى بعضًا من سنوات المراهقة فى إسرائيل خلال إجازة والده عالم الرياضيات هناك، كما أن أخت «ولفوفيتز» «لورا ساكس» هى مواطنة إسرائيلية متزوجة من إسرائيلى. **وزغم أن معظم كتابات «ولفوفيتز» انصبت دائمًا على موضوعات استراتيجية، إلا أن إسرائيل تأتى دائمًا فى القلب من الخطط، ويضيف كيللر بأن «ولفوفيتز» مهتم أيضًا بما أسمّاه «الإسلام المعتدل» وأعرب عن إعجابه بالرئيس الراحل «أنور السادات» لكونه وقع معاهدة سلام مع إسرائيل، ويقول أحد مساعدى ولفوفيتز: «إنه من الناحية الأخلاقية فإن ولفوفيتز يعتبر إسرائيل جوهر قضية الشرق الأوسط، أما كصانع سياسات فإن كلاً من تركيا ومنطقة الخليج ومصر تحتل مكانة لا تقل أهمية»، ويعلق منتقدوه بقولهم: «إن فرضية أن إسرائيل دولة أخلاقية تتبع سياسات أخلاقية ينتج عنها الاعتقاد بأن هناك تطابقًا فى المصالح بين إسرائيل والولايات المتحدة».**

ريتشارد پيرل

أحد أشهر حوارى كريستول الأب، وهو زميل مقيم بمعهد المشروع الأمريكى، وشغل منصب مساعد وزير الدفاع لسياسات الأمن الدولية فى الفترة من ١٩٨١-١٩٨٧م، وفى مجلس الشيوخ فى الفترة من ١٩٦٩-١٩٨٠م. تلقى تعليمه الجامعى فى جامعة پرينستون؛ حيث حصل على ماچستير فى العلوم السياسية، وحاليًا هو مدير تنفيذى بشركة هولينجر ديچيتال ومدير الچيروزاليم پوست، وأنتج فيلمًا وثائقيًا للإذاعة العامة بعنوان: «أزمة الخليج: الطريق إلى الحرب ١٩٩٢م». وكان حتى أبريل الماضى ولمدة سنتين يشغل منصب رئيس مجلس السياسات الدفاعية، وهو أحد الأجهزة ذات الطبيعة الاستشارية بالپنتاجون، وهو منظمة مكونة من مجموعة من المدنيين يبلغ عددهم الثلاثين، أنشئت فى عام ١٩٨٥م لتقديم النصح لوزير الدفاع، وتشمل أسماء مثل «هارولد براون»، و«چيمس سليزنجر»، و«توم فولى»، ولكنه لم يحتفظ بمنصبه كعضو فى المجلس واضطر

لتقديم استقالته بعدما تم الكشف عن أنه وافق على عرض للعمل بشركة جلوبال كروسينج، وهى إحدى شركات الاتصالات والتى تسعى للتأثير على البنتاجون . وكان «سيمور هيرش» الصحفى بمجلة «النيويوركر الأمريكية» قد كشف فى مقال له فى أبريل الماضى عن قيام«پيرل» باستغلال منصبه لتحقيق أرباح مادية؛ وذلك حينما التقى مع الملياردير السعودى «عدنان خاشقجى» فى جنوب فرنسا لمناقشة تفاصيل صفقة تتيح للشركة التى يعمل بها پيرل (تيريرم بارتنرز) والتى تتعامل فى أجهزة الأمن والتكنولوجيا الدفاعية، الحصول على أرباح مالية ، وهو أيضًا أحد أعضاء فريق الأكاديميين بمعهد المشروع الأمريكى، وهو بذات المبنى الذى يقع فيه معهد مشروع القرن الأمريكى الجديد.

وپيرل هو عراب الحرب على العراق والاستراتيجية الجديدة فى الشرق الأوسط التى وصفها «بات بيوكانن» فى مقال له بالأمريكان كونسير ڤاتيف (المحافظ الأمريكى) بأنها : تعنى بأمن إسرائيل أكثر مما تعنى بأمن أمريكا . وقد التحق «پيرل» بالعائلة الملكية المحافظة حينما تزوج من ابنة أستاذه بجامعة شيكاجو «الفريد هولستر»، وهو ذات الرجل الذى ساعد كلاً من زوج ابنته پيرل وتلميذه آنذاك پول ولفوفيتز فى بداية حياتهما المهنية فى واشنطن منذ أكثر من ثلاثين عامًا مضت، أصدر كتابًا بعنوان: «الخط المتشدد» فى عام ١٩٩٢م، وهو مدير تحرير كتاب «إعادة تشكيل منظومة الأمن الغربى». وأشار أحد مسئولى المخابرات الأمريكية إلى قدرة پيرل الهائلة على تغيير السياسات الحكومية، فقال: إنه لأنجاز هائل أن يتمكن شخص من الخارج من أن يكون له نفوذ كبير، كما أنه منح قاعدة مؤسسية لممارسة نفوذه. **وفى كتاب «مَن يجرؤ على الكلام؟» ذكر «پول فيندلى» أن «أحد ملخصات الـ إف . بى . آى لشريط تسجيل لپيرل يكشف عن تقديم «پيرل» لمعلومات سرية لأحد الأشخاص بالسفارة الإسرائيلية، وفى عام ١٩٨٣م كان عرضة لهجوم شديد حينما نشرت الصحف أنه تلقى أموالاً مقابل تمثيل مصالح شركة أسلحة إسرائيلية . ونفى « پيرل» أن يكون هناك تعارض فى المصالح، وأصر على أنه رغم كونه تلقى أموالاً لتلك الخدمات بعد حصوله على منصب فى وزارة الدفاع، إلا أن « فيندلى» يؤكد أنه كان يشغل بالفعل مناصب حكومية أثناء عمله للشركة الإسرائيلية، وتم وضعه تحت التحرى فى الثمانينيات لاشتباه تورطه فى حالة تجسس لصالح إسرائيل، والتى كان متورطًا فيها أيضًا «جوناثان بولارد».**

أحد أهم مساعدى پيرل، والذى يشغل الآن منصب نائب ولفوفيتز للسياسات، والمعروف على نطاق واسع بمواقفه اليمينية الليكودية، ووالده هو عالم اللغويات ورجل الأعمال بفيلادلفيا «داك فايث»، والذى كان أحد التابعين لـ «فلاديمير جابوتنسكى» فى پولندا، وهو أحد القادة الصهاينة الجدد فى الثلاثينيات. وقد كرّمت المنظمة الصهيونية بأمريكا كلاً من الأب والابن فى عام ١٩٧٩م. و«فايث» معروف برفضه لمعاهدات كامب ديفيد؛ لأنها - على حد قوله - تعنى أن تتخلى إسرائيل عن «جوديا وسماريا» أى الضفة الغربية، ومن بين آراء «فايث» أن الفلسطينيين لا يشكلون شعبًا بالشكل المتعارف عليه، وأن الأردن لا بد أن تكون وطنًا لهم، ويرفض «فايث» ما يصفه بمزاعم العرب بأن جوهر الصراع العربى - الإسرائيلى هو أن الفلسطينيين ليس لديهم وطن، ويدّعى بأن الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى المحتلة لن يؤدى لتسوية الصراع. فى خلال الثمانينيات والتسعينيات، وجّه «فايث» انتقادات شديدة للسياسات الأمريكية التى تهدف لممارسة ضغوط على إسرائيل، وطالب بالتوقف عن وصف الضفة الغربية وغزة على أنهما تمثلان عشرين بالمائة من الدولة الفلسطينية كما خطتها خطة الانتداب البريطانى، ويضيف بأن الأردن تشكل ثمانين بالمائة من أرض «فلسطين» وفق خطة الانتداب البريطانى. ويرفض «فايث» اتفاقيات أوسلو والخليل وواى پلانتيشن، وقد وصف اتفاقية أوسلو بأنها حتمًا ستقود إلى قيام إسرائيل بتنازلات من طرف واحد، وكان أحد أهم المؤيدين لضرب العراق وإزالة نظام صدام حسين، كما أنه يناصر فكرة فرض إجراءات عقابية ضد سوريا حتى تسحب جيشها من لبنان. وقبل أن ينضم إلى وزارة الدفاع كان معظم العمل الذى يقوم به مكتب الاستشارات القانونية الذى أسسه «فايث» قاصراً فقط على تمثيل والدفاع عن الشركات والمصالح الإسرائيلية فى الولايات المتحدة، سيما تلك الشركات التى تصنع الأسلحة الإسرائيلية، وخاصة تلك المرتبطة بالشركات الأمريكية لصناعة الطائرات العسكرية والصواريخ.

وقد كان معهد المشروع الأمريكى هو النواة التى تشكلت من خلالها هذه الشبكة من العلاقات العائلية. أحد المتعاونين مع پيرل كان «مايكل ليدن» وزوجته «بربارة ليدن» التى أسست وترأس منظمة ومن فورام (منظمة المرأة المستقلة) المناهضة للحركة النسائية، والتى تلعب دوراً مهمًا فى قيادة الحزب الجمهورى فى الكاپيتول هيل.

شارك «ديفيد ويرمزر» مع آخرين بكتابة ورقة بحثية لرئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك «بنيامين نتنياهو» فى عام ١٩٩٦م، حول كيفية التحلل من التزامات اتفاقية أوسلو وغزو العراق كخطوة أولى لتغيير الشرق الأوسط . ويشغل «ويرمزر» منصب رئيس قسم دراسات الشرق الأوسط بمعهد المشروع الأمريكى، وله كتاب بعنوان: «حليف الطاغية: فشل أمريكا فى هزيمة صدام حسين»، وقد كتب مقدمة الكتاب «ريتشارد بيرل» . ومن أشهر مقولات ويرمزر «إذا كان على الولايات المتحدة أن تبقى كلاعب كبير فى المنطقة، وإذا كان على إسرائيل الاستمرار كأمة، فعلى الجانبين واجب التفكير فى الإقدام على ما لا مهرب منه: الحرب التى تحول الأزمة إلى فرصة» .

وقد انتقل ويرمزر مؤخراً (أكتوبر ٢٠٠٣م) من العمل مع «جون بولتون» فى وزارة الخارجية إلى العمل مع لويس ليبى مدير مكتب تشينى، وسيكون ويرمزر مسئولاً عن ملف الشرق الأوسط . وهذا المنصب يعد بمثابة ترقية لـ «ويرمزر» الذى يعد أحد الشخصيات ذات التوجهات الليكودية المتطرفة داخل حلقة المحافظين الجدد .

وفى مقال له نشر فى مجلة الشئون الأمنية الدولية التى تصدر عن المعهد اليهودى لشئون الأمن الوطنى فى صيف ٢٠٠١م طالب بإعادة النظر بالسياسة الشرق أوسطية فى ضوء تفجر الانتفاضة الفلسطينية، واعتبر أن عقد التسعينيات الذى بدأ بهيمنة أمريكية إقليمية وبتفوق إسرائيلى فى الشرق الأوسط قد انتهى.والولايات المتحدة على حافة أن تطرد وإسرائيل فى أزمة عسكرية ووجودية.ويقول ويرمزر فى مقاله «بما أننا محكومون بالكراهية لما نحن عليه ولما هم عليه فإننا محكومون بالحرب إلى حين توجيه ضربة قاصمة إلى مراكز الراديكالية والحقد فى دمشق، بغداد، طرابلس، طهران، غزة» .

أما زوجة ويرمزر فهى«ميراف ويرمزر» وهى أسست مع ضابط المخابرات الإسرائيلى المتقاعد «ياجال كارمون» معهد أبحاث الشرق الأوسط (ميمرى)، ويقدم موقع الإنترنت الخاص بالمعهد ترجمات منتقاة و مبتسرة ومحرّفة للصحافة العربية بما يؤسس لإظهار العرب بشكل سلبى، ويقوم المعهد بإرسال رسائل بالبريد الإلكترونى لكل أعضاء الكونجرس والميديا الأمريكية، وتشغل السيدة «ويرمزر» منصب مديرة قسم الشرق الأوسط أيضًا بمعهد هدسون، وهو ذات المعهد الذى تم

فيه اختيار پيرل ليكون ضمن مجلس الأمناء، وهى أيضًا عضو بمنظمة تسمى بـ«ميدل إيست فورام»، التى يرأسها «دانيال بايبس» التى تصدر مطبوعتين : **الأولى**: بعنوان : «ميدل إيست كوارترلى» (الشرق الأوسط الربع سنوية)، **الثانية**: «الميدل إيست إنتليچنس بوليتين» (نشرة المخابرات الشرق أوسطية)، وهذه الأخيرة تصدر بالتعاون مع «اللجنة الأمريكية من أجل لبنان حر» وتهتم بتغطية العلاقات اللبنانية السورية، **وفى أحد أعدادها اتهمت سوريا بأنها «تمتلك إمكانيات تدميرية أكبر من العراق أو إيران»**.

ڤيكتوريا نولاند وروبرت كاجان

اختارت «لين تشينى» العضو بمعهد المشروع الأمريكى و زوجة ديك تشينى، «ڤيكتوريا نولاند» لتكون مستشارة له- لتشينى- لشئون الأمن القومى، و«نولاند» كما اتضح متزوجة من«روبرت كاجان»، وهو أحد مؤسسى مشروع القرن الأمريكى وصديق«ويليام كريستول»، أما والد روبرت كاجان فهو «دونالد كاجان» وهو المؤرخ بجامعة ييل والذى تحول من شخص ليبرالى ديموقراطى إلى أحد المحافظين الجدد فى السبعينيات. **وفى عشية انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٠م ألف كاجان مع أحد أبنائه فردريك كتابًا بعنوان : «بينما تنام أمريكا»، حيث دعا إلى زيادة النفقات الدفاعية، وقد كتب آل كاجان الثلاثة العديد من الأعمدة يحذرون من أن ميزانية البنتاجون الحالية غير كافية لتحقيق الهيمنة العالمية**. بالإضافة لهؤلاء يوجد «إليوت إيرامز» وهو ليكودى بامتياز ويشغل منصب مدير إدارة شئون الشرق الأوسط فى مجلس الأمن القومى لإدارة الرئيس بوش، وقد عمل «إبرامز» بالقرب من «روبرت كاجان» خلال الحقبة الريجانية، وهو أيضًا زوج ابنة نورمان بودهورتز.

بالإضافة لهؤلاء هناك أيضًا «مايكل ليدن» المسئول السابق بالبنتاجون، وهوكذلك أحد المنظرين المتنفذين وله مؤلف بعنوان : «ميكافيللى حول القيادة الحديثة»، كما أن أحدث مؤلفاته هو «الحرب ضد سادة الإرهاب» ومن أهم آرائه، أنه يمدح ما وصفه بـ «التدمير الخلاق أو الإبداعى سواء كان داخل الحدود الأمريكية أو خارجها»، ويضيف بأن رؤية أمريكا وهى تفكك المجتمعات التقليدية قد يخيفنا؛ لأن تلك المجتمعات لا ترغب فى أن يتم تفكيكها، ولكنه يضيف « لا بد أن يهاجمونا حتى يكون بإمكانهم البقاء، كما أنه يجب علينا أن ندمرهم حتى نتمكن

من التقدم فى مسيرتنا التاريخية». وفى كتابه يحدد «ليدن» النظم السياسية التى ينبغى على الولايات المتحدة محاربتها فى الشرق الأوسط حيث يقول: «**علينا أن ندمر كل النظم الإرهابية ونبدأ بالثلاثة الكبار؟ إيران والعراق وسوريا، ثم نبدأ فى التعامل مع السعودية وعلينا أن نضمن تحقيق الشورى الديموقراطية . . . نحن لا نريد أن نحقق الاستقرار فى العراق أو إيران أو سوريا أو لبنان أو حتى السعودية. . . نحن نريد تغيير الأمور، والسؤال المهم: كيف سنفعل ذلك؟**».

هناك أيضًا «جيمس والسى» مدير وكالة المخابرات الأمريكية السابق، والذى صرح فى محاضرة له لطلبة إحدى الجامعات بكاليفورنيا **أن الولايات المتحدة تخوض حربًا عالمية رابعة ستكون أطول من الحربين العالميتين الأولى والثانية، ولكنها لن تكون أطول من الحرب الباردة. ويعتبر «والسى» أن أعداء أمريكا فى هذه الحرب هم حكّام إيران والعراق وسوريا ومنظمات مثل القاعدة، ووجّه حديثه للحكّام الموالين للولايات المتحدة فى مصر والسعودية قائلاً: «نريد أن نشعركم بالقلق ونريدكم أن تدركوا أنه للمرة الرابعة خلال مائة عام أن الإدارة الأمريكية وحلفاءها ما زالوا ماضين فى طريقهم، وأننا نقف بجانب أولئك الذين تخافون منهم بشدة، نحن نقف بجانب شعوبكم».** هناك أيضًا «فرانك جافنى» المساعد السابق لريتشارد بيرل، والكاتب بجريدة «الواشنطن تايمز»، وأيضًا من بين الصحافيين «ريتشارد كروثهايمر» الصحفى اليمينى المناصر لإسرائيل والكاتب بصحيفة «الواشنطن پوست»، و«جوديث ميللر» الكاتبة بـ «النيويورك تايمز».

الصلة مع إسرائيل: موقع إسرائيل فى معادلة المحافظين الجدد

فى مقال بالصفحة الأولى بجريدة «الواشنطن پوست» يوم ٩ فبراير ٢٠٠٣م لاحظ محرر الجريدة «روبرت كايزر» أنه «**لأول مرة فى تاريخ الإدارات الأمريكية يبدو الأمر وكأن كلاً من الادارة الأمريكية الحالية والحكومة الليكودية فى إسرائيل تتبع سياسات متطابقة**»، ويتساءل «كايزر»: «**كيف حدث ذلك؟ بالقطع هذا الأمر هو لصالح شارون ولكن هل يخدم مصالح الولايات المتحدة؟» لم يجب «كايزر» وإنما نسب إلى أحد كبار المسئولين بالإدارة قوله: «إن الليكوديين هم من يتولون المسئولية الآن».**

إن الصلة بين المروّجين النشطاء للمصالح الإسرائيلية ودوائر صنع القرار فى

إدارة الرئيس بوش، تفوق فى قوتها سابقتها فى الإدارات الأمريكية السابقة؛ ذلك أن الإدارة تمتلىء بأولئك الذين حظوا بتاريخ طويل من النشاط نيابة عن إسرائيل فى الولايات المتحدة، أو أولئك الذين كانوا يقدمون النصح لإسرائيل فيما يتعلق بسياستها، ويروجون لأچندة تخدم المصالح الإسرائيلية، ولكنها تتعارض مع المصالح الأمريكية. هؤلاء الناس يمكن أن نطلق عليهم «الموالين لإسرائيل» وهم فى مناصب على كل مستويات الإدارة. **يقول «چاسون فيست» المحرر بمجلة «ذى نايشن»: إن بعضًا من مراكز الفكر التى تسيطر على فكر إدارة الرئيس بوش، بات لديها إيمان قاطع بأنه لا فرق بين مصالح الأمن القومى الإسرائيلى والأمريكى، ويقول كلٌ من كاثلين وبيلى كريستيسون بأن بعضًا من أولئك الذين قضوا الشطر الأول من مستقبلهم المهنى يقدمون النصح لحكومة يمينية إسرائيلية، هم أنفسهم الذين يقدمون النصائح لإدارة أمريكية يمينية (فى إشارة إلى ريتشارد پيرل).**

ويضيفان بأن هناك شبكة من الناشطين الموالين لإسرائيل، أو الكابال، أى العصابة كما وصفهم «تام ديلايل» أقدم عضو بمجلس العموم البريطانى، وأن دراسة أدبيات هذه الشبكة سوف تبين كيف أن إسرائيل يأتى ذكرها باستمرار باعتبارها المرجعية لأولئك المحافظين الجدد، وتذكر على اعتبار أنها مستفيدة من سياسة ما، كما أن الربط بينها وبين الولايات المتحدة يتم حين يتعلق الأمر بموضوعات الأمن القومى. ويعترف «ماكس بوت» المحرر السابق بجريدة «الوول ستريت چورنال» وأحد مؤرخى الحركة، «بالصلة الحميمية» التى تربطهم بإسرائيل وهى أحد الأعمدة الأيديولوچية التى ترتكز عليها حركة المحافظين الجدد.

لم يخترق المحافظون الجدد وزارة الخارجية الأمريكية فيما عدا «چون بولتون» وهو أحد صقور معهد المشروع الأمريكى وأحد مؤيدى إسرائيل، ويقال: إنه فرض على «كولين پاول» وزير الخارجية الأمريكية تعيينه كنائب وزير لشئون الحد من التسلح. وأحد مساعدى «بولتون» هو «ديڤيد ويرمزر». وبولتون خدم فى إدارات الرئيس بوش الأب و«رونالد ريجان» فى وزارتى الخارجية و العدل وهيئة المعونة الأمريكية، وهو أيضًا متصل بالمعهد اليهودى لشئون الأمن القومى ونائب مدير مشروع القرن الأمريكى.

أما حلقة الوصل الرئيسية التى تربط بين مراكز الفكر المحافظ واللوبى الصهيونى فهى المعهد اليهودى لشئون الأمن القومى (چينسا)، والذى يسعى للتقرب إلى العديد من خبراء الدفاع بتنظيم رحلات إلى إسرائيل، **وهو الذى أرسل الچنرال**

المتقاعد «جاى جارنر» الذى عُين حاكمًا عسكريًا للعراق لفترة قصيرة فى رحلة لإسرائيل فى أكتوبر ٢٠٠٠م، وقع جارنر مع آخرين على خطاب أصدرته (جينسا) ينص على: «أننا . . . نؤمن بأنه خلال الأزمة الحالية فى إسرائيل، فإن قوات الدفاع الإسرائيلية قد احتفظت برباطة جأش غير عادية فى مواجهة العنف القاتل الذى تديره السلطة الفلسطينية».

ويشير «ليند» بأن اللوبى الصهيونى ذاته مكون من جناحين مسيحى ويهودى. وعلى سبيل المثال فإن «ولفوفيتز» و«فايث» لديهما صلات وثيقة بالجناح اليهودى من اللوبى الصهيونى. «ولفوفيتز» أيضًا لديه أقرباء فى إسرائيل، كما أنه كان حلقة وصل بين إدارة الرئيس بوش والإيباك. أما «فايث» فقد حاز إحدى جوائز المنظمة الصهيونية الأمريكية، ووصف بكونه «ناشطًا مؤيدًا لإسرائيل».

وبينما كان بلا عمل خلال سنوات حكم الرئيس «كلينتون»، **تعاون فايث مع پيرل وآخرين على كتابة ورقة استراتيجية لـ «بنيامين نتنياهو» يحضه فيها على وضع حد لعملية أوسلو، وأن يعيد احتلال الأراضى وتدمير حكومة «ياسر عرفات».**

أما أكثر المؤيدين لحزب الليكود من بين ناخبى الحزب الجمهورى، فهم أصوليو الجنوب الأمريكى البروتستانت. هذا اليمين الدينى يؤمن بأن الله قد منح كل فلسطين لليهود، وتنفق التجمعات الأصولية تلك ملايين الدولارات.

إحدى أهم وسائل المحافظين الجدد الميديا وأهمها:

١-**الويكلى ستاندرد**، يرأس تحريرها «ويليام كريستول»، والذى كان مديرًا لمكتب دان كويل نائب الرئيس بوش الأب ١٩٨٩-١٩٩٣م، ويمولها «روبرت مردوخ» الذى يمتلك أيضًا قناة فوكس نيوز. وتوزع «الستاندرد» ما بين ٥٥ إلى ٦٠ ألف نسخة فقط، ولكنها تستهدف السياسيين وصناع القرار السياسى بالدرجة الأولى، وتعد من أكثر المطبوعات نفوذًا فى واشنطن. فى عام ١٩٩٧م كان قصة الغلاف لمجلة «الستاندرد» بعنوان: «يجب على صدام أن يرحل» وهى لسان حال خبراء السياسات الدفاعية من أمثال «ولفوفيتز» و«پيرل»، وحكومة «شارون» أيضًا. وأفردت المجلة مساحات للخطابات التى كتبها فريق معهد المشروع الأمريكى للرئيس الأمريكى «بيل كلينتون» وطالبوه آنذاك بإزاحة صدام حسين من السلطة.

ووقع على هذا الخطاب ثمانية عشر شخصًا ، ثمانية منهم التحقوا بإدارة الرئيس بوش مثل «دونالد رامسفيلد» و«پول ولفوفيتز» و«ريتشارد پيرل».

٢- **ذى ناشيونال إنترست**، أسسها فى العام ١٩٦٥م إيرفنج كريستول وهى دورية تعنى بالشئون الدولية من منظور اجتماعى وتاريخى ودينى وفى مجلس التحرير يوجد بعض من أشد الأصوات المحافظة مثل ميدج ديكتر وصمويل هنتنجتون ، تشارلز كروثهايمر ، ريتشارد پيرل ودانيال پايپس . ويمولها حاليًا «كونراد بلاك» الذى يملك «الچيروزاليم پوست» وإمبراطورية هولينجر فى بريطانيا ، حيث يملك مجموعة التلجراف وهى صحيفة يمينية مناصرة لإسرائيل وكذلك كندا .

٣- **الواشنطن تايمز** ، والتى يملكها «سون مى-يونج موون» المليونير الكورى الجنوبى والتى تملك وكالة الأنباء يو . بى . آى ، وهى تنتهج خطًا ليكوديًا مواليًا لإسرائيل على الدوام .

٤- **ذى نيو ريبابليك** ، أو الجمهورية الجديدة . أسست فى عام ١٩١٤م باعتبارها دورية ذات توجهات تقدمية وكانت فى بدايتها مؤيدة للاتحاد السوفييتى ومعارضة لحرب ڤيتنام ثم أصبحت موالية للسياسة الخارجية فى عهد ريجان واليوم تروج لسياسة موالية لإسرائيل وتطالب بالتدخل الأمريكى فى الشرق الأوسط .

٥ - **ذى ناشيونال ريڤيو** . أسسها فى عام ١٩٥٥م وليام باكلى وتعمل على الترويج للقيم المحافظة وتنبت خط المحافظين الجدد مؤخرًا .

٦- **كومنترى** . أسست فى عام ١٩٤٥م وهى مطبوعة المجلس اليهودى الأمريكى وذات تأثير أيديولوچى قوى على حركة المحافظين الجدد .

٧- **وول ستريت چورنال**، والتى جعلت صفحات الرأى فيها - تحت إدارة روبرت بارتلى- مرأة عاكسة لوجهة نظر المحافظين الجدد .

غير أن المنظمة الأكثر نشاطًا والمعنية بالترويج لأدبيات وكتابات مجموعة المحافظين الجدد ، هى تلك التى ترأسها امرأة تدعى «إليانا بينادور» ، وهى عالمة لغويات من أصل بيرونى ، أسست لوكالة صحفية أو شركة علاقات عامة تعنى بالأساس بترتيب لقاءات صحفية أو تليفزيونية أو محاضرات مع خبراء فى شئون الشرق الأوسط ، والإرهاب ، كما تقوم أيضًا بالعمل على نشر مقالات رأى لعملائها فى كبريات الصحف الأمريكية ، مثل «لوس أنجلوس تايمز» و«الوول

ستريت چورنال»، ومن بين ثمانية وعشرين شخصًا تتعامل معهم الوكالة، هناك على الأقل تسعة أفراد مرتبطين بمعهد المشروع الأمريكى، على رأسهم بطبيعة الحال «ريتشارد پيرل» و«پول ولفوفيتز» و«ميراف ويرمزر» و«جوديث ميللر». ويكفى أن نعرف أن هؤلاء الأفراد والمعاهد البحثية التى تروج لوجهة نظر أحادية فيما يتعلق بالصراع العربى الإسرائيلى يحظون بما يسمى بـ «ظهور إعلامى مكثف»؛ حيث يتم الترويج لكتاباتهم ولقاءاتهم التليفزيونية، وعلى سبيل المثال نجح معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى فى نشر حوالى تسعين مقالاً فى الصحف الأمريكية كتبها باحثون ينتمون للمعهد وهى فى معظمها مقالات رأى، وقد ظهرت فى صحف مثل «لوس أنجلوس تايمز» (١٤ مقالاً)، و«النيوريپابليك» (٩ مقالات)، و«الوول ستريت چورنال» (٨ مقالات)، و«الچيروزاليم پوست» (٨ مقالات)، و«الديلى تلجراف» (٦مقالات)، و«الواشنطن پوست» (٦مقالات)، و«النيويورك تايمز» (٤مقالات). وبينما يوجد فى الكليات والجامعات الأمريكية قرابة ١٥٠٠ أكاديمى متخصص فى دراسات الشرق الأوسط، غير أن أحدًا من هؤلاء لا يحظى بدرجة مشابهة من الظهور الإعلامى لأولئك المنتمين إلى مراكز الفكر ذات التوجه اليمينى المناصر لإسرائيل.

مراكز الفكر لحركة المحافظين الجدد

(١) **معهد المشروع الأمريكى للسياسات العامة والأبحاث**: هو أحد أهم مراكز الفكر اليمينى فى الولايات المتحدة، أسسه «وليام بارودى» الأمريكى من أصل لبنانى فى ١٩٤٣م؛ ليكون أحد مراكز الفكر المتصل بالحزب الجمهورى، ويمتلك المعهد أرصدة مالية تقدر بحوالى ٣٦ مليون دولار، ويحظى بدخل سنوى يقدر بـ٢٤مليون دولار يقدم معظمه من متبرعين غير معروفة أسماؤهم. لدى المعهد خمسون باحثًا مقيمًا وعلى رأسهم بعض من «أفضل» العقول الأمريكية فى الاقتصاد والقانون والسياسة، وهناك ما يقارب مائة خبير متواجدين بالمعاهد والجامعات فى الولايات المتحدة وخارجها. ويعرّف المعهد نفسه بأنه لا يتبع أى توجهات حزبية، ومنظمة غير ربحية. وفى التسعينيات وقع هذا المعهد أسيراً لمجموعة ممن اصطلح على تسميتهم بـ «المحافظين الجدد»، وهم مجموعة من

المثقفين الذين اعتادوا التجمع فى مقر مجلة «ناشيونال ريفيو» مثل «جيمس بيرنهام»، و«ديفيد هورويتز»، و«إيرفنج كريستول»، و« نورمان بودهورتز»، و«ويلى شلام».

(٢) **معهد مشروع القرن الأمريكى الجديد «بناك»** : تأسس عام ١٩٩٧م ويرأسه «ويليام كريستول» والمدير هو «روبرت كاجان». ابتدع فكرة توجيه خطابات للرئيس الأمريكى أولها كان خطابًا للرئيس السابق «بيل كلينتون» فى عام ١٩٩٨م، وفى عام ٢٠٠٠م أصدر تقريراً بعنوان: «إعادة بناء الدفاعات الأمريكية»، والذى صار فيما بعد خطة عمل للإدارة حول شئون السياسة الخارجية والدفاع.

(٣) **معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى**: يركز فقط على سياسات الشرق الأوسط ولديه أرصدة مالية تقدر بـ ٢, ١١ مليون دولار، وبلغ دخله السنوى فى عام ٢٠٠٠م حوالى ١, ٤ مليون دولار. ويقول المعهد بأن قائمة متبرعيه معروفة؛ لأنهم نفس أعضاء مجلس الأمناء، غير أن قائمة الأعضاء بمجلس الأمناء تتعدى ٢٣٩ عضو؛ مما يشير إلى استحالة التعرف على المتبرعين الكبار من الصغار. يعد المعهد الأكثر نفوذاً بين مراكز الفكر المتخصصة فى الدراسات الشرق أوسطية، ويرأسه حاليًا «دنيس روس» المبعوث الأمريكى الأسبق للشرق الأوسط والذى كان مسئولاً عن ملف عملية السلام وهو يهودى متدين، ويعقد المعهد العديد من الحلقات البحثية التى يتم فيها تبادل الأفكار والتأسيس لشبكة من العلاقات، كما استُدعى بعضٌ من أعضائه للشهادة أمام لجان الكونجرس تسع مرات خلال السنواتَ الخمس الماضية. وكل أربع سنوات يعقد المعهد لجنة تلقب بـ «مجموعة دراسية رئاسية» تقوم بتقديم خطة عمل لسياسات الشرق الأوسط للرئيس المنتخب جديداً، **ولا يخفى المعهد سرًا عن صلاته الممتدة بإسرائيل؛ حيث يوجد بين فريق العمل حاليًا باحثون من القوات المسلحة الإسرائيلية.**

(٤) **هيرتدج فاونديشن: (مؤسسة التراث)**: تأسست فى عام ١٩٧٣م وتعد واحدة من أهم المعاهد التعليمية ذات الفكر المحافظ، ومهمة المؤسسة وفق ميثاقها هى العمل على صياغة والترويج للسياسات العامة ذات التوجه المحافظ والدفاع عن القيم الأمريكية التقليدية.

(٥) مركز سياسات الأمن (سى. إس. بى): ذكر التقرير السنوى للمركز بأن المهمة الرئيسية لهذا المركز هى الترويج للسلام العالمى من خلال القوة الأمريكية.

(٦) المعهد اليهودى لشئون الأمن القومى (چينسا): موجود بواشنطن ويتصل مباشرة بمؤسسة الأمن القومى والجمهور الأمريكى من أجل توضيح الدور الذى يمكن أن تلعبه إسرائيل فى خدمة المصالح الأمريكية والتأكيد على الصلة القائمة بين السياسات الدفاعية الأمريكية وأمن دولة إسرائيل، وبعض من مناصرى حزب الليكود اليمينى المتطرف هم أعضاء فى مجلس المستشارين (چينسا).

(٧) معهد هدسون ومعهد الدراسات السياسية والاستراتيجية المتقدمة ومؤسسة الدفاع عن الديموقراطيات.

الحركة المناوئة للمحافظين الجدد

هناك محاولات من قبل الأعضاء القدامى فى حركة المحافظين الأمريكيين لمعارضة توجهات حركة المحافظين الجدد. ويتزعم هذه الحركة «بات بيوكانن» مدير تحرير مجلة «المحافظ الأمريكى» و«روبرت نوڤاك» المعلق السياسى لقناة سى إن إن.

أطلق عليهم خصومهم من المحافظين الجدد لقب «المحافظين الباهتين» ليؤكدوا تمايزهم عنهم. وبينما كان المحافظون القدامى يؤيدون الفصل العنصرى ويُوصفون بكونهم معادين للسامية، فإن المحافظين الجدد يتميزون بكونهم ذوى خلفية ليبرالية يهودية، وهم من أشد مناصرى إسرائيل. ومن الصحفيين المناوئين لحركة المحافظين الجدد هناك «پول كريج روبرتس»، و«چوزيف سوبران»، و«تشارلى ريس»، و«دون فيدر»، وهم معارضون لنظريات المحافظين الجدد على الأقل فيما يتعلق بأوروبا وليس الشرق الأوسط.

لقد أصبح أمرًا روتينيًا أن يحدث تلاسن كلامى بين أعضاء الفريقين، وفى مقال مهم بمجلة «المحافظ الأمريكى» فى عدد ١٦ يونيو ٢٠٠٣م طرح «بيوكانن» تساؤلاً مهمًا: «هل أوشكت لحظة المحافظين الجدد على نهايتها؟» تلك اللحظة التى يؤرخ لبدايتها بالخطاب الذى ألقاه بوش فى يناير ٢٠٠٢م عن حال الاتحاد وأشار فيه

إلى عبارته الشهيرة: «محور الشر» وانتهت تلك اللحظة. وفق مقال بيوكانن. مع دخول الأمريكيين بغداد في أبريل ٢٠٠٣م. ويرى «بيوكانن» أن الإجابة هي نعم، لأنه. على حد قوله. المشروع الإمبراطوري والقضية الكبرى للمحافظين الجدد قد تم إيقافها على يد الرئيس بوش، والآن يبدو أن أجندة كل من البيت الأبيض والمحافظين الجدد التي التقت في نقطة غزو العراق هي الآن في حالة صراع، ثم يرصد الأخطاء التي ارتكبتها حركة المحافظين الجدد والتي تمثلت في :

(١) إهانة الكثيرين من حلفاء أمريكا.

(٢)التفاخر بصلاتهم ونفوذهم مع القوى السياسية.

(٣) إثارة الانتباه لأنفسهم وإثارة عداوات كثيرين.

واعتبر أن «عملاء النفوذ» كما وصفهم مثل «بيرل-ولفوفيتر-فايث-بولتون-ويرمز»قد أصبحوا مكشوفين وأجندتهم معروفة.

«والحركة الآن أصبح يُنظر إليها على أنها كيان منفصل عن بقية الموالين للرئيس «بوش» ولديهم ولاءات وأجندة خاصة لا تخدم مصلحة أمريكا».

غير أن المحافظين الجدد يظلون الأثقل وزنًا داخل حركة المحافظين، والأكثر نفوذًا وتأثيرًا على الإدارة الأمريكية.

* * *

الفصل الثانى
الفصل الحسم
الاستراتيچية الأمنية الجديدة لتأمين الكيان

«لا نكشف سرًا إذا قلنا إن كثيرين من مؤسسى حركة المحافظين الجدد هم من اليهود ،كما أن أكثر خصوم الحركة أيضًا من اليهود، مثل موراى روثبارد وبول جوتفرايد» ـ جارى نورث: مقدمة فى حركة المحافظين الجدد

هذا التقرير أعدّه معهد الدراسات السياسية و الاستراتيچية المتقدمة، وقد أعدّه فريق العمل حول استراتيجية إسرائيلية جديدة فى عام ٢٠٠٠م، والأفكار الرئيسية المتضمنة فى هذا التقرير كانت نتاج حلقات نقاشية شارك فيها عدد من المفكرين البارزين، مثل «ريتشارد پيرل»، و«چيمس كولبرت»، و«تشارلز فيربانكس چونيور»، و«دوجلاس فايث»، و«روبرت لوينبرج»، و«ديڤيد وميراف ويرمزر» (هى أسماء سيرد ذكرها مراراً فى هذا الكتاب؛ لكونها تمثل النواة الرئيسية لمجموعة المحافظين الجدد) . عنوان التقرير: «الفصل الحسم: استراتيچية أمنية جديدة لتأمين الكيان (الأراضى)»، ويعد بمثابة إطار عمل لسلسلة من التقارير المتوالية حول هذه الاستراتيچية، وهذا نص التقرير:

تعانى إسرائيل من مشكلة كبيرة؛ ذلك أن الصهيونية العمالية التى سادت الحركة الصهيونية طيلة السبعين عامًا الماضية قد تمخض عنها اقتصاد مقيد ومتجمد. والمحاولات الدءوبة لإنقاذ مؤسسات إسرائيل الاشتراكية، تتضمن انتهاج سياسة ترجح كفة السيادة الفوق ـ قومية على السيادة القومية، وتتبع عملية سلمية تتبنى: «شرق أوسط جديد» شعاراً لها، وتهدد شرعية الأمة، وتودى بإسرائيل إلى مرحلة من الشلل الاستراتيچى. كما أن عملية السلام التى انتهجتها الحكومة

السابقة قد أضاعت ما يدل على تآكل الطبقة الناقدة ذات التوجهات القومية بما فى ذلك الإحساس القوى بالإجهاد القومى، وبالمقابل أعطت دفعة للمبادرات الاستراتيجية. ويمكن التدليل على فقدان طبقة الجماهير الناقدة وذات التوجهات القومية، بشكل أفضل، من خلال محاولات إسرائيل للزج بالولايات المتحدة للترويج لسياسات لا تلقى قبولاً شعبيًا لدى الجمهور الإسرائيلى فى الداخل، وذلك بقبولها للتفاوض حول سيادتها على عاصمتها (القدس)، وأن ترد بتحفظ على سلسلة من الهجمات الإرهابية الخطيرة، والتى بلغت درجة حدتها أن منعت الإسرائيليين من أن يمارسوا أمور حياتهم اليومية بشكل طبيعى، مثل ركوب الحافلات للوصول للعمل، على سبيل المثال.

وقد جاءت حكومة «بنيامين نتنياهو» بمجموعة من الأفكار الجديدة، وبينما سيكون هناك من يطالبون بالاستمرارية، فإن الفرصة سانحة أمام إسرائيل للخروج النظيف، وبإمكانها أن تقترح عملية سلام واستراتيجية مبنية على أسس فكرية وأيديولوجية جديدة تمامًا، وهى استراتيجية تستعيد المبادرة الاستراتيجية وتتيح للأمة مساحة لتقديم كل الطاقات اللازمة لإعادة بناء الصهيونية. ونقطة البداية لا بد أن تكون من خلال عملية إصلاح اقتصادى، و لتأمين الشوارع والحدود فى المستقبل القريب، فإن إسرائيل بمقدورها:

* أن تتعاون مع كل من تركيا والأردن لاحتواء بعض من أخطر التهديدات التى تواجهها، وهذا بالضرورة يقتضى أن تتنصل من شعار: «السلام الشامل»، وأن تتبنى المبدأ التقليدى لاستراتيجية مبنية على توازن القوى.

* أن تغير من طبيعة علاقاتها مع الفلسطينيين، بما فى ذلك الاحتفاظ بحق المتابعة الساخنة «Hot Pursuit» لأى من العناصر الفلسطينية داخل كل المناطق الفلسطينية فى إطار الدفاع عن النفس، ومحاولة خلق بدائل لسيطرة عرفات على المجتمع الفلسطينى.

* العمل على تكوين أسس جديدة للعلاقات مع الولايات المتحدة، والتأكيد على مبدأ الاعتماد على النفس والنضج السياسى والتعاون الاستراتيجى فى مناطق الاهتمام المشترك، والتأكيد على القيم المتوارثة فى الغرب، ويمكن تحقيق هذا الأمر

فقط إذا قامت إسرائيل بخطوات جادة لإنهاء المساعدات، وهو أمر من شأنه أن يبطئ الإصلاح الاقتصادى.

النهج الجديد لعملية السلام

إن تبنى نهج جديد وجرىء فيما يتعلق بعملية السلام والأمن، هو أمر شديد الأهمية لرئيس الوزراء الجديد، وبينما كانت الحكومة السابقة، بل والعديد من الحكومات الخارجية قد أكدت على مبدأ «الأرض مقابل السلام»، والتى دفعت بإسرائيل إلى موقع متراجع ثقافيًا واقتصاديًا وسياسيًا ودبلوماسيًا وعسكريًا، فإن الحكومة الجديدة بإمكانها الترويج للقيم والتقاليد الغربية. هذا النهج الذى سيلقى استحسانًا فى الولايات المتحدة سيتضمن مبدأ «السلام مقابل السلام»، و«السلام من خلال القوة» ، و «الاعتماد على الذات : وميزان القوى».

وبالتالى فإن استراتيجية جديدة لاقتناص المبادرة يمكن تقديمها

نص الحديث : كان نهجنا للسلام لمدة أربع سنوات متواصلة يعتمد مبدأ الشرق الأوسط الجديد، ولكننا فى إسرائيل لا نستطيع أن نستمر فى أن نرتدى ثوب البراءة فى عالم خال من هذه البراءة. فالسلام يعتمد على شخصية وسلوك خصومنا. نحن نعيش فى منطقة خطرة بها دول هشّة وخصومات مريرة، وهناك حالة من الغموض الأخلاقى فيما يتعلق بإسرائيل، وهو يتأرجح ما بين جهود تبذل لبناء الدولة العبرية وبين الرغبة فى القضاء عليها من خلال طرح مبدأ «الأرض مقابل السلام»، وهذا الأمر لن يحقق مبدأ «السلام الآن». **فحقنا فى الأرض الذى تمسكنا به أملا لمدة ألفى عام هو حق شرعى وأصيل، وليس بمقدورنا مهما حاولنا التسليم بهذا الأمر أن نصنع السلام بمفردنا. إن قبول العرب غير المشروط بحقوقنا، ولا سيما حقوقنا فى الأراضى (ما يتعلق بالبعد الخاص بالأراضى)، يعنى أن مبدأ «السلام مقابل السلام» هو أساس علاقتنا المستقبلية.**

إن رغبة إسرائيل فى السلام تنبع من، وليست بالضرورة بديلاً عن، مواصلتها لمثلها العليا. إن تعطش الشعب اليهودى لحقوق الإنسان هو أمر متوطن فى الهوية

اليهودية لتحقيق حلم يبلغ ألفى عام من الرغبة فى العيش بحرية على أرضهم، وهو يدعم مبدأ السلام، ويعكس التواصل بين القيم الغربية والتقاليد اليهودية. إن إسرائيل بإمكانها الآن أن تتبنى مبدأ المفاوضات، ولكن باعتباره وسيلة وليس غاية فى حد ذاته لتحقيق هذه المثل وإظهار ثباتنا القومى. إن إسرائيل بإمكانها أن تقف فى وجه الدول البوليسية، وأن تفرض عليها الموافقة (الامتثال) للاتفاقيات، وأن تصر على المستويات الدنيا أو الحدود الدنيا من (المحاسبة).

حماية (تأمين) الحدود الشمالية

إن سوريا تشكل تحديًا لإسرائيل داخل الأراضى اللبنانية، والنهج الفعّال والذى يمكن من خلاله كسب التعاطف الأمريكى سيكون فى حال أن تقتنص إسرائيل المبادرة الاستراتيجية، فيما يتعلق بحدودها الشمالية بالاشتباك مع حزب الله وسوريا وإيران باعتبارهم عملاء العدوان فى لبنان، وذلك من خلال النقاط التالية :

مهاجمة شبكة المخدرات وتزييف الأموال السورية فى لبنان، والتى تتركز كلها على غازى كنعان.

٢- موازاة السلوك السورى من خلال طرح فكرة غير مسبوقة، وهى أن الأراضى السورية لم تعد بمأمن من هجمات إسرائيلية تُشن عليها من الأراضى اللبنانية بواسطة قوات تحارب بالنيابة عن إسرائيل(*).

٣- مهاجمة أهداف عسكرية سورية فى لبنان، وإذا ما بدا هذا أمرًا غير كاف للردع فيجب عندئذ مهاجمة أهداف مختارة فى سوريا ذاتها.

إن إسرائيل بإمكانها أن تقتنص هذه الفرصة لتذكير العالم بطبيعة نظام الحكم فى سوريا، وكيف أن سوريا لا تحترم تعهداتها بشكل متكرر؛ حيث خرقت العديد من الاتفاقيات مع الأتراك، وغدرت بالولايات المتحدة باستمرار احتلالها للبنان، وذلك فى خرق واضح لاتفاقية «الطائف» الموقعة فى عام ١٩٨٩م، وبدلاً من

(*) بالطبع يقصد آنذاك جيش لبنان الجنوبى برئاسة العماد أنطوان لحد. لاحظ أن الورقة كُتبت قبل الانسحاب الإسرائيلى من جنوب لبنان فى ٢٥ مايو (أيار) ٢٠٠٠م.

الالتزام بتنفيذ الاتفاقية ، تم عمل انتخابات صورية ونصبت حكومة موالية لها، بل وأجبرت لبنان على توقيع «اتفاقية أخوة» فى عام ١٩٩١م، والتى أدت إلى إنهاء السيادة اللبنانية . وبدأت سوريا فى «استعمار» لبنان من خلال إرسال مئات الآلاف من السوريين، بينما فى ذات الوقت أعملت القتل فى عشرات الآلاف من مواطنيها مثلما حدث فى حماة فى عام ١٩٨٣م حينما قتلت عشرات الآلاف من السوريين .

وتحت الوصاية السورية، انتعشت تجارة المخدرات اللبنانية حيث يحظى ضباط الجيش السورى فى لبنان بمكافآت مالية نظير حمايتهم لتلك التجارة . إن نظام الحكم السورى يدعم الجماعات الإرهابية عمليًا وماديًا فى لبنان، بل وعلى الأراضى السورية ذاتها . وفى حقيقة الأمر فإن وادى البقاع الذى يقع تحت السيطرة السورية هو للجماعات الإرهابية أشبه بوادى السليكون لصناعة الكومبيوتر . إن وادى البقاع أصبح بمثابة مصادر التوزيع الأساسية إذا لم يكن نقاط الإنتاج لما يعرف بـ «السوبر نوت» أى الورقة السوبر، وهى إشارة إلى الدولار؛ حيث يتم تزييف العملة الأمريكية بشكل متقن بحيث يكون من المستحيل معرفتها .

النص

إن المفاوضات مع النظم القهرية مثل سوريا تتطلب التعامل بنوع من الواقعية الحذرة، فليس من التعقل الافتراض بوجود نوايا طيبة للطرف الآخر . إنه لأمر شديد الخطورة أن تتعامل إسرائيل بسذاجة مع نظام يقتل بنى جلدته ويجاهر بعدوانيته تجاه جيرانه وينخرط مع مهربى المخدرات الدوليين ومزيفى الأموال، بل ويدعم أكثر المنظمات الإرهابية خطورة .

فإذا أخذنا فى الاعتبار طبيعة النظام الحاكم فى دمشق، فمن الطبيعى بل والأخلاقى أن تتخلى إسرائيل عن شعار «السلام الشامل»، وأن تتحرك باتجاه احتواء سوريا، وأن تلفت الانتباه إلى برنامجها لتطوير أسلحة الدمار الشامل، وأن ترفض مبدأ «الأرض مقابل السلام» فيما يتعلق بمرتفعات الجولان .

النص

لا بد من أن نفرق بوضوح و وعى بين الصديق والعدو . لا بد من أن نتأكد من أن أصدقاءنا فى الشرق الأوسط لا يخامرهم أدنى شك فى صلابة أو قيمة صداقتنا .

إن إسرائيل بإمكانها أن تشكل البيئة الاستراتيجية المحيطة بها، وذلك بالتعاون مع كل من تركيا والأردن من خلال إضعاف و احتواء والالتفاف حول سوريا . هذا الجهد بإمكانه التركيز على إزالة «صدام حسين» من السلطة فى العراق (تنحيته) وهذا بحد ذاته هدف إسرائيلى استراتيجى مهم، وهو وسيلة لإجهاض طموحات سوريا الإقليمية . وقد وقفت الأردن بوجه الطموحات السورية الإقليمية مؤخراً حينما اقترحت استعادة العرش الهاشمى فى العراق، وقد سبب هذا الاقتراح خصومة سورية أردنية دفعت بالرئيس الأسد (حافظ الأسد) إلى الرد بمضاعفة الجهود الرامية إلى إثارة عدم الاستقرار فى المملكة الهاشمية، بما فى ذلك استخدام الاختراقات . ومؤخرًا ذكر المسئولون السوريون أن كلاً من سوريا وإيران تفضل أن يكون نظام صدام ضعيفًا، ويحيا بالكاد ؛ وذلك فقط لإهانة الأردن وتعريض جهودها للإطاحة بصدام للخطر . ولكن سوريا تتورط فى هذا الصراع بينما تعانى من ضعف ما ؛ ذلك أن دمشق مشغولة بالتعامل مع المعادلة الإقليمية الخطرة لأن تسمح بحدوث تشتيت الانتباه عن خاصرتها اللبنانية، كما أن دمشق تخشى أن المحور الطبيعى مع إسرائيل فى ناحية ووسط العراق وتركيا من ناحية أخرى بينما الأردن فى الوسط، سوف يطوقها ويعزلها عن الجزيرة السعودية . بالنسبة لسوريا قد يدشن هذا الأمر لمقدمة لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بشكل يهدد وحدة الأراضى السورية .

وبما أن مستقبل العراق من شأنه أن يلقى بتأثيره الحاد على التوازن الاستراتيجى فى الشرق الأوسط، فيمكن تفهم أن لإسرائيل مصلحة ما فى دعم جهود الهاشميين لإعادة تعريف العراق، بما فى ذلك إجراءات من قبيل قيام حكومة نتنياهو الجديدة بزيارة للأردن، كأول زيارة دولة رسمية حتى قبل زيارة الولايات المتحدة

وإظهار الدعم للملك حسين بتزويده ببعض الإجراءات الأمنية التى من شأنها أن تحمى نظام حكمه ضد محاولات التخريب السورية ، ومن خلال مجتمع رجال الأعمال، يؤدى تشجيع الاستثمارات فى الأردن لتحويل اقتصاد الأردن عن الاعتماد على العراق وتشتيت انتباه سوريا؛ وذلك من خلال استخدام عناصر المعارضة اللبنانية لهز استقرار السيطرة والوجود السورى فى لبنان(*) .

أما الأمر الأكثر أهمية، فمن الواضح أن لدى إسرائيل مصلحة ما فى أن تقدم دعمًا دبلوماسيًا وعسكريًا وعمليًا لأفعال تركيا و الأردن ضد سوريا، مثل تأمين التحالفات العشائرية مع العشائر العربية التى تعبر الحدود إلى الأراضى السورية والتى تعادى النخبة السورية الحاكمة .

وقد يكون لدى الملك حسين أفكار يقدمها لإسرائيل من أجل وضع المشكلة اللبنانية تحت السيطرة . والأغلبية الشيعية التى تقطن الجنوب اللبنانى ذات روابط عميقة تمتد جذورها لقرون مع القيادة الشيعية فى النجف بالعراق، وليس بإيران أو سوريا . وإذا ما حاز الهاشميون ملك العراق (السيطرة على العراق) فإن بإمكانهم حينئذ أن يمارسوا نفوذهم على النجف؛ وذلك لمساعدة إسرائيل فى إبعاد شيعة الجنوب اللبنانى عن تأثير حزب الله وإيران وسوريا، كما أن الشيعة يحتفظون بروابط وثيقة مع الهاشميين، فالشيعة يقدسون عائلة النبى ﷺ والتى يُعد الملك حسين من نسلهم المباشر وتجرى فى عروقه دماء النبى ﷺ .

تغيير طبيعة العلاقات مع الفلسطينيين

إن الفرصة سانحة لدى إسرائيل لتشكل علاقة جديدة بينها وبين الفلسطينيين . أولا أن جهود إسرائيل لتأمين شوارعها قد تتطلب تبنى ما يعرف بـ «المتابعة الساخنة» داخل المناطق التى يسيطر عليها الفلسطينيون ، وهو أمر مبرر ويمكن أن يحظى بالتعاطف الأمريكى .

(*) لاحظ الجهود المبذولة فى إطار محاولات تمرير قانون محاسبة سوريا فى الكونجرس الأمريكى وما تمارسه جماعات الضغط الأمريكية من ذوى الأصول اللبنانية المارونية فى دفع الإدارة الأمريكية الحالية لفرض عقوبات على سوريا .

إن أحد أهم عناصر السلام هو الامتثال للاتفاقيات التى تم التوقيع عليها ، بما فى ذلك إغلاق بيت الشرق وتفكيك عملاء «جبريل الرجوب» فى القدس. إضافة لذلك فإن إسرائيل والولايات المتحدة بإمكانهما إنشاء لجنة مشتركة لمراقبة مدى الالتزام؛ وذلك لدراسة ما إذا كانت السلطة الفلسطينية تلتزم بأدنى مستويات الخضوع أو الامتثال، وكذا مراقبة السلطة والمسئوليات وحقوق الإنسان والمحاسبة المالية والقانونية.

النص

إننا نعتقد بأن السلطة الفلسطينية لا بد وأن يتم محاسبتها وفقًا للمستويات الدنيا ذاتها مثل تلك التى تتعرض لها الدول الأخرى التى تتلقى أموال المعونة الأمريكية. إن السلام الحاسم لا يستطيع أن يقبل القهر والظلم. والنظام الذى ليس بإمكانه أن يحقق الالتزامات الأساسية لمواطنيه، لا يمكن أن يكون مسئولاً عن تحقيق الالتزامات تجاه جيرانه. إن إسرائيل ليس لديها أية التزامات بمقتضى اتفاقيات «أوسلو» إذا ما كانت السلطة الفلسطينية عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها، وإذا لم يكن باستطاعة السلطة الفلسطينية الالتزام بالمستويات الدنيا، فهى إذن لا تمثل أملاً فى المستقبل ولا تمهيداً صحيحًا للحاضر. وللتمهيد لهذا الأمر فإن إسرائيل قد ترغب فى خلق بدائل لمركز القوة لدى «عرفات». وعلى إسرائيل أن تركز على فكرة أن إسرائيل تنظر لأفعال السلطة الفلسطينية، وليس الشعب العربى، على أنها تشكل معضلة ما، وقد تريد إسرائيل أن تنظر بعين الاعتبار لبذل جهود لمكافأة الأصدقاء ودعم حقوق الإنسان بين العرب. إن الكثيرين من العرب على استعداد للعمل مع إسرائيل والتعرف على هؤلاء ومساعدتهم أمر مهم. وقد تجد إسرائيل من بين جيرانها كالأردن مثلاً من لديه مشاكل مع «عرفات»؛ وبالتالى يرغب فى التعاون مع إسرائيل. وقد تريد إسرائيل أن تدمج مواطنيها العرب أنفسهم.

صياغة علاقة أمريكية-إسرائيلية جديدة

فى السنوات الأخيرة سعت إسرائيل إلى وجود تدخل أمريكى فعّال فى سياسة إسرائيل الداخلية والخارجية وذلك لسببين رئيسيين: **أولهما** للتغلب على المعارضة

الداخلية لتنازلات «الأرض مقابل السلام»، والتي لم يكن بإمكان الرأي العام الإسرائيلي أن يتقبلها، وثانيهما لإغراء العرب من خلال الأموال وغفران خطايا الماضي و الحصول على أسلحة أمريكية، وكل ذلك من أجل التفاوض. هذه الاستراتيجية والتي تتطلب توجيه الأموال الأمريكية للحكومات القهرية والعدوانية كانت أمرًا فيه مخاطرة ومكلفًا لكل من الولايات المتحدة وإسرائيل، ويفرض على الولايات المتحدة أدوارًا لم ترغب فيها أو تملكها.

إن بإمكان إسرائيل أن تقوم بعملية خروج نظيف، أي أن تنفض يديها من الماضي وأن تؤسس لرؤية جديدة لعلاقات شراكة بين الولايات المتحدة وإسرائيل مبنية على الاعتماد على الذات والنضوج والثنائية، وليست علاقة تركز فقط على نزاعات إقليمية . إن استراتيجية إسرائيل الجديدة المبنية على الفلسفة المشتركة للسلام من خلال القوة، تعكس التواصل والاستمرارية مع القيم الغربية من خلال التأكيد على أن إسرائيل تعتمد على نفسها، وليست بحاجة لقوات أمريكية للدفاع عنها، بما في ذلك مرتفعات الجولان، وبإمكانها إدارة شئونها. هذا التوجه من الاعتماد على النفس سوف يمنح إسرائيل حرية أكبر للحركة وإزالة إحدى وسائل الضغط المهمة التي كانت تُوظف ضدها في الماضي.

لتدعيم هذه الفكرة، فإن رئيس الوزراء بإمكانه أن يوظف زيارته القادمة ليعلن بأن إسرائيل قد بلغت درجة من النضوج بما يتيح لها أن تتحرر على الفور من المعونة الأمريكية الاقتصادية، وضمانات القروض على الأقل، والتي تبطئ الإصلاح الاقتصادي(*)، وكما تم التوضيح في تقرير آخر، فإنه بإمكان إسرائيل أن تعتمد على نفسها فقط من خلال تحرير اقتصادها وتخفيض الضرائب وإعادة التشريع بمنطقة تجارة حرة، وعرض الأراضي والشركات العامة للبيع، وهي إجراءات من شأنها أن تحظى بدعم واسع من قبل قادة الكونجرس من كلا الحزبين الجمهوري والديموقراطي، بما في ذلك المتحدث باسم الكونجرس «نيوت جينجريتش»(**).

إن إسرائيل بمقدورها تحت هذه الظروف أن تتعاون بشكل أفضل مع الولايات

(*) إن المعونة العسكرية لا بد أن تكون منفصلة في الوقت الحالي حتى يتم التوصل إلى ترتيبات تؤمن لإسرائيل ألا تواجه مشاكل إمدادهم بالوسائل التي تتيح لها الدفاع عن النفس.

(**) استقال منذ عدة سنوات.

المتحدة لمواجهة التهديدات الحقيقية للمنطقة ولمصالح الغرب الأمنية. إن السيد «نتنياهو» بإمكانه التركيز على رغبته فى التعاون بشكل أكبر مع الولايات المتحدة حول الدفاعات المضادة للصواريخ؛ وذلك لإزالة خطر الابتزاز، والذى يمكن أن يأتى من جيش ضعيف وبعيد ضد كلتا الدولتين. هذا التعاون فى مجال الدفاعات المضادة للصواريخ ليس من شأنه أن يجهض خطرًا حقيقيًا ومحسوسًا على بقاء إسرائيل فحسب، وإنما من شأنه أيضًا أن يوسع قاعدة الدعم لإسرائيل بين العديد من أعضاء الكونجرس، والذين قد تكون لديهم معرفة ضئيلة بماهية إسرائيل، ولكنهم مهتمون بموضوع الدفاعات الصاروخية. هذا التأييد الواسع يمكن أن يدعم محاولات نقل السفارة الأمريكية إلى القدس.

ولمعرفة رد الفعل الأمريكى والتخطيط لطرق لإدارة وتقييد ردود الأفعال تلك، فإن رئيس الوزراء «نتنياهو» بإمكانه أن يصيغ السياسات ويركز على موضوعات بعينها ذات أفضلية بالنسبة له وبلغة مألوفة للشعب الأمريكى؛ وذلك بالتركيز على موضوعات وظّفتها الإدارة الأمريكية خلال الحرب الباردة، والتى تنطبق على إسرائيل(*) وإذا ما رغبت إسرائيل فى اختبار بعض من الفروض والتى تتطلب رد فعل أمريكى سلبى، فإن أفضل توقيت لفعل هذا الأمر هو قبل نوفمبر ١٩٩٦م (الانتخابات الرئاسية).

الخلاصة: تجاوز الصراع العربى-الإسرائيلى

النص: إن إسرائيل لن يكون بإمكانها فقط احتواء خصومها وإنما تجاوزهم أيضًا.

لقد أفاض العديد من الكتّاب والمثقفين العرب حول رؤاهم وتصوراتهم لفقدان وتهاوى الهوية الإسرائيلية. وقد أثارت هذه التصورات عدوانًا ومنعت إسرائيل من تحقيق السلام، وقدمت أملاً لأولئك الذين يرغبون فى تدمير إسرائيل. الاستراتيجية السابقة كانت تقود الشرق الأوسط باتجاه حرب عربية - إسرائيلية أخرى. وأجندة إسرائيل الجديدة بمقدورها أن تدشن لخروج نظيف، بمعنى أن تنفض إسرائيل يديها من السياسة التى أصبحت مستهلكة، وأدت إلى تقهقر

(*) لاحظ كيف أن الحكومات الإسرائيلية المتتالية قد انتهجت ذات السياسة، وذلك بمطابقة الحالة الأمريكية مع الحالة الإسرائيلية، ولا سيما بعد أحداث ١١ سبتمبر.

استراتيجى، وذلك من خلال إعادة إحياء مبدأ الضربات الوقائية بدلاً من الضربات الانتقامية فقط، وبالتوقف عن امتصاص الضربات للأمة بدون تقديم أية ردود أفعال.

إن أجندة إسرائيل الاستراتيجية بمقدورها أن تشكل البيئة الإقليمية بطرق تضمن لإسرائيل المساحة التى تجعلها تعيد تركيز طاقاتها على المناطق الأكثر احتياجًا لها بمعنى أن تعيد إحياء الفكرة القومية، والتى بإمكانها أن تأتى بإحلال قيم أكثر ثباتًا محل الأسس الاشتراكية لإسرائيل، والتغلب على الإنهاك الذى يشكل خطرًا على بقاء الأمة.

وفى نهاية الأمر، بمقدور إسرائيل أن تفعل أكثر من مجرد إدارة الصراع العربى - الإسرائيلى من خلال الحرب؛ ذلك أن أى كمية من السلاح أو الانتصارات لن تمنح إسرائيل السلام الذى تسعى إليه. وإذا ما كانت إسرائيل معتمدة على أسس اقتصادية متينة وتتمتع بنظام حر وقوى داخليًا، فإنها لن تسعى لإدارة الصراع العربى الإسرائيلى فحسب، وإنما سوف تتجاوزه. وكما أشار أحد قادة المعارضة العراقية البارزين أن **«على إسرائيل أن تجدد وتحيى زعامتها الفكرية والأخلاقية. إنه عنصر مهم إن لم يكن العنصر الأكثر أهمية فى تاريخ الشرق الأوسط»**(*) .

إن إسرائيل الفخورة، والقوية، والثرية، والراسخة، سوف تكون نواة الأساس لشرق أوسط جديد وسلمى.

* * *

المشاركون فى مجموعة الدراسة حول استراتيجية إسرائيلية جديدة للعام ٢٠٠٠م:

«ريتشارد بيرل» معهد المشروع الأمريكى، وقائد مجموعة الدراسة.

«جيمس كولبرت»، المعهد اليهودى لشئون الأمن القومى.

(*) لم يذكر اسم هذا المعارض العراقى، ولكن حدسنا أن أكثر المعارضين العراقيين ارتباطًا بمجموعة المحافظين الجدد وباللوبى الصهيونى فى الولايات المتحدة هما «كنعان مكية» و«أحمد جلبى» حيث سبق واستضافتهما إيباك، كما أنهما قاما بزيارات عديدة لإسرائيل.

«تشارلز فيربانكس» معهد چون هوپكنز .

«دوجلاس فايث» شركة فايث وزيل .

«روبرت لوينبرج» مدير معهد الدراسات المتقدمة والاستراتيچية .

«ديفيد ويرمزر» معهد الدراسات المتقدمة والاستراتيچية .

«ميرف ويرمزر» معهد چون هوپكنز .

* * *

الفصل الثالث
إعادة بناء الدفاعات الأمريكية

«إن حربًا عالميةً بين الولايات المتحدة والجناح السياسى للأصولية الإسلامية تدور رحاها الآن، وحربًا بهذا الحجم سوف يُنظر إلى فصولها من غزو للعراق أو القبض على قادة تنظيم القاعدة باعتبارها أحداثًا تكتيكية فى سلسلة من الإجراءات والإجراءات المضادة تمتد فى المستقبل»

جيفرى بيل ،الويكلى ستاندرد مارس ٢٠٠٢م

هذه مقتطفات من إحدى الأوراق البحثية التى وصفت بأنها خطة عمل للسيطرة الأمريكية على العالم، وهى بعنوان: «إعادة بناء الدفاعات الأمريكية: الاستراتيجية، القوات والمصادر للقرن الجديد»، والتى أعدّها معهد مشروع القرن الأمريكى الجديد. وقد سبقها خطاب وجّهه القائمون على المشروع للرئيس الأمريكى آنذاك «بيل كلينتون» فى عام١٩٩٧م. ويعد الخطاب والورقة بمثابة خطة العمل التى تنتهجها الإدارة الحالية فيما يتعلق بسياسات الدفاع والشئون الخارجية. ووفقًا لويليام كريستول مدير المشروع، فإن روح الخطة تنبع من مبادئ الحقبة الريجانية: **أمريكا قوية، سياسة خارجية تقوم على أساس أخلاقى، تدافع عن الأمن الأمريكى والمصالح الأمريكية، وفهم أن القيادة الأمريكية هى المفتاح الرئيسى ليس لاستقرار العالم فحسب، وإنما من أجل أى أمل فى نشر الديموقراطية والحرية فى العالم.** و تنص خطة المبادئ المؤسسة للمشروع على النقاط التالية:

«إن السياسة الخارجية والدفاعية تسير باتجاه منحرف. لقد انتقد المحافظون السياسات غير المتسقة لإدارة الرئيس كلينتون، وقد أبدوا مقاومة ضد التوجهات الانعزالية التى نشأت من بين ظهرانيهم، كما أن المحافظين لم يكونوا واثقين فى

تقديم رؤية استراتيجية حول دور أمريكا فى العالم، ولم يقترحوا أية مبادئ إرشادية لسياسة أمريكا الخارجية، وقد أتاحوا للخلافات أن تحجب إمكانيات الاتفاق حول الأهداف الاستراتيجية. كما أنهم لم يسعوا فى سبيل تقديم ميزانية دفاعية من شأنها أن تحفظ الأمن الأمريكى وتدعم المصالح الأمريكية فى القرن الجديد.

ونحن نسعى لتغيير هذا الأمر. نحن نهدف لأن نعرض قضيتنا ولأن نحشد التأييد للسيطرة الأمريكية على العالم.

وبينما قارب القرن العشرون على الانتهاء، فإن الولايات المتحدة تعد القوة العالمية الوحيدة؛ حيث قادت الغرب إلى نصر خلال الحرب الباردة، فإن أمريكا تواجه تحديًا، كما أن لديها فرصة قائمة: فهل تمتلك الولايات المتحدة الرؤية لتستفيد من الإنجازات التى حققتها فى الحقب الماضية؟ وهل لدى الولايات المتحدة العزم والتصميم لتشكل قرنًا جديدًا يناسب المصالح والمبادئ الأمريكية؟

نحن نواجه خطر إضاعة هذه الفرصة، وعدم مجابهة التحدى، ونحن الآن نتعايش على الانتصارات العسكرية وإنجازات السياسة الخارجية، والتى أسست لها الإدارات السابقة. إن تقليل اهتمامنا بالشئون الخارجية واقتطاع النفقات وعدم إيلاء اهتمام لأدوات صناعة الدولة وعدم ثبات القيادة، كلها أمور تجعل من الصعوبة بمكان استمرارية النفوذ الأمريكى حول العالم. والوعد بمنافع مالية قصيرة المدى قد يكون له الغلبة على اعتبارات استراتيجية. وبالتالى فإننا نعرض قدرة أمتنا على مواجهة التهديدات والتعامل مع التحديات القوية التى بانتظارنا، نعرضها لخطر شديد.

ويبدو أننا تناسينا العناصر الأساسية لنجاح إدارة الرئيس «رونالد ريجان»: جيشًا قويًا وعلى جهوزية تامة لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية، وسياسة خارجية تدعم بجرأة المبادئ الأمريكية فى الخارج، وكذا قيادة قومية تقبل على مسئوليات الولايات المتحدة العالمية.

بطبيعة الحال يجب أن تكون الولايات المتحدة حذرة فى استخدامها للقوة، ولكن هى ليست فى حل لأن تتجاهل المسئوليات للسيطرة على

العالم، أو التكاليف المرتبطة بممارسة القوة تلك. إن الولايات المتحدة تمتلك دوراً حيويّاً في الحفاظ على السلام والأمن في أوروبا والشرق الأوسط وآسيا، وإذا تنصلنا من مسئوليتنا فكأننا بذلك نفتح الباب أمام التحديات لتواجه مصالحنا الأساسية. إن تاريخ القرن العشرين علّمنا أنه من المهم بمكان أن نقوم بصياغة الظروف قبل حدوث الأزمات؛ وذلك لكى نواجه التهديدات قبل أن تصبح شديدة أو قاهرة. إن تاريخ هذا القرن دان يجب أن يعلّمنا أن نعتنق مبدأ وقضية السيطرة الأمريكية (القيادة).

إن هدفنا هو أن نذكّر الأمريكيين بهذه الدروس وأن نستخلص النتائج اليوم وما هى أربع نتائج:

* علينا أن نزيد النفقات الدفاعية بشكل مهم إذا ما أردنا أن نقوم بتنفيذ مسئوليتنا العالمية وتحديث قواتنا المسلحة للمستقبل.

* نحن بحاجة لتقوية روابطنا مع حلفائنا الديموقراطيين، ونتحدى تلك النظم المعادية لمصالحنا أو لقيمنا.

* نحن بحاجة لتدعيم مبادئ الحرية السياسية والاقتصادية بالخارج.

* نحن بحاجة لقبول مسئوليتنا لدور أمريكا المتميز فى الحفاظ على وامتداد نظام عالمى يتناسب مع أمننا ورخائنا ومبادئنا.

هذه السياسات الريجانية التى تشمل القوة العسكرية والوضوح الأخلاقى، قد لا تكون أمراً رائجًا هذه الأيام، ولكنها ضرورية إذا أرادت الولايات المتحدة أن تبنى على النجاحات التى حققتها خلال هذا القرن وأن تؤمن أمننا وعظمتنا فى القرن، القادم.

٣ يونيو ١٩٩٧م.

الموقعون:

«إليوت إبرامز»، «جارى باور»، «ويليام بينيت»، «جيب بوش»، «ديك تشينى»، «إليوت كوهين»، «ميدج ديكتر فوربس»، «باولادوبريانسكى»، «آرون

فريدبرج»، «فرانسيس فوكوياما»، «فرانك جافنى»، «دونالد كاجان»، «زلماى خليل زادة»، «لويس ليبى»، «نورمان بودهورتز»، «دان كويل»، «بيتر رودمان»، «ستيفان روزن»، «هنرى رو»، «دونالد رامسفيلد»، «فين ويبر»، «پول ولفوفيتز».

نص الخطة

«إن مشروع القرن الأمريكى مهموم بالضعف الذى أصاب قوة أمريكا الدفاعية وبالمشاكل التى يمكن أن تنتج عن ذلك بالنسبة لدور أمريكا القيادى فى العالم وبالتالى للحفاظ على السلام. إن مشاعر القلق تلك قد زادت؛ بسبب نتائج دراستين أقرهما الكونجرس حول السياسات الدفاعية، وهما «نشرة الپنتاجون الدفاعية» الربع سنوية التى صدرت فى مايو ١٩٩٧م، و«تقرير لجنة الدفاع القومى» فى ديسمبر ١٩٩٧م، فكلتا الدراستين افترضت أن ميزانيات الدفاع ستظل كما هى أو ستستمر فى الانخفاض؛ ونتيجة لذلك فإن توصيات خطط الدفاع والتى تم الإشارة إليها فى التقريرين كُتبت مع الأخذ فى الاعتبار القيود المفروضة على الميزانية؛ ذلك أن نشرة الپنتاجون الدفاعية ركزت على المتطلبات الدفاعية الحالية على حساب الاحتياجات الدفاعية المستقبلية، بينما يعطى التقرير الثانى أولوية للاحتياجات المستقبلية بالتقليل من المسئوليات الدفاعية الآنية. ورغم أن التقريرين اقترحا سياسات مختلفة فكلاهما تقاسم شيئًا مشتركًا: الفجوة بين المصادر والاستراتيجية لا بد من إيجاد حل لها، ليس بواسطة زيادة المصادر وإنما من خلال تغيير الاستراتيجية. إن القوات المسلحة الأمريكية بإمكانها إما أن تستعد للمستقبل من خلال التقهقر عن ممارسة دورها كمدافع أساسى للنظام الأمنى العالمى، أو بإمكانها أن تهتم بالشئون الحالية، ولكن فى مقابل ألا تكون جاهزة لمواجهة الأخطار المستقبلية وساحات المعارك المستقبلية.

إن كلا الأمرين يبدو أمرًا قصير النظر؛ ذلك أن الولايات المتحدة هى القوة الكبرى الوحيدة فى العالم التى تجمع بين القوة العسكرية الخارقة والسيطرة التكنولوچية العالمية، وأكبر اقتصاد فى العالم. بالإضافة إلى ذلك فإن الولايات المتحدة تقف على رأس نظام من التحالفات يشمل القوى الديموقراطية الأخرى فى العالم. فى الوقت الحالى لا تواجه الولايات المتحدة أية قوة منافسة أخرى، واستراتيجيتها الكبرى لا بد أن تهدف إلى الحفاظ على امتداد هذا الموقع المميز فى

المستقبل لأطول فترة ممكنة. وهناك - على الرغم من ذلك - بعض الدول القوية التى لن ترضى بهذا الوضع وستعمل على تغييره كلما استطاعت، وفى اتجاهات قد تشكل خطورة على الظروف السلمية والحرة التى يتمتع بها العالم اليوم. وحتى اليوم كان يتم ردع هذه القوى من الإتيان بتلك الأفعال التى من شأنها أن تخل بالتوازن الحالى؛ بسبب الإمكانيات والحضور العالمى للقوة العسكرية الأمريكية، ولكن مع تدهور هذه القوة بشكل نسبى، فإن الظروف الجيدة التى وفرتها سوف تتعرض للخطورة. إذن الحفاظ على هذا الوضع الاستراتيجى المرغوب فيه، والذى تجد فيه الولايات المتحدة نفسها، يتطلب إمكانيات عسكرية خارقة على المستوى العالمى فى الظروف الآنية والمستقبلية. غير أن أعوامًا من خفض النفقات الدفاعية أدت إلى تآكل الجهوزية الدفاعية للجيش الأمريكى، وعرضت للخطر خطط البنتاجون للحفاظ على التفوق العسكرى فى السنوات اللاحقة. وبشكل متزايد فإن الجيش الأمريكى وجد نفسه غير مجهز ومتدرب ومجهد لأن يتعامل مع خطة الطوارئ، وغير مجهز لأن يتكيف مع الثورة فى الشئون العسكرية وبدون سياسة دفاعية وزيادة مناسبة للنفقات الدفاعية فإن الولايات المتحدة تضيّع على نفسها فرصة استراتيجية غير عادية.

إذا أخذنا إذن هذه الأمور فى الاعتبار فإننا بدأنا مشروعًا فى ربيع ١٩٩٨م لبحث الخطط الدفاعية للولايات المتحدة ومتطلبات الموارد، وقد بدأنا من فرضية أن القدرات العسكرية الأمريكية لا بد أن تكون كافية لدعم الاستراتيجية الأمريكية الكبرى؛ وذلك للاستفادة من هذه الفرصة غير المسبوقة. ونحن لم نقبل القيود السابقة التى نتجت عن هذه الافتراضات حول إذا ما كانت البلد قد أو قد لا تكون لديها النية للإنفاق على دفاعاتها.

استفاد هذا المشروع من الاستراتيجية الدفاعية التى خطط لها قسم الدفاع التابع لـ «ديك تشينى» فى الأيام الأخيرة لإدارة الرئيس «جورج بوش الأب». وقد كانت الخطة بعنوان: «إرشادات السياسات الدفاعية» والتى خُطت فى الشهور الأولى لعام ١٩٩٢م وقدمت خطة عمل للحفاظ على الهيبة الأمريكية للحئول دون بزوغ قوة منافسة أخرى؛ لتصيغ النظام الأمنى العالمى وفق المبادئ والمصالح الأمريكية.

وقد تسربت هذه الوثيقة قبل أن يتم الموافقة عليها رسمياً ؛ مما أدى لتعرضها للانتقاد الشديد باعتبارها مجهوداً يقوم به «محاربون باردون» يريدون زيادة النفقات الدفاعية رغم انهيار الاتحاد السوفيتى، ولم يكن أمراً مفاجئاً أن يتم دفن هذه الخطة مع مجىء الإدارة الجديدة (إدارة الرئيس كلينتون).

ورغم أن تجربة السنين الثمانى الماضية قد طورت من فهمنا المتعلق بالاحتياجات العسكرية لتنفيذ هذه الاستراتيجية، فإن الأسس التى تقوم عليها خطة تشينى وفريق وزارة الدفاع ما زالت برأينا ذات أساس سليم، وما قاله تشينى آنذاك رداً على منتقديه يظل يحمل طابع الحقيقة حتى اليوم : «بإمكاننا إما أن نظل ننمى القوات المسلحة التى تلزمنا ونظل محتفظين بموقعنا للمساعدة فى صياغة الأمور للأفضل، أو بإمكاننا أن نلقى بهذه الميزة بعيداً. ولكن ذلك من شأنه أن يعجل بمجىء اليوم الذى سنواجه فيه أخطاراً أكثر تهديداً وبتكلفة أعلى ومخاطر أكبر على حياة الأمريكيين».

إن الظروف الجديدة تجعلنا نعتقد بأنه ربما يكون هناك جمهور أكثر قبولاً لآرائنا من السنين الماضية، ولأول مرة منذ أواخر الستينيات يكون هناك فائض فى ميزانية الحكومة الفيدرالية، وخلال التسعينيات اهتم الكونجرس والبيت الأبيض بإيلاء أولوية كبرى لتحقيق التوازن فى الميزانية الفيدرالية أكثر من اهتمامهما بتمويل الأمن القومى. فى الواقع فإن الميزانية، وبدرجة كبيرة، تمت موازنتها بواسطة عدد من الإجراءات وهى زيادة عوائد الضرائب مع خفض النفقات الدفاعية، ولكن الفائض المتوقع لعوائد الحكومة الفيدرالية خلال الحقبة القادمة يزيل الحاجة لتخفيض النفقات الدفاعية كما كان التوقع.

كما أن الرأى العام الأمريكى والنواب المنتخبين أصبحوا على دراية تامة بالحالة المتدهورة للجيش الأمريكى.

إن عالم ما بعد الحرب الباردة لن يظل مكاناً يظلله السلام إذا ما استمر تجاهلنا للشئون العسكرية والشئون الخارجية، ولكن الاهتمام الجاد والتفكير الجيد والرغبة فى توجيه موارد كافية لقوة الجيش الأمريكى يمكن أن تجعل العالم أكثر أمناً وتؤمن المصالح الاستراتيجية الأمريكية فى الوقت الآنى وفى المستقبل.

بعد تحقيق نصرين عسكريين خلال القرن الماضى وحربين عالميتين، الحرب الباردة وحرب الخليج، فإن الولايات المتحدة تجد نفسها القائد القوى لتحالف من الدول الديموقراطية الغنية وهى لا تواجه أى تحدٍّ مباشر من أى قوة عظمى أخرى.

وعصر السلام الأمريكى قد أثبت أنه سلمى ومستقر ودائم، ولكنه خلال الحقبة الماضية، قد أمدنا بالإطار الچيوسياسى لنمو اقتصادى واسع وانتشار القيم الأمريكية مثل الحرية والديموقراطية. غير أنه لا توجد لحظة فى السياسات الدولية يمكن أن تظل بلا تغيير، حتى السلام الأمريكى العالمى لن يستطيع أن يحافظ على ذاته.

وبينما القوة والنفوذ الأمريكى فى قمتهما، فإن القوات العسكرية الأمريكية تعانى من أعراض الإجهاد وعدم القدرة على مواجهة المتطلبات العديدة للمهام المختلفة، ولا سيما الجهوزية للتعامل مع معركة الغد.

إن القوات الموجودة حاليًا والتى تم تخفيضها إلى الثلث أو أقل على مدى العقد الماضى، تعانى من عدم جهوزية للمعارك ومن صعوبات فى عملية التجنيد والاحتفاظ بعدد كاف من الجنود والبحارة والطيارين والمارينز، ومن تأثيرات «إجازة طويلة»؛ مما أدى إلى «تكهن» العديد من النظم الدفاعية، وتعانى كذلك من قاعدة صناعية متضائلة وغير مؤهلة لتكون «ترسانة الديموقراطية» للقرن الواحد والعشرين، وتعانى كذلك من نقص الاختراعات؛ مما يهدد التميز التكنولوچى والعملى الذى تتمتع به القوات الأمريكية لجيل، والذى تعتمد عليه الاستراتيچية الأمريكية بالأساس، وأخيرًا فإن الأمر الأكثر خطورة هو النسيج الاجتماعى للجيش حيث هو متآكل. إن القوات المسلحة الأمريكية تعانى من مستوى معيشى متدهور منفصل عن توقعات الطبقة المتوسطة والتى تعتمد عليها قوات المتطوعين. فالرجال والنساء وصغار الضباط تتناقص ثقتهم فى مرءوسيهم من كبار الضباط، وهم يعلمون أن هؤلاء الضباط لن يخبروا قادتهم المدنيين بالحقائق الكريهة. باختصار بينما يمتد السلام الأمريكى عبر الكون فإن القوة التى تحافظ عليه تكاد تغرق من فرط المهام الملقاة على عاتقها.

لا يوجد تناقض فى ذلك حيث إنه من النتائج الحتمية للفشل فى أن توازى الوسائل العسكرية الغايات الجيوسياسية. ومن الأمور المتضمنة فى فشل التقارير والمراجعات الاستراتيجية والدفاعية خلال الحقبة الماضية هى فكرة أن انهيار الاتحاد السوفيتى قد أدى إلى خلق «وقفة استراتيجية»، بمعنى آخر فحتى ظهور قوة تحدٍّ جديدة فإن الولايات المتحدة سوف تتمتع بمهلة وفترة راحة من متطلبات الزعامة العالمية. ومثل المصارع فى جولات البطولة، فإن الولايات المتحدة بإمكانها أن تستريح وتحيا الحياة الجيدة واثقة من أنه سيكون هناك وقت كاف للاستعداد للتحدى الأكبر القادم، وبالتالى يمكن للولايات المتحدة أن تخفض من عدد القوات العسكرية، وتغلق القواعد العسكرية فيما وراء البحار، وتوقف برامج التسلح الكبرى، وتجنى المكاسب المالية أو «مكاسب السلام»، ولكن كما رأينا فى الحقبة السابقة، فإن العديد من القوى الدولية لم تعدم السبيل لتستفيد من فرصة سقوط الإمبراطورية السوفيتية لتوسع من نفوذها وتتحدى النظام الأمنى الذى تقوده أمريكا.

إن استراتيجية الاحتواء الأمريكية لم تنطلق من فرضية أن الحرب الباردة سوف تكون فقط عبارة عن مواجهة عسكرية يواجه فيها الجيشُ الأمريكىُّ الجيشَ الأحمرَ دبابة بدبابة، بل إن الولايات المتحدة كانت تعمل على ردع السوفييت عسكريًا بينما تعمل على هزيمتهم اقتصاديًا وأيديولوجيًا بمرور الوقت. كما أن مهمة الناتو الرئيسية كانت ردعًا لأى غزو لأوروبا الغربية، وليس غزو و احتلال الأراضى الروسية. بالإضافة لذلك فإن توازن الرعب النووى جعل كلاً من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى يتعامل بحذر، فمن وراء أصغر الحروب التى تدار بالتبعية كان احتمال حدوث «الأرماجادون» قائمًا فى الخلفية. وبالتالى رغم إساءة الحسابات خلال العقود الخمسة من الحرب الباردة، فإن الولايات المتحدة حظيت بقدر غير عادى من الأمن والاستقرار العالميين، فقط من خلال بناء ترسانة نووية غير باهظة التكاليف.

	الحرب الباردة	القرن الواحد والعشرون
النظام العالمى	ثنائى القطبية .	أحادى القطبية .
النظام الأمنى .	احتواء الاتحاد السوڤيتى .	الحفاظ على السلام الأمريكى .
الهدف الاستراتيجى .	ردع التوسع السوڤيتى .	تأمين وتوسيع مناطق السلام الديموقراطى، ردع نشأة قوى عالمية جديدة منافسة، الدفاع عن مناطق أساسية، استغلال عملية تحول الحرب .
المهمة العسكرية الرئيسية .	إمكانية حدوث حرب عالمية فى أماكن مختلفة .	إمكانية وجود جبهات للحرب منتشرة عبر العالم .
التهديد العسكرى الرئيسى .	أوروبا .	شرق آسيا .

نواة التنافس الاستراتيجى

خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة تغير كل شىء . فعالم الحرب الباردة كان ثنائى القطبية، بينما عالم القرن الواحد والعشرين أحادى القطبية، على الأقل حتى اللحظة الحالية، وأمريكا هى القوة العالمية الوحيدة . وبينما كان الهدف الاستراتيجى الأمريكى هو احتواء الاتحاد السوڤيتى فاليوم المهمة هى الحفاظ على بيئة أمنية عالمية تناسب المصالح والقيم الأمريكية . إن مهمة الجيش خلال الحرب الباردة كانت لردع التوسع السوڤيتى، أما اليوم فإن المهمة الأساسية هى تأمين وتوسيع «مناطق السلام الديموقراطية» لردع ظهور قوة منافسة جديدة، والدفاع عن المناطق الرئيسية مثل أوروبا وشرق آسيا والشرق الأوسط، والحفاظ على التفوق الأمريكى من خلال تغيير الحرب عبر التكنولوچيا الجديدة . فى أوروبا على سبيل المثال، فإن الغالبية العظمى من وحدات القوات الجوية ما زالت متواجدة فى قواعد اختيرت خلال الحرب الباردة فى ألمانيا وانجلترا، بينما أصبحت المشاكل الأمنية فى القارة أكثر كثافة فى جنوب شرق أوروبا، وعمليات التدوير الطارئة للقوات إلى البلقان والأماكن الأخرى فى جنوب شرق أوروبا أدت إلى مضاعفة الأعباء . وبالمثل فإن إدارة الرئيس كلينتون واصلت تبنى الرواية القائلة بأن عمليات القوات

الأمريكية فى منطقة الخليج العربى (الفارسى) ما هى إلا واجبات مؤقتة، وبعد مرور حقبة بعد حرب الخليج فإن القوات الجوية والبحرية ما زالت تواصل حماية المصالح الأمريكية الدائمة فى المنطقة، ورغم القلق المتزايد من ظهور الصين كقوة جديدة، واحتمال اضطراب فى جنوب شرق آسيا، فإن القوات الأمريكية موجودة فقط فى قواعد فى شمال شرق آسيا.

ورغم كل تلك المشاكل التى نواجهها فى تنفيذ المهام اليوم، إلا أن البنتاجون لم يفعل أى شيء للإعداد لمستقبل يؤذن بأنه سيكون مختلفًا وأكثر خطورة. ومن الأمور الشائع فهمها الآن أن المعلومات وغيرها من الأدوات التكنولوچية المستحدثة بالإضافة إلى انتشار التكنولوچيا والأسلحة، من شأنه أن يخلق دينامية تهدد قدرة أمريكا على ممارسة نفوذها العسكرى المسيطر. والقوى المنافسة المحتملة مثل الصين تسعى لاستغلال هذه التكنولوچيا بشكل موسع، بينما أعداء مثل إيران والعراق وكوريا الشمالية يسارعون فى تطوير صواريخ باليستية وأسلحة نووية كقوة ردع للتدخل الأمريكى فى المناطق التى يسعون لبسط نفوذهم عليها. ورغم ذلك فإن وزارة الدفاع لم تفعل شيئًا سوى أن أضافت لقب «تحول» على برامج تم تطويرها خلال سنوات الحرب الباردة، وبدلاً من الاعتراف بأن التغييرات التكنولوچية المتسارعة تجعل من غير المؤكد ماهية النظم الدفاعية التى يجب تطويرها، فإن القوات المسلحة تلتزم ببرنامج ومبادئ شديدة التقليدية. وفى دراسة حديثة حول تجارب البنتاجون، ذكر «أندرو كريبينفيتش» عضو لجنة الدفاع القومى أن «للأسف فإن كلام وزارة الدفاع حول الحاجة للتغيير العسكرى يجب أن يترجم إلى حالة من دعم للموارد الأساسية، بينما فى الوقت الحالى فإن مجهودات الوزارة مشتتة وغير ممولة جيدًا..».

باختصار فإن حقبة التسعينيات كانت «حقبة من الإهمال العسكرى»، وهذا الأمر بدوره يجعل الرئيس القادم للولايات المتحدة يواجه تحديًا هائلاً، فعليه أن يزيد من النفقات الدفاعية للحفاظ على الزعامة الجيوبوليتيكية لأمريكا أو أنه يجب عليه أن ينسحب من الالتزامات الأمنية التى من خلالها يُقاس موقع أمريكا كالقوى الكبرى الوحيدة فى العالم والضامن النهائى للأمن والحريات الديموقراطية والحقوق الفردية والسياسية. إن هذا الخيار سيكون من أوائل الموضوعات التى ستواجه الرئيس الجديد،

والتشريعات الجديدة تتطلب أن ترسم الإدارة الجديدة استراتيجية أمنية جديدة خلال ستة أشهر بعد تولى السلطة، بدلاً من أن تنتظر لمدة عام كامل. وبشكل أكبر فإن الرئيس الجديد يجب أن يختار إذا ما كانت «اللحظة الأحادية القطبية» على حد تعبير الكاتب «تشارلز كروثهامر» أحد أعضاء فريق المحافظين الجدد. في وصف التفوق الأمريكي الجيوبوليتيكي الحالى سوف تمتد مع السلام والرخاء اللذين توفرهما.

إن هذه الدراسة تهدف إلى تأطير هذه الخيارات بشكل واضح، وإعادة خلق الصلة بين السياسة الخارجية الأمريكية والاستراتيجية الأمنية والتخطيط العسكرى والنفقات الدفاعية. وإذا كانت هناك ثمة وسيلة للحفاظ على السلام الأمريكى وتوسيعه، فإن ذلك يكون من خلال أسس آمنة لتفوق عسكرى أمريكى غير قابل للنقاش.

أربع مهام رئيسية

إن القيادة الأمريكية للعالم ودور الولايات المتحدة كضامن للسلام العالمى، يعتمد على أمن الوطن الأمريكى والحفاظ على توازن للقوى فى أوروبا لصالح الولايات المتحدة وكذلك فى الشرق الأوسط ومناطق إنتاج الطاقة المجاورة و شرق آسيا، وأيضًا استقرار النظام العالمى المكوّن من عدد من الدول القومية فيما يتعلق بالإرهابيين والجريمة المنظمة. إن الأهمية النسبية لهذه العناصر والأخطار التى تتهدد المصالح الأمريكية قد تنشأ وتتهاوى بمرور الوقت. أوروبا على سبيل المثال هى الآن مسالمة ومستقرة بشكل غير عادى، على الرغم من الغليان الذى حدث فى البلقان. وبالمثل فإن دول شرق آسيا تبدو وكأنها تدخل فى مرحلة من تزايد احتمال عدم الاستقرار والتنافس.

فى الخليج أحرز النفوذ والوجود الأمريكى أمنًا خارجيًا نسبيًا لحلفاء الولايات المتحدة، ولكن التوقعات المستقبلية غير واضحة. وبصفة عامة فإن الاستراتيجية الأمريكية فى العقود القادمة هى أن تسعى لتقوية الانتصارات العظيمة التى حققتها فى القرن العشرين، والتى أدت إلى أن تصبح اليابان وألمانيا ديموقراطيتين مستقرتين، فى الشرق الأوسط و تعد العدة لخلق الظروف التى تؤدى إلى نجاحات

فى القرن الواحد والعشرين سيما فى شرق آسيا، وأن أى تراجع عن هذه المتطلبات سوف يدفع لإثارة تساؤلات حول مكانة الولايات المتحدة كالقوة العالمية الأولى. إن الفشل فى تعريف استراتيجية أمنية وعسكرية عالمية ومتسقة خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة، قد استدعى العديد من التحديات: كتلك الدول التى سعت لفرض سيطرة إقليمية تحاول اختبار حدود الأمن الأمريكى.

استراتيجية الدفاع عن الوطن (الأراضى الأمريكية): يجب على الولايات المتحدة أن تدافع عن أراضيها. خلال الحرب الباردة كان الرادع النووى هو العنصر الأساسى فى استراتيجية الدفاع عن الأراضى الأمريكية ويظل كذلك. ولكن القرن الجديد جاء بالعديد من التحديات الجديدة، وبينما يتم إعادة الحسابات فيما يتعلق بالقوة النووية، فإنه يجب على الولايات المتحدة أن تحبط كل تأثيرات انتشار الصواريخ الباليستية وأسلحة الدمار الشامل، والتى قد تسمح لدول صغيرة الحجم أن تردع أى عمل عسكرى أمريكى؛ وذلك من خلال تهديد حلفاء الولايات المتحدة بل والأراضى الأمريكية ذاتها. ومن بين كل المهام الجديد والآنية للقوات الأمريكية فإن هذا الأمر يجب أن يعطى الأولوية.

الحروب الكبيرة: ثانيًا على الولايات المتحدة أن تحتفظ بقوة عسكرية كافية قادرة على الانتشار السريع، وأن تكسب حروبًا عدة كبيرة تُشن فى وقت واحد، وأن تكون أيضًا قادرة على الرد على عمليات طارئة غير متوقعة فى مناطق قد لا يوجد فيها قوات. هذا الأمر أشبه بـ «الحربين» وهو أحد الأمور التى كانت جوهر تخطيط القوات الأمريكية خلال الحقبة الماضية. غير أن هذا الأمر يجب تحديثه لمواجهة الحقائق الجديدة والصراعات المحتمل حدوثها.

الواجبات الشرطية: ثالثًا على البنتاجون أن يحتفظ بقوات للحفاظ على السلام بطرق قادرة على أن تقوم بحملات حربية كبرى. إن الخبرة المتراكمة وسياسات إدارتين قد أوضحتا أن مثل هذه القوات لا بد أن يتم توسيعها؛ لتكون قادرة على مواجهة مهام الناتو على المدى الطويل فى البلقان ومنطقة حظر الطيران وكذلك المهام الأخرى فى جنوب شرق آسيا والمهام الأخرى فى المناطق الحيوية فى شرق آسيا. هذه المهام أو الواجبات هى مهام اللحظة الآنية الأكثر حدوثًا وتتطلب قوات

مؤهلة للقتال، ولكنها فى ذات الوقت قادرة على مهام الشرطة المستقلة على المدى الطويل.

تغيير القوات المسلحة الأمريكية: وأخيراً فإنه يجب على البنتاجون أن يبدأ الآن فى استغلال ما يسمى بـ «الثورة فى الشئون العسكرية»، والتى تحققت بفعل إدخال التكنولوچيا المتطورة فى الأنظمة العسكرية. يجب النظر لهذا الأمر على أنه مهمة منفصلة وأساسية تستحق نصيبًا من القوات والميزانية الدفاعية.

إن القوات المسلحة الأمريكية تفتقر الآن إلى التجهيزات اللازمة لتنفيذ هذه المهام الأربع؛ ذلك أنه خلال الحقبة الماضية اقترحت إدارة الرئيس كليتون تخفيضًا حادًا للقوات النووية الأمريكية بدون تحليل كاف لتوازن القوى النووية العالمى المتغير لمواجهة متطلبات تحقيق المهام الأربع، فإن الولايات المتحدة عليها أن تتبع عملية من مرحلتين: **المهمة المباشرة** هى إعادة بناء القوات اليوم والتأكد من أنها قادرة على مواجهة المهام الموكلة إليها، وعلى وجه التحديد خلق مناخ وقت السلام وكسب حروب متعددة تُشن فى وقت واحد، هذه القوات يجب أن تكون كبيرة الحجم لتنفذ هذه المهام بدون أن تعرّض نفسها لمخاطر كبيرة أو غير مقبولة. أما **المهمة الأخرى** فهى العمل بجدية لتغيير وزارة الدفاع، وهذا فى حد ذاته سيكون مهمة على مرحلتين، ويجب أن تكون مرحلة التغيير تلك خطوة أولى لتحقيق إصلاح جوهرى. وعلى مدى العقود القادمة على الولايات المتحدة أن تنشئ نظامًا من الدفاعات الصاروخية، وتخلق طرقًا للسيطرة على «الأمور المشتركة عالميًا» من الفضاء والفضاء الإلكترونى، وأن يتم بناء نوعيات من القوات التقليدية لمواجهة التحديات الاستراتيچية الجديدة والبيئة التكنولوچية المستجدة.

إن هذه الدراسة انطلقت من فرضية أن الولايات المتحدة عليها أن تسعى للحفاظ على وتدعيم مكانتها فى زعامة العالم؛ وذلك من خلال الحفاظ على تفوق قواتها العسكرية. واليوم فإن الولايات المتحدة لديها فرصة استراتيچية غير مسبوقة؛ حيث لا يجابهها أى تحدٍّ من قبل قوى عظمى أخرى، كما أنها تتمتع بالثروة والحلفاء الديموقراطيين الأقوياء فى كل مكان من العالم، وهى فى منتصف الطريق نحو أطول عملية توسع اقتصادية فى التاريخ، كما أن قيمها الاقتصادية والسياسية

أصبحت قيمًا يعتنقها العالم بأجمعه، ولم يكن النظام الأمنى العالمى فى أية مرحلة تاريخية سابقة ملائمًا للمصالح والقيم الأمريكية كالمرحلة الحالية. أما التحدى فى القرن القادم فهو يتمحور حول الحفاظ على وتحسين هذا «السلام الأمريكى».

وإذا لم تقم الولايات المتحدة بتأمين قوة عسكرية كافية، فإنها بذلك تضيّع الفرصة السانحة، وفى الحقيقة فإنه خلال الحقبة الماضية كان فشل الولايات المتحدة فى التأسيس لاستراتيجية أمنية تستجيب للحقائق الجديدة وتزودنا بالموارد المناسبة لكافة المهام المطلوبة لتمارس الولايات المتحدة قيادتها للعالم، قد أدى لتعريض السلام الأمريكى لمخاطر متزايدة. وهذا التقرير لم يكن سوى محاولة للتعريف على هذه المتطلبات.

دونالد كاجان، جارى شميت

توماس دونيلى

* * *

الفصل الرابع

حدود الدور البريطانى فى تشكيل فكر المحافظين الجدد

يعد هذا المقال واحداً من أهم المقالات التى ظهرت فى العام الماضى، ومؤلفه هو الديبلوماسى البريطانى، المفكر «روبرت كوبر»(*)، وتنبع أهميته من كونه أحد المقرّبين لرئيس الوزراء البريطانى «تونى بلير»، **وقد مارس نفوذاً فكريّاً فى المساعدة فى التأصيل لرؤية جديدة لإعادة صياغة العلاقات الدولية بما يتيح لظهور فكر جديد يسمح بفكرة التدخل بغرض إنسانى، وهو أمر من شأنه أن يضع قيوداً أو حدوداً لمفهوم سيادة الدولة.** نُشر هذا المقال بعنوان: «دولة ما بعد الحداثة» وكتبه «كوبر» بصفته الشخصية فى مجموعة مقالات نشرها مركز السياسة الخارجية، أحد أهم مراكز الفكر البريطانية، والمجموعة بعنوان: «إعادة تشكيل العالم: التأثيرات بعيدة المدى لأحداث الحادى عشر من سبتمبر»(**).

(*) فى مقال له نشر بجريدة الجارديان البريطانية فى ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٣م بعنوان «كن حضاريا وإلا فلتمت» يعيد فيه كل النصائح التى وردت فى هذا المقال.

(**) فى مقال نُشر بجريدة «الديلى تلجراف» فى ١٣ يوليو ٢٠٠٣م بعنوان: «بلير سوف يساند سياسة الغزو المسلح» ذكر المراسل السياسى للتلجراف «أندرو سبارو» بأنه فى مؤتمر عُقد فى لندن فى منتصف شهر يوليو ٢٠٠٣م، وشارك فيه قادة أوروبيون ذوو توجهات يسارية بالإضافة لرئيس وزراء كل من كندا ونيوزيلندا ورئيس جنوب أفريقيا، **وزعت وثيقة دعا بلير إلى تبنيها، وهى تشتمل على اقتراحات تبرر التدخل العسكرى ضد الدول الهشّة أو الضعيفة أو الفاشلة. وفق البيان الذى تم تسريبه إلى الصحافة البريطانية، فإن للمجتمع الدولى لا بد أن يكون لديه الحق فى التدخل فى الشئون الداخلية للدولة الفاشلة، وتشير إحدى فقرات الوثيقة إلى أنه «حيث يعانى سكان دولة ما من مشاكل خطيرة نتيجة لحرب أهلية أو قمع سياسى أو ضعف الدولة، وتكون الدولة موضع الاهتمام غير مستعدة=**

شـهد عـام ١٩٨٩م أفول ثلاثة نظم سياسية استمرت لقرابة ثلاثة قرون فى أوروبا: **توازن القوى والإلحاح الإمبريالى. هذا العام لم يشهد نهاية الحرب الباردة فحسب، وإنما أيضًا وربما أكثر أهمية من ذلك، نهاية نظام الدولة فى أوروبا، والذى يرجع إلى حرب الثلاثين عامًا.** وكانت أحداث الحادى عشر من سبتمبر قد أوضحت تأثيرات هذا التغيير.

وإذا كانت لدينا رغبة فى فهم الحاضر، فإنه يتحتم علينا أن نفهم الماضى أولاً؛ ذلك لأن هذا الماضى ما زال يصحبنا. فالنظام العالمى اعتاد أن يرتكن إما على الهيمنة أو التوازن. الهيمنة كانت تأتى أولاً، ففى العالم القديم كان للإمبريالية معنى واحد ألا وهو النظام والثقافة والحضارة، وأى شىء خارجها كان يعنى البربرية والفوضى واللا نظام. **إن صورة السلام والنظام اللذين يديرهما مركز قوة واحد ومهيمن ظلت تتمتع بالقوة منذ ذلك الوقت. غير أن الإمبراطوريات غير مؤهلة لتحقيق التغيير والحفاظ على الإمبراطورية متماسكة، رغم أن الأساس والجوهر فى الإمبراطورية هو أن تكون متنوعة، وهو ما يتطلب أسلوبًا سياسيًا تسلطيًا وخلاقًا، سيما فيما يتعلق بالمجتمع والشئون السياسية، وهذا بدوره قد يخلق نوعًا من عدم الاستقرار، وتاريخيًا فإن الإمبراطوريات عادة ما تميل لأن تكون جامدة.**

فى أوروبا عُثر على طريقة جديدة بين حالة الفوضى وحالة الإمبراطورية، وهى الدولة الصغيرة. فتلك الدولة نجحت فى التأسيس للسيادة، ولكن فقط من خلال شرعية (قانونية) ذات مساحة جغرافية محدودة؛ وبالتالى فإن النظام الداخلى

= **أو غير قادرة على توقيف أو تجنب هذا الأذى، فإن مبدأ عدم التدخل سوف يلقى بالمسئولية على للمجتمع الدولى للحماية».** وفى فقرة أخرى يبرر هذا الموقف على أساس أنه يمثل ما للأفراد من حقوق ومسئوليات، فكذلك الدول عليها أيضًا مسئوليات، وحق السيادة يشتمل على مسئوليات مرتبطة بحماية المواطنين. ورغم كون الوثيقة بلا سند قانونى، إلا أنها تكشف عن طريقة تفكير رئيس الوزراء البريطانى، والتى أكد عليها «كوبر» فى مقالته. وفى كتاب صدر حديثًا عن الحرب على العراق، يقتبس المؤلف عن بلير قوله: «إن الذين ينتقدون الحرب على العراق يتساءلون لماذا لا نتخلص من موجابى ومن البورميين أيضًا! وأنا أقول: نعم لنتخلص منهم كلهم، وأنا لا أفعل ذلك لأننى لا أستطيع، ولكن إذا كان باستطاعتك فعل ذلك فعليك التخلص منهم».

(المحلى) تم شراؤه على حساب الفوضى العالمية. والمنافسة بين الدول الصغيرة فى أوروبا كانت مصدراً للتقدم، ولكن النظام ظل أيضًا مهدداً بأن ينزلق إلى فوضى من جانب وإلى هيمنة قوة واحدة من جانب آخر. وكان المخرج لهذا المأزق يتمثل فى توازن القوى، أو نظام تحالفات يعيد التوازن، والذى أصبح يُنظر إليه على أنه شرط الحرية فى أوروبا. وكانت التحالفات تتكون بنجاح لإجهاض الطموحات الإمبريالية أولاً لإسبانيا ثم فرنسا وأخيراً ألمانيا كما حدث فى الحرب العالمية الثانية.

غير أن نظام توازن القوى كان به عنصر عدم استقرار جوهرى، ألا وهو الخطر الدائم باحتمال حدوث حرب، وكان هذا الخطر بالذات سببًا فى انهيار النظام، فالوحدة الألمانية فى عام ١٨٧١م أدت إلى خلق دولة من القوة بحيث لم يكن هناك إمكانية لأن يتم موازنتها بأى تحالف أوروبى آخر، وقد أدت التغييرات التكنولوچية إلى رفع تكاليف الحرب إلى مستويات غير محتملة، وتطور مجتمع الوفرة وسياسات الديموقراطية جعل من المستحيل إيجاد العقلية اللازمة لجعل نظام توازن القوى يعمل. وبالرغم من ذلك فإنه فى حال غياب أى بديل واضح، فقد ظل النظام قائمًا، وما ظهر فى عام ١٩٤٥م لم يكن بأى حال من الأحوال نظامًا جديداً أكثر من كون النظام القديم قد بلغ ذروته. فتوازن القوى متعددة الأقطاب القديم فى أوروبا أضحى نظام توازن رعب ثنائى الأقطاب فى العالم بأجمعه، أى بمعنى آخر هو تبسيط لمفهوم توازن القوى، غير أنه لم يتم التأسيس له لكى يبقى طويلاً، فنظام توازن القوى لم يكن ليناسب الروح الأخلاقية العالمية لأواخر القرن العشرين.

إن النصف الثانى من القرن العشرين لم يشهد نهاية توازن القوى فحسب، ولكن أيضًا ضعف الإلحاح (الرغبة) الإمبريالى.

فالعالم الذى دشن القرن وهو منقسم بين إمبراطوريات أوروبية، أنهاه باختفاء كل هذه الإمبراطوريات: العثمانية، والألمانية، والنمساوية، والفرنسية، والبريطانية وأخيراً الإمبراطورية الروسية، وهى ليست سوى ذكرى الآن، وهذا يتركنا مع نوعين جديدين من الدولة: **النوع الأول**: هناك الآن دول كانت مستعمرات سابقة؛ حيث بشكل ما أو بآخر اختفت الدولة وأصبحت هناك «منطقة بدائية»؛ حيث فشلت الدولة وحلت محلها حرب هوبساومية(*) تشنها كل الأطراف ضد

(*) نسبة إلى الفيلسوف البريطانى إريك هوبساوم، والمقصود تداعى الدولة.

بعضها البعض مثل (أفغانستان، الصومال) . أما **النوع الثانى** : من الدول فهى الدول فى مرحلة ما بعد الاستعمار وما بعد الحداثة ، وهى دول لم يعد يعنى مفهوم الأمن لها مساويًا للغزو . أما **ثالثًا** هناك بالطبع الدولة الحديثة التقليدية والتى تمارس دورها باعتبارها دولة تنتهج المبادئ الميكافيلية ، ويمكن الإشارة إلى الهند وباكستان والصين كأمثلة .

ونظام ما بعد الحداثة الذى نعيش فيه نحن الأوروبيون لا يعتمد على التوازن ، كما أنه لا يؤكد على مفهوم السيادة أو الفصل بين الشئون الداخلية والخارجية . لقد غدا الاتحاد الأوروبى نظامًا متطورًا جدًا لأن تمارس من خلاله الدول الأعضاء تدخلاً فى شئون بعضهم البعض الداخلية حتى فى أدق الأمور ، كما أن اتفاقية «السى إف إيه» تفرض على الأعضاء الموقعين عليها أن يكشفوا عن مناطق الأسلحة الثقيلة وأن يسمحوا بعمليات التفتيش ، وهى بذلك تُخْضع أمورًا تمس سيادة الدولة لقيود دولية خارجية ، ويجب أن ندرك أية ثورة تلك الّتى أدت لهذا التطور ، وهى تعكس فى حقيقة الأمر التناقض فى العصر النووى ، أى أنه لكى تدافع عن نفسك ، عليك أن تكون مستعدًا لأن تدمر نفسك . والمصلحة المشتركة التى تجمع الدول الأوروبية لتجنب كارثة نووية كانت سببًا أساسيًا للتغلب على المنطق الاستراتيجى الطبيعى لعدم الثقة والإخفاء .

السمات الأساسية لعالم ما بعد الحداثة

* زوال الفواصل بين الشئون الدولية والمحلية .
* التدخل المتبادل فى الشئون المحلية والرقابة المتبادلة .
* رفض فكرة استخدام القوة لحل النزاعات .
* تزايد عدم أهمية الحدود الجغرافية ، وهذا الأمر تحقق من خلال الدور المتغير للدولة ، وأيضًا من خلال الصواريخ والأقمار الصناعية .
* الأمن يعتمد على الشفافية والانفتاح والاعتماد المتبادل .

ولكن ما السبب وراء التغيير فى نظام الدولة؟ إن النقطة الأساسية هى أن «العالم

قد صار أكثر نزاهة وشفافية»، فعدد كبير من الدول ذات النفوذ القوى لم تعد ترغب فى القتال أو غزو أراضى الآخرين، وهذا هو الأمر الذى أدى لنشوء العالمين البدائى والما بعد الحداثى . فالإمبريالية بمعناها التقليدى انتهت على الأقل فيما بين القوى الغربية، ولكن إذا كان هذا الأمر صحيحًا فنستنتج منه أننا لا يجب أن ننظر للاتحاد الأوروبى أو حتى حلف الناتو باعتبارهما السبب الرئيسى لتحقيق نصف قرن من السلام الذى عم أوروبا . والحقيقة البسيطة هى أن أوروبا الغربية لم تعد ترغب فى محاربة بعضها البعض، وكلٌ من الناتو والاتحاد الأوروبى لعب دوراً مهمّا فى دعم ومواصلة هذا السلام . إن المساهمة الأكثر قيمة لحلف الناتو هى عملية الانفتاح التى أسس لها الحلف .

إن الاتحاد الأوروبى هو أكثر الأمثلة تطوراً لنظام ما بعد الحداثة، وهو يمثل الأمن من خلال الشفافية، ولكن الدول الأوروبية ليست الأعضاء الوحيدة فى عالم ما بعد الحداثة، فخارج أوروبا هناك كندا، وهى بالفعل دولة ما بعد الحداثة، وكذلك اليابان غير أن موقعها الجغرافى يحول دون تطورها فى هذا الاتجاه . أما الولايات المتحدة فقد تُثار شكوك حول كونها كذلك؛ لأنه ليس من الواضح ما إذا كانت الحكومة الأمريكية أو الكونجرس سيقبلان بضرورة مفهوم الاعتماد المتبادل أو النتائج المترتبة عليه من الانفتاح والرقابة المتبادلة والتدخل المتبادل بنفس الدرجة التى تسمح بها الدول الأوروبية . وما غدا فى أوروبا حقيقة ما زال فى أنحاء كثيرة من العالم أمراً يتطلعون إلى حدوثه، فمنظمات وتكتلات مثل الآسيان والنافتا، وحتى منظمة الاتحاد الأفريقى، كلها تشير إلى الرغبة فى التاسيس لبيئة ما بعد الحداثة ورغم كونه أمراً مشكوكًا فيه أن تتحقق هذه الرغبة بشكل سريع، فإن التقليد بلا شك أسهل من الاختراع .

فيما بين أعضاء عالم ما بعد الحداثة، لا توجد تهديدات أمنية بالشكل التقليدى، أى بمعنى آخر فإن هؤلاء الأعضاء لن يفكروا فى غزو بعضهم البعض؛ ذلك أنه بينما كانت الحرب هى إحدى أدوات السياسة، فإنه فى عالم ما بعد الحداثة فإن الحرب تمثل إحدى علامات فشل السياسات . ولكن رغم أن أعضاء عالم ما بعد الحداثة قد لا يشكلون خطراً ضد بعضهم البعض، إلا أن كلاً من العالم الحديث والبدائى يشكل تهديداً . أما التهديد الذى يشكله العالم الحديث فهو تهديد

معروف؛ ذلك أن نظام الدولة الكلاسيكى الذى خرج منه أعضاء عالم ما بعد الحداثة ما زال قائمًا بذاته ويستمر فى العمل وفقًا لمبادئ الإمبراطورية وسيادة المصالح القومية، وإذا ما كان هناك استقرار فإنه سيتحقق من خلال التوازن بين القوى العدائية. ومن الملاحظ قلة الأمور التى يمكن أن يتحقق حولها هذا التوازن، وكيف أن المخاطرة عالية فيما يتعلق بموضوعات بعينها، فالعنصر النووى ربما يكون أساسيًا فى المعادلة.

أما التحدى لعالم ما بعد الحداثة، فهو الاعتماد على فكرة الكيل بمكيالين. بين بعضنا البعض - أى كدول عالم ما بعد الحداثة- فإننا نعمل وفقًا لمبادئ القانون ونظام أمنى مفتوح ومتعاون، ولكن عند التعامل مع أنواع الدول التى تقع خارج نطاق قارة أوروبا الما قبل حداثية، **فإننا بحاجة للعودة مرة أخرى لتبنى طرق أكثر حدة، وهى طرق تنتمى للمراحل المبكرة، أى استخدام القوة والضربات الاستباقية والخداع، وأى طريقة ضرورية للتعامل مع أولئك الأفراد الذين يعيشون فى القرن التاسع عشر (بعقلية القرن التاسع عشر). فبين بعضنا البعض نعمل على الحفاظ على القانون، ولكن حينما نعمل فى الغابة فعلينا أن نستخدم قانون الغابة. وفى فترة السلام المطولة فى أوروبا، كان هناك إغراء لإهمال دفاعاتنا السيكولوجية والمادية، وهذا الأمر بمثابة أحد أهم الأخطار التى تهدد دولة ما بعد الحداثة.**

غير أن التحدى الذى يفرضه العالم البدائى (الما قبل الحداثى) هو تحدٍّ من نوع جديد. فعالم ما قبل الحداثة هو عالم مُؤلف من دول فاشلة، وفى تلك الحالة فإن الدولة لم تعد تماثل تعريف ماكس ڤيبر للدولة، وهو أنها تحتكر عملية الاستخدام الشرعى للقوة أو العنف، فهى إما فقدت الشرعية، أو أنها فقدت احتكار استخدام القوة، وعادة ما يسير الأمران معًا. إن أمثلة الانهيار الكامل هى أمثلة نادرة نسبيًا ولكن عدد الدول التى تتعرض لمخاطر الانهيار التام يتزايد عبر الوقت. ومن الدول المرشحة للانهيار التام بعض الجمهوريات السوفييتية السابقة، بما فى ذلك الشيشان، وكل مناطق العالم التى تنتج المخدرات هى عادة مناطق من عالم ما قبل الحداثة، وحتى وقت قريب لم تكن هناك أية سلطة سيادية فى أفغانستان، وليس هناك فى بورما أو بعض المناطق فى أمريكا الجنوبية؛ حيث احتكار الدولة لاستخدام

القوة يظل مهدداً بواسطة بارونات المخدرات، وعبر كل أفريقيا فإن كل الدول معرضة لخطر الانهيار، ولا توجد منطقة فى العالم إلا وبها حالات خطرة، وفى هذه المناطق فإن الفوضى هى الأصل والحرب هى أسلوب حياة، وفى حال وجود حكومة فإنها تمارس عملها بطريقة أشبه بنقابة الجريمة المنظمة.

إن دولة ما قبل الحداثة قد تكون من الضعف بمكان لأن تؤمن أراضيها عن أن تشكل خطراً على المستوى الدولى، ولكن ليس معنى ذلك أنها لن تكون قاعدة لعناصر لا تنتمى للدولة، والتى قد تشكل خطراً لعالم ما بعد الحداثة. إذا اعتادت تلك العناصر، التى قد تكون بارونات المخدرات أو الجريمة المنظمة أو المنظمات الإرهابية، أن تستخدم تلك الدول كقاعدة لشن هجمات على المناطق التى يسودها نظام فى العالم، فإن الدول قد تضطر إلى الرد، وإذا غدت تشكل خطراً متزايداً للدول القائمة فمن المحتمل أن نشهد نوعًا من الإمبريالية الدفاعية، ولا نكون قد ذهبنا بعيداً إذا فسّرنا رد الغرب على أفغانستان فى هذا الإطار.

كيف يمكن لنا أن نتعامل مع فوضى عالم ما قبل الحداثة؟ لأن نتورط فى منطقة الفوضى هو أمر لا يكاد يخلو من المخاطرة، و فى حال إذا ما طال أمد التدخل فقد لا يحتمل الرأى العام هذا الأمر. وإذا ما كان التدخل غير مُجْد، فإن ذلك يؤثر سلبًا على الدولة التى اختارته، ولكن مخاطر ترك تلك الدول تتعفنّ كما فعل الغرب فى أفغانستان قد تتعاظم.

ما الصيغة إذن التى يجب أن يكون عليها التدخل؟ إن أكثر الطرق منطقية للتعامل مع الفوضى **والأكثر استخدامًا فى الماضى هى الاستعمار. ولكن الاستعمار غدا أمرًا غير مقبول بالنسبة لدول ما بعد الحداثة (وكذلك أيضًا لبعض الدول الحديثة)، إن موت (انتهاء) الإمبريالية هو السبب الذى أدى لظهور عالم ما قبل الحداثة. إن كلمات مثل الإمبراطورية والإمبريالية قد صارت صيغًا تُستخدم للتدليل على الاستغلال فى عالم ما بعد الحداثة. اليوم لا توجد قوى استعمارية لديها الاستعداد لأن تتولى المهمة، رغم أن الفرص بل وربما حتى الحاجة للاستعمار أصبحت كبيرة بمثل ما كان عليه الأمر فى القرن التاسع عشر. وأما تلك القوى التى**

ظلت خارج الاقتصاد العالمى، فهى تخاطر بالوقوع فى دائرة شريرة . الحكومات الضعيفة تساوى عدم النظام ، وهذا يعنى بدوره استثمارات ضائعة. فى الخمسينيات كان الدخل القومى لكوريا الجنوبية أقل من زامبيا، وبينما الأولى قد التحقت بعضوية الاقتصاد العالمى فإن الثانية لم تستطع .

إن كل الظروف مواتية الآن لتحقيق الإمبريالية، ولكن العرض والطلب للإمبريالية قد نضب، ومع ذلك فإن الضعيف ما زال بحاجة للقوى والقوى ما زال بحاجة لعالم منظم، وهو عالم تُصدِّر فيه الدول ذات نظام الحكم الجيد والكفء الاستقرارَ والحريةَ، وهو عالم مفتوح للاستثمارات والنمو، وكلها أمور تبدو مرغوبًا فيها.

إننا الآن بحاجة لنوع جديد من الإمبريالية، وهى إمبريالية تتقبل أمورًا من قبيل حقوق الإنسان والقيم العالمية ،ونحن بإمكاننا أن نميز ملامحها فهى إمبريالية ككل الإمبرياليات تهدف إلى استحضار النظام والتنظيم .

إن إمبريالية ما بعد الحداثة يمكن أن تأخذ صيغتين : **الصيغة الأولى** هناك الإمبريالية التطوعية (الإرادية) للاقتصاد العالمى، وهى عادة ما تمارس بواسطة كونسرتيوم من خلال المؤسسات المالية العالمية، مثل : البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى، وهو أحد ملامح الإمبريالية الجديدة، أى تعدد الجوانب . وهذه المؤسسات تمد المساعدة للدول التى ترغب فى العودة للاقتصاد العالمى وتلتحق بدائرة الاستثمارات والرخاء، وبالمقابل فهذه المؤسسات لديها مطالب، فهى تأمل فى أن تواجه الفشل السياسى والاقتصادى الذى ساهم فى خلق الحاجة للمساعدة بالأساس. إن كهنة المساعدات يؤكدون باستمرار على نظام الحكم، وإذا ما رغبت الدول فى أن تحقق منافع، يجب عليها أن تنفتح على فكرة تدخل المنظمات الدولية والدول الأجنبية (كما أن عالم ما بعد الحداثة ، وإن كان لأسباب مختلفة، قد قبل بعملية الانفتاح تلك) .

أما **الصيغة الثانية** للإمبريالية فى عصر ما بعد الحداثة، فيمكن أن نطلق عليها (إمبريالية الجيران) فعدم الاستقرار فى المناطق المجاورة لك قد يشكل خطورة لا يمكن لأى دولة أن تتجاهلها. إن نظام الحكم السيئ والعنف العرقى والجريمة فى

منطقة البلقان يشكل خطرًا على أوروبا، وكان الرد هو إنشاء شيء أشبه بمحمية تحت إشراف الأمم المتحدة في البوسنة وكوسوفا. وليس أمرًا مفاجئًا أنه في كلتا الحالتين أن ممثل الأمم المتحدة هو شخص أوروبي؛ ذلك أن أوروبا تمد كلاً من البوسنة وكوسوفا بمعظم المساعدات والجنود، رغم أن الوجود الأمريكي هو عامل استقرار لا يمكن الاستغناء عنه. وفي خطوة غير مسبوقة، عرض الاتحاد الأوروبي السماح لكل جمهوريات يوغسلافيا السابقة بأن تدخل السوق الحر من خلال تقديم كل المنتجات بما في ذلك المنتجات الزراعية. وبالتالي فتدخل المجتمع الدولي لا يقتصر فقط على الوجود العسكري فحسب، وإنما أيضًا على قوات الشرطة والقضاة وضباط السجون والبنكيين وغيرهم. والانتخابات يتم تنظيمها ومراقبتها بواسطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وقوات الشرطة المحلية تدعمها وتدربها الأمم المتحدة، وهناك أيضًا مئات من المنظمات الأهلية تشارك في هذه الجهود.

هناك نقطة إضافية يجب الإشارة إليها؛ ذلك أنه من الخطورة بمكان الاستيلاء على مقدرات دولة مجاورة بواسطة عناصر الجريمة المنظمة أو غير المنظمة وهو عادة ما يعني انهيار الدولة. غير أن «أسامة بن لادن» قد أوضح لأولئك الذين لم يدركوا بعد أنه الآن يبدو العالم بأكمله بشكل محتمل على الأقل وكأنه مجاور لنا (جار لنا) .

إن منطقة البلقان قد تمثل حالة خاصة، وفي أماكن أخرى من وسط وشرق أوروبا فإن الاتحاد الأوروبي منخرط في برنامج سيؤدي في النهاية إلى عملية توسيع كبيرة. وفي الماضي كانت الإمبراطوريات تفرض قوانينها ونظام حكمها، ولكن في هذه الحالة لا أحد يفرض أي شيء على الإطلاق، وبدلاً من ذلك فإن عملية إرادية (اختيارية) من فرض الذات آخذة في التشكل. فبينما أنت مرشح لعضوية الاتحاد الأوروبي، عليك أن تتقبل ما هو مطروح عليك - مجموعة من القوانين والقواعد - كما فعلت الدول الأعضاء سابقًا، ولكن الجائزة هي أنه بمجرد أن تحوز العضوية، سيكون لديك صوت في الكومنولث، وإذا كانت هذه العملية هي نوعًا من الإمبريالية الاختيارية أو الطوعية، فإن الحالة النهائية يمكن أن توصف بأنها إمبراطورية متعاونة و«الكومنولث» اسم ليس بسيئ على الإطلاق .

إن الاتحاد الأوروبى فى عالم ما بعد الحداثة يقدم رؤية من الإمبراطورية المتعاونة تشمل الحرية والأمن المشتركين بدون أى سيطرة عرقية، وأيضًا بدون أى احتكارعرقى، وهو إحدى العلامات المميزة للدولة القومية، وغير ملائم فى فترة زمنية اختفت فيها الحدود وغير مجدية فى مناطق مثل البلقان. والإمبراطورية المتعاونة قد تشكل الإطار السياسى المحلى الأنسب للجوهر المتغير لدولة عالم ما بعد الحداثة، وهو إطار يمكّن كل طرف من أن يكون له نصيبٌ فى الحكم، وحيث لا توجد دولة واحدة تئول لها السيطرة، وحيث تصبح مبادئ الحكم غير مبنية على أسس عرقية وإنما قانونية، وسيتطلب الأمر أن يتدخل المركز بشكل غاية فى البساطة، و«البيروقراطية الإمبريالية» لا بد أن تكون تحت السيطرة، ومسئولة وتكون خادمة وليست السيد للكومنولث. إن مؤسسة كتلك لا بد أن تكون مؤمنة بالديموقراطية والحرية كأساسين مكونين لها. ومثلما كانت روما فإن هذا الكومنولث سوف يمنح مواطنيه بعضًا من القوانين والعملات.

هذه هى الرؤية فى مجملها، فهل يمكن أن تتحقق ؟ الإجابة ستأتى بمرور الوقت ولكن السؤال هو: كم من الوقت سيستغرق هذا الأمر؟ ففى العالم الحديث يستمر السباق السرى لحيازة أسلحة دمار شامل. وفى عالم ما قبل الحداثة تزداد مصالح الجريمة المنظمة والإرهاب المنظم، وتنمو بشكل أسرع من نمو الدولة ذاتها، وقد لا يكون هناك وقت كثير متبقٍّ.

* * *

الفصل الخامس
خطابات إلى الرئيس

فى معهد المشروع الأمريكى هناك بعض من أفضل العقول الأمريكية، وهى تعمل جاهدة لمواجهة التحديات التى تواجه أمتنا. أنتم تقومون بعمل جيد جداً لدرجة أن إدارتى استعارت منكم عشرين من هذه العقول المفكرة. أريد أن أشكرهم لخدماتهم.

جورج بوش الابن

الحفل السنوى لمعهد المشروع الأمريكى

٢٦فبراير ٢٠٠٣م

عزيزى السيد الرئيس

نحن نكتب لك لنبارك التزامك المثير للإعجاب «بأن تقود العالم نحو النصر» فى الحرب ضد الإرهاب، ونحن ندعم تمامًا دعوتك «لحملة متواصلة ومتسعة» ضد «المنظمات الإرهابية وأولئك الذين يرعونها و يمدونها بالعون». ونحن نتفق مع وزير الخارجية السيد «باول» بأن الولايات المتحدة لا بد أن تعثر على وتعاقب أولئك الذين ارتكبوا الهجوم المروع فى الحادى عشر من سبتمبر، ولا بد كذلك ـ كما قال ـ أن «نطارد الإرهاب أينما وجدناه فى العالم» ونتخلص من أصوله وفروعه، كما أننا نتفق مع وزير الخارجية على أن سياسة الولايات المتحدة لا بد أن تهدف ليس فقط العثور على أولئك المتسببين عن أحداث الحادى عشر من سبتمبر، بل علينا أيضًا أن «نستهدف الجماعات الأخرى التى لا تضمر لنا خيراً والتى سبق وأن هاجمت مصالح وأفرادًا أمريكيين أو هاجمت حلفاء لنا».

ومن أجل تنفيذ هذه الحرب الأولى فى القرن الواحد والعشرين بنجاح، ومن أجل، كما قلت أنت «أن نقدم خدمة للأجيال القادمة وذلك بأن نقف معًا لدرء الإرهاب» فنحن نؤمن بأن الخطوات التالية تشكل أجزاءً ضرورية من الاستراتيجية الشاملة.

أسامة بن لادن

نحن متفقون على أن أحد الأهداف الرئيسية للحرب الحالية ضد الإرهاب لا بد أن تكون بإلقاء القبض على أو قتل «أسامة بن لادن»، وتدمير شبكة المتعاونين معه. ونحن نؤيد كل الأعمال العسكرية اللازمة وتقديم المساعدات المالية والعسكرية للقوات المعادية لطالبان فى أفغانستان. .

العراق

نحن نتفق مع تصريحات وزير الخارجية الأخيرة بأن «صدام حسين» هو أحد الإرهابيين القياديين على وجه الأرض. . . وقد يكون الأمر أن الحكومة العراقية قد وفرت المساعدات اللوچيستية بصورة ما لهجمات الحادى عشر من سبتمبر، ولكن حتى فى حال ما إذا كانت الدلائل لا تربط العراق مباشرة بالهجوم، فإن أى استراتيجية تهدف إلى القضاء على الإرهاب والذين يمولونه، لا بد أن تشتمل على مجهود مهم لإزالة «صدام حسين» من الحكم فى العراق، والفشل فى تحقيق هذا الأمر سوف يكون بمثابة استسلام مبكر وحاسم فى الحرب على الإرهاب العالمى. يجب على الولايات المتحدة إذن أن تقدم كافة العون المادى والعسكرى للمعارضة العراقية، كما أنه يجب استخدام القوات الأمريكية لتوفير «ملاذ آمن» فى العراق تستطيع أن تمارس فيه المعارضة نشاطها، ويجب أيضًا أن تكون القوات الأمريكية على جهوزية لتحقيق التزامنا بالمعارضة العراقية بكل الوسائل الممكنة.

حزب الله

إن حزب الله هو من المنظمات الإرهابية القيادية فى العالم، ويشتبه بأنه متورط

فى عملية تفجير السفارات الأمريكية فى أفريقيا فى عام ١٩٩٨م، وكذلك مسئول عن تفجير مقر قوات المارينز الأمريكى فى بيروت فى عام ١٩٨٣م، من الواضح أن حزب الله ينتمى لفئة المنظمات التى ذكرها وزير الخارجية «باول» حول المجموعات «التى لا تضمر لنا خيرًا» والتى «سبق وأن هاجمت مصالح وأفرادًا أمريكيين، أو هاجمت حلفاءً لنا»؛ وبالتالى فإن أية حرب ضد الإرهاب لا بد أن تستهدف حزب الله، ونحن نؤمن بأن الإدارة الأمريكية لا بد أن تطلب من كل من سوريا وإيران إيقاف كل العون المادى والعسكرى والسياسى لحزب الله وعملياته، وفى حال ما إذا رفضت سوريا وإيران الموافقة، فإن الإدارة عليها أن تنظر فى اتخاذ الإجراءات اللازمة للانتقام من هاتين الدولتين الراعيتين للإرهاب.

إسرائيل والسلطة الفلسطينية

إن إسرائيل كانت وما زالت الحليف الأقوى للولايات المتحدة فى الحرب ضد الإرهاب الدولى، ولا سيما فى منطقة الشرق الأوسط. إن الولايات المتحدة لا بد أن تدعم ديموقراطية إسرائيل فى حربها ضد الإرهاب، وعلينا أن نصرّ على أن السلطة الفلسطينية لا بد أن توقف الإرهاب النابع من الأراضى الفلسطينية الواقعة تحت سيطرتها، وأن تقوم باعتقال أولئك الذين يخططون لهجمات إرهابية ضد إسرائيل. وحتى تقوم السلطة الفلسطينية بالتحرك ضد الإرهاب، فإن الولايات المتحدة لا بد أن تتوقف عن مدها بأية مساعدة أخرى.

ميزانية الدفاع الأمريكية

إن حربًا جادة وناجحة ضد الإرهاب سوف تتطلب زيادة فى النفقات الدفاعية، فهذه الحرب سوف تدفع بالولايات المتحدة أن تحارب ضد عدو مسلح تسليحًا جيدًا، وسوف تتطلب أيضًا أن نظل قادرين على الدفاع عن مصالحنا فى أماكن مختلفة من العالم. ونحن نطالب بعدم التردد فى طلب أى أموال للدفاع قد نحتاجها لكسب هذه الحرب.

هناك بالطبع الكثير مما يجب عمله، فالجهود الدبلوماسية سوف تتطلب مشاركة دول أخرى فى هذه الحرب ضد الإرهاب، والأدوات الاقتصادية والمالية التى

نملكها لا بد أن توظف، وهناك أعمال ذات طبيعة عسكرية سيكون القيام بها ضرورياً ، غير أنه وفق رأينا فإن الخطوات التى ذكرناها آنفا تشكل الضرورة الدنيا إذا كان علينا أن نقوم بهذه الحرب بشكل فعّال وأن تحقق نتائج ناجحة . إن هدفنا من كتابة هذه المذكرة هو أن نؤكد لك على دعمنا لك ؛ حيث تقوم بعمل ما ينبغى فعله لتقود الأمة للنصر فى هذه الحرب .

المخلصون

ويليام كريستول - جارى باوير - جيفرى بيل - ويليام بينيت - إليوت كوهين - ميدج ديكتر - توماس دوناللى - فرانسيس فوكوياما - آرون فريدبرج - هيليل فرادكين - فرانك جافنى - تشارلز هيل - بروس جاكسون - إيلى جاكوبس - مايكل جويس - دونالد كاجان - روبرت كاجان - چين كيركباتريك - تشارلز كروثهايمر - جون ليهمان - جيفورد ماى - ريتشارد پيرل - مارتين بيريتز - نورمان بودهورتز - راندى شونمان - جارى شميت - ويليام شنايدر - ريتشارد شولتز - هنرى سكولسكى - ستيفان سولاريز - فين ويبر - مارشال ويتمان . (٢٠ سبتمبر ٢٠٠١م) .

* * *

خطاب من مشروع القرن الأمريكى الجديد (٣ أبريل ٢٠٠٢م)

سعادة جورج بوش

رئيس الولايات المتحدة الأمريكية - واشنطن دى سى

عزيزى الرئيس

نحن نكتب لنشكر لك قيادتكم الشجاعة فى الحرب ضد الإرهاب، ونقدم لك كل الدعم ؛ حيث تواصلون العمل على حماية أمن ورفاهية الأمريكيين وكل الشعوب المحبة للحرية فى جميع أنحاء العالم .

ونريد على وجه الخصوص أن نثنى على موقفكم الصلب لدعم الحكومة الإسرائيلية التى تقوم بحملة حالية لمحاربة الإرهاب . وباعتبارها دولة ديموقراطية ليبرالية تستهدفها هجمات متوالية يقوم بها قتلة يستهدفون المدنيين، فإن إسرائيل

بحاجة الآن وتستحق دعمًا ثابتًا . هذا الدعم هو أمر أساسى لضمانة استمرار وجود إسرائيل باعتبارها أمة حرة وديموقراطية ؛ ذلك أن الولايات المتحدة وحدها القادرة ولديها النفوذ لإمداد حليفتنا المحاصرة بالمساعدة الضرورية . وبينما ذكرى هجمات سبتمبر الإرهابية ما زالت حية فى عقولنا وقلوبنا ، فإننا (الأمريكيين) لا بد أن نكون على استعداد لإظهار تضامننا بالقول والفعل مع أمة صديقة وقعت ضحية للعنف الإرهابى .

ولا يخامر أحدًا الشك بأن كلاً من الولايات المتحدة وإسرائيل لديها عدو مشترك . فنحن كلانا مستهدفان من قبل ما أطلقت عليه بحق «محور الشر» .
وإسرائيل مستهدفة جزئيًا لكونها حليفًا لنا ، ولأنها أيضًا جزيرة من المبادئ الليبرالية والديموقراطية ، والتى هى بطبيعة الحال مبادئ أمريكية فى وسط بحر من الكراهية والاستبداد وعدم التسامح ، وكما أوضح وزير الدفاع «رامسفيلد» فإن العراق وإيران وسوريا كلهم متورطون فى «الحث على وتمويل ثقافة الانتحاريين والقتل السياسى» ضد إسرائيل ، مثلما قاموا بتقديم الدعم لحملات الإرهاب ضد الولايات المتحدة عبر الحقبتين الماضيتين . لقد أعلنت الحرب ضد الإرهاب الدولى - السيد الرئيس - وإسرائيل تحارب نفس المعركة .

هذه الحقيقة الأساسية ذات أبعاد مهمة لأية عملية لإقرار السلام فى الشرق الأوسط ؛ ذلك أن هناك شبكة إرهابية تتألف من «ياسر عرفات» وقيادة السلطة الفلسطينية . ورغم أن منتقديك فى الولايات المتحدة وأوروبا والعالم العربى يقولون بأنك وإدارتك تتحملون بعضًا من المسئولية فيما يتعلق بعدم حدوث تقدم سياسى بين الإسرائيليين والفلسطينيين ، غير أنه جانبهم الصواب ؛ حيث صرح وزير الخارجية «باول» مؤخرًا بأن الأزمة الأخيرة ليست بسبب «غياب حل سياسى . . . وإنما بسبب الإرهاب . . . الإرهاب فى أكثر صوره بدائية» . إن الإرهاب فى كثير من المرات كان يديره السيد «عرفات» وجنرالاته الكبار . لقد أثبت السيد «عرفات» مرة تلو الأخرى بأنه لا يمكن أن يكون طرفًا فى الحل السلمى للصراع الإسرائيلى الفلسطينى . وفى يوليو عام ٢٠٠٠م أثبت صحة ذلك حينما رفض أكثر عروض السلام الإسرائيلية سخاءً فى التاريخ ، وأثبت صدقية هذا الأمر

فى سبتمبر ٢٠٠٠م حينما أطلق الانتفاضة الجديدة ضد إسرائيل، وأثبت صحة هذا الأمر مرة أخرى خلال الأسبوعين الماضيين؛ حيث، بالرغم من يد المساعدة التى قدمها نائب الرئيس «تشينى»، قام بالسماح بحدوث بعض من أسوأ أنواع العنف الإرهابى ضد مواطنى دولة إسرائيل.

صحيح أن الولايات المتحدة منوطة بالقيام بدور قيادى فى الشرق الأوسط، وغالبًا بوضع تسوية للصراع بين إسرائيل والفلسطينيين، ولكن من المهم بمكان ألا تكون المفاوضات نتاج الإرهاب، أو أن تجرى تحت تهديد الهجمات الإرهابية. إن هذا الأمر من شأنه أن يبعث بأكثر الرسائل خطورة لخصومنا وهى أن الدول المتحضرة لا تملك الشجاعة الكافية لمحاربة الإرهاب بكل صوره وأشكاله.

السيد الرئيس، لا يجب أن تكون سياسة الولايات المتحدة هى حث، أو أقله ممارسة ضغوطات على إسرائيل؛ لكى تواصل إجراء مفاوضات مع عرفات، بمثل ما نحن غير مستعدين لأن يُمارس ضغط علينا لأن نتفاوض مع «أسامة بن لادن»، أو الملا عمر. كما أن الولايات المتحدة لا يجب أن تمد السلطة الفلسطينية بالعون المادى؛ حيث إن السلطة بمثابة ترس فى آلة الإرهاب الشرق أوسطية، مثلما نحن لن نوافق على أن لجعل الآخرين يمولون القاعدة.

بدلاً من ذلك على الولايات المتحدة أن تقدم الدعم الكامل لإسرائيل فى محاولتها لتدمير الشبكة الإرهابية التى تهدد بشكل يومى حياة المواطنين الإسرائيليين. وكما هو الحال فيما يتعلق بمجهوداتنا فى أفغانستان وأى مكان آخر، فإن عمل إسرائيل لن يكون هينًا، ولن يتم إنجازه بسرعة، أو بدون آلام ولكن بالثبات والعزم من ناحيتنا ومن جانب الشعب الإسرائيلى يمكن أن ننجح فى تقليص مخاطر الهجمات الإرهابية المستقبلية ضد إسرائيل وضد أمريكا. وإذا فعلنا ذلك فنحن نعطى الشعب الفلسطينى الفرصة التى لم يحظ بها حتى الآن تحت إمرة عرفات، وهى فرصة لبناء الثقافة السياسية، والحكومة التى لا تزاوج طموحاتهم القومية والدينية مع الانتحاريين.

علاوة على ذلك - السيد الرئيس - نحن نستحثكم على التعجيل بخطط إزالة «صدام حسين» من السلطة فى العراق، وكما ذكرتم أن كل يوم يستمر فيه صدام فى السلطة ليس فقط سوف يعجل باليوم الذى سيكون لدى الإرهابيين طائرات يهاجموننا بها، ولكن أيضًا أسلحة كيميائية وبيولوچية ونووية. ولقد أصبح أمرًا شائعًا أن «صدام» - بالإضافة لإيران - هو ممول وداعم للإرهاب ضد إسرائيل . لقد استضافت العراق إرهابيين مثل «أبو نضال» فى الماضى، وهى تحتفظ بعلاقات مع شبكة القاعدة.

المخلصون

ويليام كريستول - جارى باوير - جيفرى بيل - ويليام بينيت - إليوت كوهين - ميدج ديكتر - توماس دوناللى - فرانسيس فوكوياما - آرون فريدبرج - هيليل فرادكين - فرانك جافنى - تشارلز هيل - بروس جاكسون - إيلى جاكوبس - مايكل جويس - دونالد كاجان - روبرت كاجان - چين كيركباتريك - تشارلز كروثهايمر - جون ليهمان - جيفورد ماى - ريتشارد پيرل - مارتين بيريتز - نورمان بودهورتز - راندى شوغان - جارى شميت - ويليام شنايدر - ريتشارد شولتز - هنرى سكولسكى - ستيفان سولاريز - فين ويبر - مارشال ويتمان.

* * *

الفهـرس

الموضـوع **الصفحة**

رقم الإيداع ١٦٦٢٨/ ٢٠٠٣

الترقيم الدولى I.S.B.N. 977-09-0987-4

مطـابـع آمـــون

٤ الفيروز من ش إسماعيل أباظة

لاظوغلى - القاهرة

تليفون : ٧٩٤٤٥١٧ - ٧٩٤٤٣٥٦

هذا الكتاب

تتنازع سياسة الولايات المتحدة الآن عدة قوى واتجاهات، يتزعمها تحالف الجمهوريين والمحافظين مع اليمين الصهيونى (المسيحى واليهودى)، وهو ما يسمى بتيار «المحافظون الجدد» فى الإدارة الأمريكية. وهو الذى يحكم البيت الأبيض، ويسيطر على مراكز البحث الكبرى فى واشنطن، ويملك صنع القرار فى وزارات الدفاع والعدل، ويهيمن على الإعلام، مع قاعدة انتخابية تقترب من ربع أصوات الناخبين فى الولايات المتحدة.

تزامن مع هذه اللحظة من تاريخ القوة الأمريكية كقطب أوحد، صعود حكومات يمينية متتالية فى إسرائيل، واحتلال أمريكى مباشر داعم لمجالها الاستراتيجى فى المشرق العربى، وتصفية إبادة للوجود الفلسطينى، وبطش بالشعب العراقى، واستباحة للأراضى اللبنانية ومؤخرا للعمق السورى، أما دعاوى تغيير مناهج التعليم وطرائق التفكير نحو «ليبرالية» مصنوعة تقبل ذلك وتكسبه شرعية، فتحولت من الكلام والتصريح، للتخطيط والتمويل والتهديد.

فى هذا الكتاب ترصد الباحثة أميمة عبد اللطيف ـ الصحفية بجريدة الأهرام، والحاصلة على ماجستير العلوم السياسية من جامعة لندن ـ تصاعد «المحافظون الجدد» فى الولايات المتحدة الأمريكية، عبر تتبع تحالفاتهم، وقراءة وثائقهم، واستعراض أهم أفكارهم وخططهم القادمة لإعادة رسم خرائطنا الجغرافية والثقافية.

إنه كتاب كاشف، ودراسة جادة، لمن يهمه الأمر!

عادل المعلم